

وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاقْرَأُوا اللَّهَ قُرْآنًا  
وَمَا تَقْدَرُوا إِلَّا كُنْزِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ تُجِدُّهُ عِنْدَ اللَّهِ

al-Khalili Sa'ed ibn  
Khalifan

Lata'if al-hikam

هذه  
لطايف الحكم في صدق  
النعم للعلامة وحيد العصر  
والزمان شيخنا المحترم الشيخ  
سعيد بن خلفان الخليلي  
رحمه الله آمين

وكان لسبب طبعه لتعظيم نفعه عجيبات المكارم  
الشيخ سالم بن محمد بن سالم وذلك باهتمام وتصحيح الأكل  
محمد بن إبراهيم جعياث يومئذ في شهر رمضان المبارك سنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من انعم بتركيبته من شاء من عباده فهذا هو هدك بهم لا  
سبيل وشاده وصلوات الله على نبيه المصطفى والحمد لله وشاده  
على عباده الذين اصطفى اما بعد فقد عثرت في حال مطالعة  
للائثار والتامسي لجواهر الفوائد من صفحات الاسفار على ابيات  
جامعة لتفصيل صدقة الانعام في مختصر الفاظها الغريبة الوضع  
والنظام فرايت في غرابة وضعها ما خلثت انه في الاختراع نسيج جد  
ومن تضامين مختصر الفاظها ما قلت انه لمعجز لمن جاء من بعده  
لما اجتمع بعقودها من الایجاز الذي هو منية الحفاظ فشاهدت  
كثرة معانيها الطائفة مع قصر الالفاظ وقد علم ان ذلك مما اجتثوا  
لديه ركب الرجال وقنزل بساحته الفسيحة غلبا لآمال الا  
انها مع الاعتراف بسبق المخترع وفضل المبتدع لم تخل من اختلا  
واعتلال وبقدرها فتخط في حضيض النقص عن مراتب الكمال ما  
ذاك الا لما سنشرحه انشاء الله موضحين النقص لما في قوافيها  
من الاختلال او في معانيها من مخالفة مذهب اهل الحق وموافقة  
اهل الضلال وليس في دينك ما يغفروه اهل العدل الانصاف  
لا في اللفظ والمعنى من فاسد الاوصاف ولمثل هذا قد تحرك

٩٢  
فشاهدت

الخاطر الى ابرازها بعد السبك ثانياً في قوالب الاخلاص صوغها  
 في عقود اخرى مرصعة بانواع الجواهر التي لم تشهها هجدة الانثى  
 فعادت بفوائد بواهر وطلاها من لطافة المسلك ودقة المأخذ  
 وغرابة الاسلوب سميتها بلطائف الحكم في صدقات النعم فسيحان  
 من اظهر الجميل بحمده وستر القبيح انعاماً على عبده وبعد فاقول  
 لمن يعلم واذيع المقالة بجد لمن يفهم اني قد وضعت هذا الانشاء  
 تذكرة لمن شاء بشرط النظر فيه لمن هو من اهل النظر وان  
 لا يؤخذ منه ما خالف الحق من اصل او فرع معتبر على اني ضاع  
 لمن راي فيه خلافاً قد طغى به القلم وزاغ عنه الفهم والبصر ان  
 يد مع باطله ان كان لا يحتمل لعدله في قول اهل العلم بالحق  
 ان لا يبقى له من اثر او يكتب على اثره ما يستدل به على باطله  
 ان ظهر واقول كما قال الاول رحمه الله من اهدك الله ابداً  
 على غير المعابة ان قدر ثم اني استغفر الله تعالى واثناً بالتوبة له  
 اجمالاً وتفصيلاً من كل شيء خالف الحق فلست بحمد الله ممن  
 اصروه واساله الاعانة والتوفيق لما يرخصه من فضله لم يشكره  
 انه كرم رحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وتخصر  
 في مقدمة سابقة واربعة ابواب ولاحقة فالمقدمة في بيان  
 قاعدة كلية تعرف وضع الابيات المركبة الباب الاول في  
 صدقات الحيوان الباب الثاني في صفاتها وحملها وما تعلق  
 بذلك الباب الثالث في كيفية اخذ منها وصفة الماخوذ  
 واشباه ذلك الباب الرابع في الخلطة واحكامها واللاحقة  
 في ذكر اسنان الانعام وبقاها يتم لنا الغرض من تسويد هذا  
 النثر والنظام وهذا شروع الابتداء فيه

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَأَيْلُهُ عَمَّا سَأَلَتْهُ التَّعْمُرُ مِنْ الصَّدَقَاتِ الْفَرَضِيَّةِ قَوْلٌ مِنْ حَكَمٍ

سأيل بوزن فعایل بفتح الفاء والياء المثناة من تحت زائدة بعد  
المدة التي هي الالف المزيدة أيضا بينهما وبين الهمزة الأصلية  
مفتوحة وقبلها السين المهملة وهو بهذا الوزن الذي لا نظير له  
فعل ماض بمعنى سأل وتركيبها يدل على اكثار المسئلة وتراودها  
بدلالة الزيادة في الوزن اذ لا يراد لغير معنى والبيت المستشهد به  
لا يابى ذلك وهو قول بلال بن جرير اذ اضعفتم وسأيلتم وتجننهم  
علة حاضرة ثم في القاموس انه جمع بين اللغتين بين همزة  
سأل وياسأل وبعد هذا فاقول انه مع ما سمع كذلك وزن  
جامد اى مختص بالماضى دون المتصرف منه مطلقا اى المضارع  
ولا يقيم في الاستحسان من حيث اللفظ لو نطق به كذلك اى  
بوزن فعایل بفتح الفاء وتسكن مع همزة الوصل وكسر الياء  
في الوجهين والله اعلم فان قلت فحقا لفتوح ان يتعجب لها فما  
بال هذا الوزن الغريب ثمة قلت فمادة الكلمة مألوفة فصيحة  
فالوزن نفسه غير معتد بغرابيه مالم يولد ثقلا او بشاعة والا  
فكذلك وزن اهرأق ولا نظير له وهو فصيح وفي حديثه صلى الله  
عليه ان النفوس جبلت على استطواع كل غريب ولازم ادغام النون  
من حرف عن التي هي للمجاوزة فيما الموصولة الاسمية كالا دغام في  
ما الاستفهامية بلاغنة فيما على الشهير خلافا للقاعدة المطردة  
في غيرها والباء للظرفية دخلت على السايمة بوزن اسم الفاعل الحقت  
به تاء التانيث واشتقاقه من السوم بفتح المهملة وفعله مست  
سوم والسايمة في القاموس هي الابل الراعية والصحيح عندنا

٩٢  
ترداد



انها كل راعية فلا تختص به الا بل كذا في الحديث والاثر و  
 يويد ظاهر اللغة ولا ياباه التزويل ومنه قوله تعالى شجر فيه  
 يتيمون بضم التاء من اسامها اي اوعاها والنعم حركة وتشكن  
 عينه هو الابل والشاء وقيل هو الابل خاصة والجمع انعام  
 وجمع الجمع اناعيم هكذا في القاموس وعلى ظاهره فكان البقر  
 غير داخله في مفهوم عبارته في القولين وفي قول الزمخشري  
 ان الانعام هي الازواج الثمانية واكثر ما يقع على الابل ولهذا  
 هو الصحيح قطعا لثبوته نصا في قوله تعالى ومن الانعام جملة  
 وفرشاذن ذكرها بمجاولهم اردفها بالتفسير مفصلا فقال ثمانية  
 ازواج من الضان اثنين ومن المعز اثنين ومن الابل اثنين  
 ومن البقر اثنين فتمت الازواج الثمانية من الاصناف الاربعة  
 فتلك ثلاثة اقوال واربعا ما يستدل به من عبارة شمس العلوم  
 على شمول الازواج الثمانية وغيرها لقوله النعم وهي البهايم  
 وفي قولهم ان البهيمة كل ذات اربع وكذا فيه عن ابن كيسان  
 انه اذا قلت نعم لم تكن الا الابل فاذا قلت انعام وقعت للابل  
 وكل ما يرعى فهذا هو القول الخامس وليس الصحيح منها غير الثالث  
 كما اسلفناه عن جاز الله والنعم في قول الزمخشري هو اسم مفرد  
 يقتضى معنى الجمع مسموع التذكير في قوله في كل عام نعم تحوته  
 ينتجه قوم ويلقونه وليس في القاموس الا في شمس العلوم  
 ايضا ما يستدل به على ان الانعام قد يكون اسما مفردا في  
 معنى الجمع مذكرا كالنعم وقد حكاها الزمخشري عن سيدييه وهو  
 صحيح مؤيد بتذكير ضميره في الآية الشريفة وان لكم في الانعام  
 لعلوة سنقيكم كما في بطونه وان كان شيخ فيروز اباد قد اهمله

فلعله قد اغفله ولا بأس فذلك دأب لفطرة البشرية ومن  
 لبيان المسئول عنه وهي الصدقات جمع صدقة بالتحريك عباقي  
 في اللازم عن اخراج بعض المال حق وجب عليه فيه الله تعالى  
 باجتماعه الى مبلغ حدده الشارع وغير اللازم عبارة عن اخراج  
 مال لمجرد القرينة الى الله تعالى وفي كل منهما جمل تفصيل موضحها  
 كتب الفقه وانما نتعرض لنوع منها خاص بالانعام واجب فيها ولطفا  
 قال الناظر من الصدقات الفرض بالفرض صدقة وهو صفة  
 للصدقات ولذلك وحده مذكرا كما هو شأن المصدر الموصوف  
 كما يقال رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل وهو ابلغ  
 من التوصيف بالمشترق منه والفعل منه فرض يفرض كنصر  
 ينصر ومعنى فرض الله لكم تحلة ايمانكم اى اوجبها وفرض الرسول  
 صلى الله عليه وسلم السنة الواجبة فلخص المعنى من الصدقات  
 الواجبات في قول من حكم بوجوبها وهو الحكم العدل سبحانه وتعالى  
 اذ لا حكم الا الله على الحقيقة او النبي صلى الله عليه وسلم لانه  
 هو الذى سنها وفصلها وعين الواجب منها واعلماء الامة المحمديين  
 لانهم الحكم بما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 وهذا كقوله يحكم بها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا  
 والربانيون والاحبار بما استفظوا من كتاب الله والكل راجع  
 بالحق الى واحد وهو حكم الله لا غيره ومن بفتح الميم اسم موصول  
 للمفرد ان كان الحاكم هو الله تعالى مثله او النبي صلى الله عليه وسلم  
 وحينئذ فلا لبس في توحيد عايد المحدث وفوجوا وان  
 قدر ان الحاكم بها هم العلماء الذين هم الورثة في كذا على تقدير  
 كل واحد في حكمه او يكون لجمع العاقل وتوحيد العائد

من صلته باعتبار اللفظ ويجوز كونه بلفظ الجمع كقوله تعالى و  
منهم من يستمعون اليك وصلاحيته في هذا الوصل للجمع  
وغيره من عاقل كما حققناه في المقاليد وحكم فعل ماض مضارع  
يحكم بضم الكاف واشتقاقهما من الحكم وهو فصل الخطاب هو  
ها هنا صلة الموصول والعائد منه محذوف والباقي ظاهر  
اعرابا ولغة فلا نطيل بشرحه الكتاب

فَقَالَ سَأُنْطِيكَ الْجَوَابَ مُفَصَّلًا سَمُوطًا بِحِزِّ الدَّرِّ وَالشَّدْرِ مُنْتَظَمًا

الفاء عاطفة على سأيلته والسين من سأنطيك حرف يدخل  
على الفعل المضارع فيخلصه للاستقبال ولكون انطيك من باب  
افعل ضمت همزة المضارعة منه وضمير المتكلم فيه مقدوم  
محذوف لفظا وجوبا لاعطاء ما في حرف المضارعة من مفهومه  
والانطاء بالنون بعد الهمزة بدلا من عين مهملة لغة في الإعط  
فصيحة وودت شاذة في قراءة ضعيفة اذا انطيناك الكوش  
والجواب معروف وتفصيله ضد اجماله وهو ان يشرحه  
فصلا فصلا وقوله مفصلا في البيت بفتح الصاد المهملة اسم  
مفعول من التفصيل وبكسرهما اسم فاعل منه وانتصابه  
في الوجهين على الحال وعامله فيها انطيك وصاحبهما في الاول  
الجواب والثاني المجيب والشموط بالضم جمع شموط بالكسر  
وهو خيط التزم وقلاوة اطول من المنخقة ونصيبا بدل من  
مفصل بفتح الصاد او حالا منه او من الجواب او مفعولا  
لمفصل بكسر الصاد والباء للظرفية والدر بضم الدال  
جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة وتجمع ايضا على درودر  
ووات والشذر بفتح المعجمة الاولى وسكون المعجمة الثانية

والثالث مهمل هو صغار اللؤلؤ واقطع من الذهب التقطت من معدنه بلا اذابة او خزن يفصل به النظم والواحدة بهاء وكله صالح في التفسير بمعنى البيت وان كان الخرز من الثلاثة ادنى فكان العدول الى ما هو خير منه اولى والمنظم بفتح الظاء وز مفتعل بفتح العين اسم مفعول من انتظم بمعنى انضم وانتظام الدر والشذر انضمامه الى بعضه بعض في السلك وباقي لفظ البيت ظاهراً

فَرَوْ نَكْهًا آيَاتُ عَقْلٍ تَنَوَّرَتْ | بَوَاضِحٍ تَقْلِي مَحْكَمًا أَمْرٌ عَشَمَ

الفاء في هذا كان لجواب سوال تقديره ان شئت ذاك فدونك وودونك هي اسم فعل امر معناه الاغراء اى الدلالة على المغرر به والامر بالتزامه وحفظه والمغرى به في هذا الموضع هو القصيدة كلها او ابيات التركيب منها وفي البيت السابق قد وعد باعطاء ذلك لكن بلفظ الاستقبال وعدل عنه هنا الى الاغراء به في الحال انجاز اللوعده وسماها بالعرض المسئول عنه والآيات جمع اية وهى العلامة والعبارة والمعجزة ونصب الآيات على البديل من الضمير او على تقدير الحالية وعاملها اسم الفعل لتضمنه معنى الفعل وعلامة نصبها كسر التاء منها مضافة الى العقل هو نور ووحانى تدرك النفس به العلوم الضرورية والنظرية وقيل العلم وفي قول اخراذه قوة يكون بها التمييز بين الحسن والقيم وفي قولهم ان ابتداء وجوده عند اجتثان الولد ثم لا يزال يتم الى ان يكمل عند البلوغ والفلاسفة وغيرهم فيه اقوال كثيرة ليس هنا موضعها وتنورت صارت ذات انوار واسعة والنور ضد الظلمة

والواضح الجلي الظاهر والنقل هو الاسناد ورفع الخبر عن ينقل عنه  
والمراد به هنا ما نقل من الكتاب او الحديث او الاثر فلم حرف جازم  
وبه ينقل معنى المضارعة الى مفهوم الماضي المجزوم به فعل  
مضارع مشتق من الحوك الذي هو النسيج عبارة عن نسج  
هذا النظم البديع في انماطيات المعاني ومعاني البيان القشيم  
تخريبك المعجمتين اعتساف الامر على غير طريقه والالتيان به  
على غير وجه سديد والفعل منه غشام كضرب وهو في البيت  
كن لك بلفظ الماضي جملة في موضع رفع على تقدير انها فت الامر  
وصلاحيتهما لذلك من حيث كونه متكررا ويجوز ان يكون بلفظ  
المصدر نعتا له وهو فصيح جدا وعلى تقدير مضاف محذوف  
اي ذو غشام وذ لك شايح :

حَوَتْ جَمَلُ الاسْفَارِ فِي ضَمْنِ لَفْظِهَا | الْبَدِيعِ فَسُبْحَانَ الَّذِي اَهْمَرَ الْحِكْمَةَ

حوى الشيء بمعنى جمعه وحرزه والجمل بضم الجيم وفتح الميم جمع جملة  
بالضم وهي من الشيء مجتمعة وجملة كضمر جمعه عن تفرقة والاسفار  
يفتح الهزرة جمع سفر بالكسر وما سوى الفاء منه مهملة في القاموس  
انه الكتاب الكبير او جزوا من اجزاء التورات والاول هو المراء  
هنا واللام فيها للعهد الذهبي اي الاسفار المعروفة او الجنسية  
وضعا وتخصص بالقريظة لفهم المخاطب والضمن بالكسر مصدر  
من ضمن الشيء وبه يضمن بكسر العين في الماضي وفتحها  
في المضارع كالضمان بالفتح للصدر ايضا ومعناها الكفالة  
بالمضمون والبديع في الشرف وغيره ما بلغ الغاية في باب  
والخترع الذي لم يشبه على مثاله فهو على الوجه الاول فاعيل  
بمعنى فاعل مصوغ من بدع ككرم ومنه البديع في الاسماء الحسنة



قدس الله شرفها وعلى الثاني فهو فعيل بمعنى مفعول وصوغه  
 من بدعه كنعه اذا انشاه واخترعه وفي البيت يقبل الوجهين  
 اللزوم والتعددية فيما تفسيره والفاء في سبحان هي التي تشبه  
 بقاء الجزاء كانه قال اذا كان الامر كذلك فسبحان الملهم لذلك  
 على معنى التعجب وفيه رفع النظر عن ملاحظة الاثار الى مستقلا  
 انوار مؤثرها فقدست ذاته انما هو نور التوحيد في مقام التفريد  
 لاهل التجريد ولا حرم فقد عرف الحق لاهله فالحق الفرع باصله  
 وفيه من نظرية هذا المنظوم وتركيبه ما لا مزيد عليه لتوصيفه  
 بالحكم الالهامية واسناداتها الى واهب الفضل ومفيض  
 العقل تعالى شافه وانما اتى بالظاهر في المضمرة بقوله الملهم الحكم  
 مكان قوله الملهم المراعاة القافية وفائدة المعنى الذي عدل بها  
 لاجله عن المضمرة والمظهر الى الصفة ولا يخفى ان دخولها ولا في مفهوم  
 لفظة الحكم وسبحان بضم اولها كلمة بمعنى التنزيه لازمة الاحضا  
 الى اسم من قسمه السموات والارض ومن فيهن تنزيها له من  
 كل سوء لا اله غيره وانتصابها في قولهم بالمصدر اى ابرئ الله  
 من السوء براءة وقد يقال في التعجب سبحان من كذا وقد يكون السبحان  
 مصدرا من سبم كنع اى قال سبحان الله كالتمثيل من سبم كقطع  
 وقيل سبحان الله معناها السرعة اليه والخفة في طاعته فكان  
 اشتقاقها من السبم في المسير ضرب يشبه العوم في الماء ومنه  
 فرس سبوح وبه فسرت والسابحات سبحا على انها الملكة  
 والنجوم والسفن والرياح والاطهام قد ف الله تعالى النور  
 من لطيف امداده في قلب من شاء من عباده بلا واسطة من  
 غيره او باضافة الملك من خيره فيبصره الملهم ما قدر له من

غوامض العلم ولطائف الحكم وهي بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمة  
بالكسر وتكون في اطلاقها المعان كثيرة والمراد بها في هذا الموضع  
ابرار اسرار غوامض الشريعة في قوالها لفاظا بياقها البديعة  
كما فتح الله من فضله ويسر وله الحمد كما هو اهله المقدمة بكسر  
الدال عبارة عن نبذة من كلام تقدم طرفا من المعاني المحتاج  
اليها الكتاب وهي هنا موضوعة لبيان قاعدة كلية تعرف كيفية  
وضع الابيات المركبة وتضبط ما فيها من الرمز بقانون مطرد  
على اصل واحد ولا خفاء بمناسبة تقديم هذه في هذا المحل  
توطية لما سيذكر بعد ان يسره الله لئلا يكون القول على الجمل  
عند المخاطب من اول وهلة ولو قد وتفسيره في التثنية لا  
يكون النظر متوقفا على غيره لا غنية فيه بنفسه مع استقلاله  
وقد شرع الآن بيانه بقوله ٥

اِذَا شِئْتَ تَسْتَجِلِّي تَرَ كَيْبَ ضَمِيمًا | بِقَاعِدَةٍ تَهْكِكُ إِلَى وَاضِحِ الْقَمِيمِ  
اذا اسم ظرف زمان لما يستقبل شرطى جوابه محذوف وبه مقدر  
نصبه على الظرفية وشئت فعل ماض يائي العين حذف ثانيه  
مع الضمير لا اعتلاله ولا مه هزة وسكو فها مع الضمير لازم فرقا  
بينه وبينها تلحقه تاء ضمير الانثى ويجوز قلب الهزة منها ياء هنا  
ومعناها اردت وابتغيت وتستجلى بفتح تاء المضارعة ولا م الكلمة  
او بضمها مع فتحه بناء لما لم يسم فاعله ومعناها تستكشف الجلاء  
بفتح الجيم والمد هو الظهور والاكشاف والتركيب جمع تركيب المراد  
ها هنا الحروف المترتبة بانضمامها الى بعض دستور الوضع وهي  
منصوبة على المفعولية ان فتحت المضارعة وتستجلى ان ضمت تلك  
رفعت هذا لانابتها فيما لم يسم فاعله عن اسم الفاعل والوضع

تقريبها على تلك الهيئة المركبة والباء للاستعانة دخلت على القاعدة  
وهي في كل شيء كالاصل يدور عليها جزئياته وقواعد المودج  
خشبات اربع تحتها وكب عليهم وتفتت بفتح التاء فعل مضارع  
من الهتك ثم يضم الهاء مقصورا وهو الارشاد بالتحقيق الى سواء  
الطريق وان ضم تاء المضارعة جاز فيكون من اهله الى الشيء  
دفعه اليه والاول اجود وبالوجهين فهي جملة فعلية تفتت بها  
القاعدة ورابطها محذوف وسوغما للذمت تنكير الموصوف الى آخر  
ينهي ما قبله من مشتق الى ما بعده والواضح من الامر الجلي ومن  
الطرق الظاهر المنكشف و اضافتها الى اللقم محركة وقد تضم اللام  
مع بقاء فتحه القاف اضافة لفظية لا معنوية واللفح جادة الطريق ومعظمه  
وقيل وسطه ويجوز ان يعرف الواضح في البيت بادخال لالف اللام  
عليه فيكون اللقم بعد عطف بيان او بدلا واضافة كالحسن الثوب  
او منصوبا بالصفة المشبهة باسم الفاعل ومرفوعا بها كالوجوه  
الاعرابية التي في الحسن الوجه عند النخاة فانها الثلاثة ويجوز  
ان يقال وخم اللقم بفتح الواو والصاد المعجمة والواو هو في اللغة معجزة  
الطريق ايضا وادخال الة التعريف على الواو وجه رابع ومعنيكون  
اعراب اللقم كما كان مع تعريف الواو وكفي به من الاعادة والتكرار  
فما هي الا العد والفرص ركباً كذلك والاعتداد بالجمع العلم  
هي ضمير المفرد المؤنث اشار به الى التركيب الموعودة واتى قبل الضمير  
بما النافية وبعده بالافادة للمصري قول لا معنى لها غير اعتداد وكون  
تركبت كذلك ثم شرع في التبيين فشرح كيفية تركيب العدد او لا  
لانه المقدم فيها وضعا واستحقاقه التقديم طبعاً كتقديم الاصل  
على الفرع لان بوجود ذلك المعدود يجب لفرض شرعا وعطف الفرع

عليه بالفاء على انه من بعده مطابق له بلا فصل لان الفاء حرف  
عطف للترتيب من دون محلة فهذا يستدل على ان ذكر الفرض  
لا يتقدم العدد ولا يكون الا بعد تمام العدد بل يتبعه فصلا  
فصلا هكذا يرادفه واجتماعهما على هذا النسق هو المعبر عنه  
بالتركيب الاعداد جمع عدد والواحد من العدد فيه اختلاف و  
صح الانطاكى وغيره المنع لعدم تعدد ووضع لفظة العدد دال على  
متعدد وهو من الاثنين فصاعدا الى غير نهاية فظاهر الاطلاق في  
وتصحياتها ثم يدخل فيها من الواحد الى ما زاد والجمل بضم الجيم و  
تشديد الميم مفتوحة وقد تخفف وتشديد ها في البيت يلزم للوزن  
هو حسبا مشهور ولهذا يوصفه بالعلم بحركة اى الجمل الشاغل لشهرته  
في المنظورات وحساب الجمل عند علماء الحروف قاعدة معروفة  
وطريقة مألوفة ولكونها هي المراد هنا فلا بد ان نورد لها مفصلة  
بكمالها وناتي معها الاعداد برسم اشكالها تامة للفائدة وتكملة  
للعائدة فيها هي مودوعة هذا الجداول التساعي بسطا والعشا  
نصبا نبدا فيه بوضع الحروف اولاسطر اسطر وتحت كل حرف  
ماله من الاعداد تترى وبمجموع ذلك هو الجمل المشهور وهذه  
صفته كما في الجدول مسطور

ا	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
ي	ك	ل	م	ن	س	ع	ف	ص
١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠
ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ
١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠
٤	بع	جم	دع	هغ	وع	زع	حغ	طغ
١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠
اي	ايق	ايقم	اق	يق	اقم	يقم	اع	يع
١١	١١١	١١١١	١٠	١١٠	١١٠٠	١١١٠	١٠٠٠	١٠١٠

وقد وصح بهذا ان ترتيب العدد في الحروف بالجل انما هو بالتوالي  
على ترتيب ايجاد بشرط خلوها من الاعداد المركبة لفظا من عديدين  
فاكثر سواء كان تركيبها مزجا كاحد عشر واضافة كتسع وتسعين  
وبهذا القيد استكملت الاعداد جميعا من الواحد الى الالف في  
ثلاث مراتب قامة عقود وعشرات ومئات ومن الرابعة اولها  
وهو الالف عدد الغين المعجمة لكونها واس ايجاد كما هو عند اكثر  
اهل العلم وبعضهم ينسبه في قاصيله الى المغاربة وعند المشائ<sup>ريفة</sup>  
ان الشين المعجمة هي الالف والغين تسعة والظاء ثمان مائة  
ولهم فيه ترتيب اخر واختلاف فكفى عنه بالشهير فهذا هو الجمل  
البسيط في اعداد الحروف ومتى احتيج الى تركيبها قدم الاقل  
فنطق به مع الاكثر الى غير نهاية فتقول ايق في احد عشر ومائة  
وايقع ان زدت الالف معهم وبعض يقدم الالف مع وجوده على  
مادونه في النطق فيعكسها فيقول فيقول احد عشر ومائة والـ  
غخيا وهذا احسن لئلا يلتبس بمعدود الالف فلا استنطقت  
احد عشر الفا ومائة الف لم تستطع ان تقول الا ايقع وقد يحسن  
مع هذا التوجيه تقديم الالوف وبقاء مادونها بعد لا يتاء بسا  
العدد بعدها على ترتيبه وكل ذلك لاستحالة النطق بمكرر الغين  
متى كثرت الاعداد ولهذا قلنا في الالفين بن وفي الثلاثة الـ  
لاف جن وفي الاربعة دغ الى اخرها ولم نقل غغغ وبالقاعدة  
المطردة ينعرف ان ليس المراد به اربعة الالف لاننا نقول حينئذ  
غدوغه وهكذا اهرى من اللبس وان جاز قياسا ورايا فيما قل  
وكثر فلا بأس ان تصرفنا فيه فصل وان اطراد القول بنا في  
هذا المنهج الى ذكر تركيب الحروف والاعداد فسندرده انشاء الله



ببيان رسوم هذه الأعداد بالقلم الهندك الشهير بالمتري المختص  
 بها كاختصاصها به في الغالب وقد رسمناه في هذا الجدول فلا بد  
 من ذكر قواعد لا تمام فوائده فنقول مدار العدد د كله لفظا والاسما  
 والاصل ونعريفها بالمرتبة الاولى ثم ان ضرب كل منهما في عشرة  
 فالثالثة وهكذا مطلقا اي من كل ضرب كل مرتبة في عشرة فتكون  
 المرتبة التي فوقها بالغاما بلع ويسمى كل منهما باعتبار موضعها فالثانية  
 العشرات والثالثة المئات والرابعة الالوف والخامسة عشرات  
 الالوف والسادسة اللكوك والسابعة عشرات اللكوك والثامنة  
 الكروير فكذا فكذا ترتيب العدد ببيان على ان ليس به لفظة  
 لك ولا كروير ليعني العدد فلعلهم امن الالفاظ المصطلح عليها في دفاتر  
 الحسابات وقد وردت في كتب اهل العلم بلسان اهلها ولكل  
 ما اصطحو عليه وامارسه بالقلم الهندك فاشكال اختراعها  
 الحكيم هارث الهندك فيما يقال من صوم النجوم السماوية من وجوه  
 عطار خاصة فوضع اشكالها وابرز للناس تماثلها فنسبت اليه  
 فيما قيل ودوره على ترتيب مراتب العدد لكونه تسعة اشكال  
 لتسعة اعداد لا غير فالمرتبة الاولى هي العقود التسعة واشكالها  
 مستقلة بذاتها كما راي في الجدول وكفي والمرتبة الثانية العشرات  
 فيزاد كل شكل منها نقطة من خلفه عن يمين الكاتب فيكون بها  
 شكلا للعشاري المولد من شكله الاحادي بالضرب السابق فذكره  
 فالواحد للعشرة والاثنتان للعشرين والثلاثة للثلاثين وهكذا  
 وفي المرتبة الثانية تزداد نقطة اخرى لكل شكل فجتمع  
 نقطتان وفي المرتبة الرابعة يجمع ثلاث نقط وفي الخامسة اربع  
 وفي السادسة وهي اللكوك خمس وهكذا ففسرناه اصل لا ينحرم

بيان فهذا وضع البسيط منها كما رايت وسمعت واما المركب  
 مضى في تركيب الحروف يبدأ بالاقل فالأكثر على الترتيب وكل  
 شكل ينوب عنه صفرا يستقر في جانبه اى مكانه والصفرا بالصا  
 المهالة والفاء والراء المهالة في اخره هو في قول شيخنا شكل مدر  
 تجويفي وقد يجتزى عنه بالنقطة لوضوح التسمية وتفسير هذا  
 ان شكل الالف يرسم بثلاث صفور من ورائه لتعديده ثلاث  
 مراتب الاحاد والعشرات والمئات وبهذا تعرف ان كل صفرا نوب  
 في الوضع عن مرتبة محذوفة فلو وجد شكل تلك المرتبة المحذوف  
 مستقرا في موضعه لبطل الصفرا كما رايت في رسم ايقع في الجدول  
 مجرد من الصفور لوجود اشكال ما قبله من المراتب تماما فلو حش  
 الاولى من المراتب كان اصفرا واحدا فقط عوضا لها لا غير كما قرناه  
 في مادة ايقع في الجدول او حذفت الثانية فقط كان الصفرا في الش  
 فحسب كما في اقع او حذفت الثانية والثالثة قام مقامهما صفرا  
 وثبت الشكل الاول كما في رسم اغ في الجدول وعلى ذلك ففسر فيما  
 نقصا وزاد الى غير نهاية واذا عرفت ضابطه فاستغن به عن  
 تفصيل شرح سائر مركبات الجدول وغيره استغناء بالاصل  
 علما الا طائل تحته واما اللفظة الصفرا فان تكن عربية فهي من تسمية  
 الشيئ باسم محله والصفرا مثلثة وكثف هو الخالي والجمع اصفار  
 وقد صفر يصفو صفورا اي خلا ومعنى تسمية النقطة بذلك  
 لنيابتها عن الشكل المحذوف فهو خالي الموضع لخلو المحل منه  
 فسمى باسم موضعه فصارت التسمية له به كالعلم القائم بذاته له  
 فهذا وجهه عندك وان كان من المصطلحات فغه مقتصر الى توحيه  
 وبهذا قدم الغرض لنا من تفصيل الجمل وعلايقه واما بيان الفرض فهذا

وَحَرَفٌ مِنْ اسْمِ الْفَرْضِ كَفِي فَخُذْ مِنْ | وَأَوَّلُهَا كَالشَّيْنِ لِلشَّاةِ مُجْتَزِمٌ

المجترم بوزن مفعول بفتح العين اسم مفعول من اجتزمه بالجيم والواو  
بمعنى اقطعه وباقي لفظ البيت ظاهر والمعنى انه يكفي في التركيب مع  
العدد بحرف واحد من اسم الفرض المعين فيه فيركبه مع العدد  
المختص به كما في النظر ثم بين موضع الاخذ من الاسماء بقوله فخذ  
من واولها اي يؤخذ الحرف المشار اليه من واول الاسماء المختصة  
والاوائل جمع اول اصله اول فقلبت الواو الثانية ياء ثم همزة  
للتخفيف لمناسبة الكسرة ثم شرع في التمثيل بكيفية الاخذ منها فقال  
كالشَيْنِ للشَّاةِ مجتزماى مقطع من لفظة الشاة للعبارة به عنها  
واختصاصه بالاخذ دون سائر حروفها لكونه اولها فان التعلك عنه  
الى ما بعده حكمه لا موجب ثم ان ما ذكر اوله فالباقي في قوة المذكور  
بحكم التبعية وهكذا في سائرهما وقد ذكرها مفصلة لافادة التوضيح  
بن زيادة التصريح

وَمِيمٌ فَخَاضَ مَثَلُ لَامٍ لَبُونُهَا | وَحَاقَّةٌ كَالْجِيمِ لِلْجَذْعِ الْأَشَمِّ

ولما كان ماكمل له سنتين من اجل لازم التركيب من اسمين  
بالاضافة كان مظنة للوهم في الاخذ من ايها يكون فتعين التنبيه على  
ذلك فصرح به مقتضيا له من اول المضاف اليه على قانون القياس  
ان المضاف اليه اعرف في باب الاضافة لكون المضاف الى غيره  
فرعا بالنسبة الى المضاف اليه ولهذا شاع حذفه استغناء عنه  
مع امن اللبس منه حذف الناظر اياه في قوله فخاض ولبون  
والاصل بنت فخاض بنت لبون ولما تعين ذلك اخذ للاسم فيما  
اول المضاف اليه فكان الميم عبارة عن بنت المخاض واللام عن بنت  
اللبون والى تساويهما في حكم الحذف والاخذ امساو بقوله وميم وض

مثل لام لبونها ثم الحاء المهملة عبارة عن الحق والجيم عن المجدة بالثاء  
 السابق في الكل ولتساويهما في الاخذ والاشتم هو الطويل الرفيع وباقي  
 لفظ البيت ظاهر وليس في القصيدة رمز لاسم غير هذه الاحرف الخمسة  
 المذكورة وجمعها ج شمل ولم ترمز للبقر لاحالتهما على الابل لواختيم  
 التي رفرلها مثلاً واخذناه من اول اسمائها ايضا طرد للقاعدة فالتاء  
 من التثنية والجيم للجذعة والطاء للتثنية والراء للرباعية وهكذا  
 وبهذا قد تمت المقدمة وبعد هـا مسألة قلت واذا اخذت  
 فقري من مال الفقراء ا يكون الجواب فيه مثل الزكاة في هذا ام لا  
 الجواب نعم مسألة قلت له واذا كان عندك واس مال للتجارة فاحت  
 ربحا وتركته لكفاني سنة لعولى ولكن اصفته الى الاصل خوفا ان  
 لا يكفي في ذلك في السنة القابلة لتحل لي الزكاة على هذا ام لا  
 اذا كان ما تركته اصلا من هذا المال لا يكفيك ما يحصل من غلته  
 في كل سنة لمؤنتك ولن يلزمك عوله او ما يجب عليك من الوجوه  
 التي لا بد لك منها فاذا جعلته اصلا كالاول استعداد الماعسى ان  
 تحتاج له من هذا فعندى انه لا يضيق عليك ذلك على هذا القول  
 ويجوز لك من بعد ان تاخذ من الزكاة لسنتك والله اعلم مسألة  
 اخرى عن ابى سعيد ومعى انه قد قيل له ان ياخذ من الزكاة ويشتر  
 جميع ما يحتاج اليه ما ينتفع الناس به من الاواني والدابة ليركها  
 والميعة والضيعة واشباه هذا ولو كان في يده ما يغنيه عن فقره في  
 سنة الا لشراء الاصل فمى انه يختلف في ذلك انتهى ما وردناه  
 وعندك ايها الشيخ ان شراء الاصل على هذا لما يختلف فيه اذا كان  
 من الزكاة ام يختلف هذا بالقيم خلاف ذلك تفضل ببيان ذلك ما  
 جورا الجواب نعم هو ما يختلف فيه بضم الياء لا بفتحها وقد اختلف



الناس في الزكاة على مذاهب منهم من شدد فقال لا يأخذها الا لقد  
 ضرورته من التمر والخبز فلا ياكل بها اللحم والحلوات ولا يشتري الا  
 متعة وكان الكسوة من ضرورياته اذا كانت بقدر الحاجة فهي لاحقة  
 بهذا وبعض وسع له في ذلك ان يأخذ لحاجته من غير تقشف  
 ولا تقشير ويكون هو الناظر لنفسه في ذلك لكن ما يرى عنه الغنا في  
 حاله فليس له اخذه وبعض اجاز له اذا اخذ في الاصل قد ولا يعنيه  
 في سنته ان يتوسع فيه بما شاء من المباح لا شراء الكتب والاصول  
 واجاز بعضهم ان يشتري من الكتب ما يحتاج اليه لآخرته وما يكون  
 علة لاصلاح دينه وفي قول خامس فاذا اخذ من الزكاة قدر ما  
 اجاز له فيجوز ان يشتري منها المصحف والكتب غيرها من المباح الا  
 الاصول فاكثر قولهم انه يمنع من شرائها بما اخذ من الزكاة وفي قول  
 سادس انه اذا اجاز له التوسع بالمباح فيما في يده من الزكاة الجائز له  
 اخذها في حالة جوازها له فلا مانع له من جواز ذلك لانه في الاصل  
 من نفس المباح لكن لا يباح له الاخذ للشراء خاصة وانما اجاز له الا  
 لشراء الاصول فكذلك في قولهم انه لا يأخذ منها اللحم وانه لا يخرج منها  
 الاذ وغنا او ذوعنا واذا اخذ منها الفقير ما اجاز له في حبيبه فاي مانع  
 له من انفاقه مثا في الحج عن نفسه فانه نوع طاعة واداء فريضة واذا  
 جاز الاختلاف وثبت في المباحات كلها فاي مانع من ثبوته في الحج به اذا  
 اخذ ما اجاز له في الاصل لفقير ولا ارى في الصحيح الا ان هذا الوجه  
 الحق بالجواز واولى بثبوت الاختلاف وان لم نجد فيه بعينه في الاصل  
 المنع منه فكانه مبني على قول من لا يرى جواز التوسع بما شاء من التجار  
 لا غير لكن مثل هذه الوجوه ينبغي لا تظهر لاكثر الخلق وان كان فيها  
 رفع من الرفق لكن معتمدا لفقهاء في هذا على غير هذا نظر في مصححا



الاسلام ورد الميم في المصلحة العامة والله اعلم له به

## باب في صدقات الحيوانات

يَذِي الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مِنْ اَنْثَاءٍ عِمِّمْ لَمْ تُشْرَعْ زَكَاةٌ فَتَرْتَمَمْ

ذى اشارة الى المذكورة في الباب وهو الحيوانات جمع حيوان بفتح الحاء وهو في عبارة القاموس جنس الحي في شمس العلوم كل ذي روح والمعنوسواء فهو اسم جنس يشمل الكل كالملوك والناس الدواب والطيروغيرها حتى فوات الماء وليس المراد منها هاهنا الاجنس ما يقع الملك عليه كما سياتى انشاء الله وقد مضى ان الاناعيم جمع انعام ومعنى لم تشرع اى لم تفرض ولم تسن وترقم بناء لما لم يسم فاعله من ارتسم الشيء بمعنى رسمه اى جعله ذارسم واصل الرسم فى الارض الباقي بها بعد ان يعفيها الغيث ومقتضى البيت ان مطلق الحيوانات ليس بها الانعام وهو صحيح وانما صدر بالباب هنا بذكر الحيوانات جميعا لاستيفاء حكمها واشتمال الجمل منها على مفصلها وليطرح القول فيما عدا ما صرح به الشارع صلوات الله عليه من العفو عن بعضها ولهذا قال على سبيل التمثيل بهاء

كَعَبْدٍ وَخَيْلٍ وَالْبِغَالِ وَخَنَازِيرٍ وَطَبِيعٍ وَعِلٍّ فِي شَمَائِلِهَا اَعْتَصَمْ

الكاف للتشبيه ويفيد عدم المحصر لان الحيوانات اكثر من ان تحصر وانما ذكرنا في الشطر الاول من هذا البيت ما ثبت تخصيصه في الحديث عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم وفي الشطر الثانى اشارة الى شئ مما يشبه بالانعام صورة ويقع الملك عليه ولم يثبت فيه ما ثبت من الزكاة فيها ولا يخفى ان العبد فى اطلاق اللفظ قد يقع على كل من البشري في خاصة نفسه لكونه مربوب بالرب وملوكا لملك وهو المالك لتحقيقى لا غير سبحانه وقد يطلق على غير الحقيقة على المملوك من البشر لما لكة

الأصغر وهو المراد هاهنا ويسمى قيقا بقافين للواحد والجمع ومن  
 أشهر جموع العبد عبيد وعباد وعبدان بالضم وله صور آخر تنيف  
 عن العشر لم ينظر بها وليس في القاموس ولا منتخب الشمس ما يصرح  
 لمؤنثه بالحاق الهاء ولا عدمها وعسى أنه بهذا اللفظ قد يطلق  
 على الذكور والأنثى فليست في رد والخيل جماعة الأفراس لا واحد له  
 أو واحد خايل لأنه يختال والجمع أخبال وخيول ويكسر هـ هذا  
 في القاموس بنص لفظه والبغل بالفتح حيوان يتولد من بين الخيل  
 والحير والأنثى بالهاء والجمع بغال بالكسر والبغول بالمد اسم جمع لها  
 وفي غريب المنقولات بغلة حملت باصفهان كذا في التذكرة حكاه  
 الانطاكى عن نقله والله أعلم بصحته والفتحة مثلثة النون والحاء  
 المعجمة المشددة هي الحير فيما قيل وهي المراد في النظم هاهنا دون  
 الفتحة بالفتح للريق والبقر العوامل وقد تضم لأن الرقيق قد  
 سبق ذكرهم في صدر هذا الشطر وحكم البقر سياقي فيما بعد  
 مفصلا وإن شاء الله والطبي بالفتح معروف وقيل في جمعه اظب  
 وظبيات بفتح الباء واطبائا الكسر وظبى بضم الظاء وكسرها والوعل  
 بالفتح وككتف وقد تضم الواو مع كسر العين في النوادر وهو تنيس  
 الجبل كذا في القاموس والأنثى بلفظها وفي عبارة الانطاكى أنه  
 الحقة الوحشية والجمع اوعال ووعل ووعول بضميتين ووعلة  
 بالكسر وموعلة والشماريخ جمع شمر اخ بالكسر وهو راس الجبل  
 واعتصم به اى امتنع وهكذا شأن الاوعان في الاستيطان  
 والضمير في الشماريخ يعود على الوعل اضافة للجبل الى الحال فيه  
 يرجع الى الجبال وان لم يتقدم ذكرها لعدم اللبس وقد شاع  
 الفصيح نحو ما ترك على ظرها من دابة فصل في الاحاديث

الواردة في هذا الباب قال صاحب القواعد يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عفى عن امتي زكاة الخيل والبغال والحمير انتهى وفي آثار الشيخ أبي سعيد رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عفى عن امتي زكاة العبيد والخيول والجمجمة انتهى وتفسير من كلام هذا الشيخ المذكور ان الجمجمة الخيل والجمجمة الحمير قلت له وعلى هذا فكانه يقع في الرواية هذه على الحمير اذ لا معنى لذكر الخيل ثانية بلفظ الجمجمة بعد ثبوتها في صدر الحديث بلفظها وفي كتاب الكفاية عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الجمجمة صدقة ولا في النخلة ولا في الكسعة صدقة انتهى وفسر الجمجمة بانها الخيل وهو الصحيح وقد وقعت في شعر ابن النظر وهي النخلة والكسعة وتفسيرها يخرج على هذا او كذا في شمس العلوم والقاموس ضبطها بفتح الجيم وسكون الباء الموحدة وفي كتاب الاشراف ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وهذا موافق لآثار اصحابنا فصل اخر فلهذا الاخبار والآثار كلها بعضها من بعض وعليها جمهور الصحابة والتابعين من اصحابنا وغيرهم وكفى بالجملة عن تعدد لطسمائهم ومن ذكره صاحب كتاب الاشراف من القائلين باسقاط الصدقة عن الخيل والوقوق بن أبي طالب ابن عمرو بن عبد العزيز والشعبي النخعي والحسن البصري والثوري والشافعي ابو حنيفة واحمد بن حنبل ابو بكر بن شيبه ويعقوب محمد ووقع فيما قوله اخري ذكرانه موجود في كتب عقودهم ان في كل فرس دينار وان شئت قومتها دراهم فجعلت في كل مائة درهم خمسة دراهم والله اعلم بهذا القول عن يحيى فقد وجدنا في هذا الموضع بياضا فيه لكن صرح صاحب القواعد بانه من قول حماد بن

أبي سليمان وأبي حنيفة قالوا احتجوا بأن الخيل حيوان مقصود بها  
النماء والنسل فاشبهت الأبل والبقر انتهى قلت وبهذا قد ظهر للنعمان  
فيهما روايتان لكن لم يجد اشتراط سومهما في كتاب الاشتراف عن قتالة  
من القوم فكانه أعم والفرس اسم للذكر والأنثى بالسوء وقد  
تزايد الهاء أيضا في الأنثى والله أعلم به

وَمَا كَانَ مَقْصُودًا بِهِ لِتِجَارَةٍ | بَأْتَمَّا هُنَا تَجَرُّحُ الزَّكَاةِ أَوِ الْقِيمِ

لفظ البيت ظاهر ومعناه ان كل حيوان ملك يقصد التجارة به  
ففيه الزكاة على شروطها اذا وجبت فيه زكاة التجارة كما سيعاد  
تفصيلها ان شاء الله وفيه دلالة على ان ما لم يقصد به التجارة  
من هذا النوع فلا زكاة فيه ومعلوم باستقراء الشريعة ان ليس كل  
حيوان يصح ملكه وما لا يصح تملكه فلا تقع التجارة منه وما لا تقع التجارة به  
لا يدخل فيه حكم الزكاة البتة اذ ليس في الحيوان زكاة الا على وجهين اما  
في ذواتها كالانعام واما في اثمانها كسائر ما يصح ان يراد به التجارة  
ولا تجدد وجهها ثانيا ولا يخفى ان للانعام حكما قائما بنفسه وسيأتي  
ان يبرر الله وهذا حكم التجارة واشتراطها في البيت

إِذَا تَرَحُّوْلٌ بَعْدَ تَرَبُّصٍ بِهَا | وَذُوْنُكَ فِي الْأَنْعَامِ قَوْلًا قَدِ اسْتَجْمَرُ

الشرط الاول تكملة للبيت الاول لسابق وفي الشرط الثاني خروج  
الى النوع الآخر الذي هو زكاة الانعام ومعنى استجمر قولاً قد استجمر  
من استجمر الغيث اذا انصب وتتابع فاستعير لما كان من القول  
مفرغاً في قوالب السلاسة والسهولة خاليا عن خشونة التقيد  
والبشاعة وقد سمي به نوع من البديع بخصوص في عرف اهل  
البيان بما كان على نحو هذه الصفة ونحن الان نشعر في بيان  
النوع الاول مقسماً في مسائل المسئلة الاولى في بيان التجارة

وما يصح ان يتجر به فالتجارة هي اقتناء شيء من المال للبيع والشراء  
طلب للربح ولا يصح هذا ان يكون في شيء من النوع المكلف بالعقابة  
الاملاخه الشارع من اجازة ملك العبيد من سائر اصناف الاجسام  
خاصة دون غيرهم من العرب المحجور تملكهم وجائز فيما سوى هذا النوع  
من كل ما خرج تملكه لمعنى الانتفاع به مطلقا لا كلا وغيره الاما يخص  
بدليل فله حكمه الخاص به كالمنع من بيع كل سبع لحكم الشارع  
صلوات الله عليه بقتلها مطلقا في كالا اسد والنمر والذئب الدب  
ونحوها وكذلك قد فحى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعها فيما لو طأت  
الافاربه فثمنها حرم فيما قيل الاما يخص بدليل فقد اختلفوا  
في الضبع والثعلب والارنب على قولين فبعض قال فمن من الصيد  
والحقها اخرون بالسباع فعلى قيا داول لقولين فيجوز فيمن الملك البيع  
والشراء كغيرهم من الصيد وعلى الثاني فلا ولا بد ان يشمل الفهد  
هذا الاختلاف لثبوت سبيعته ولما جاء في الاثر من جواز بيعه  
ليصطاد به ولا شك ان ابن عرس مثله قياسا في هذا فله حكمه  
او هو كالهرة وفيها اربعة اقوال لمنع للسبعية والاجازة لثبوت النفع  
والكراهية واجازة الشراء وتكريره الثمن وفي رواية جابر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه فحى عن ثمن الكلب والمهر الا كلبا لغنم ففي كلبا لغنم وكتب  
الراعى روايتان والاشهر اجازة تملكها وثنمها للحديث فقد ثبت في  
كلب الزراع ورواية ابي هريرة ما ثبت في كلبا لغنم ورواية جابر  
واما كلب الصيد فقد ثبت استثنائه في الحديث الذي لا يختلف  
اهل العلم في حكمه وفي كتاب الله ما يستدل به على ثبوت ذلك  
فيه وليس في غير هذه الاضاف الثلاثة من نوع الكلاب الاما لا قول  
فيه غير شمول انتهى عن تملكه والمنع من ثمنه فانه ما لا وجه للاختلاف



فيه وهكذا قد يخرج المنع في الفويسقة وهي الفارة كونها من جملة السباع مع زيادة ما فيها من الحديث المتواتر بأباحتها وقتلها والغراب الحداة والأسودين العقرب والحية بل ذلك واجب فيها فما اشد بذلك بلالة قوله عليه السلام ليس من آمن فرعها مخوفاً منها فهذا لفظه وكذا في امره عليه السلام في قتل الوزغ ما يستدل به على نحو هذا فيه قطعاً بل كذلك حكم كل مود طبعاً ولو كان كالزنا بغير الساعة لثبوت قتل من شرعاً إلا ما جدي بتملكه نفعاً ولم يصح فيه ما يوجب منعاً كالنحل وفي كتب الله ما يستدل به على ثبوت أباحتها وكفى به لمن شاء الحق تباركاً وليس في الخنازير والقردة الا تحريم ثمنها وتملكها اجماعاً وما يقع فيه لغير الاكل فهو تبع للجملة في اجازة البيع وعدمه وقد اختلفوا في لحم الضب اليربوع والورل والقنفذ واضرابهن من الحشرات حتى الضفادع وكذا القول في كل شيء من الطير كالنسر والرخم والصقور والاجدل والاخليل ونحوها كاختلافهم في البوم والمهدهد وفي نفسى انهما لا من ذوات الخالب فلا ادري ما سبب الاختلاف فيما ان صح ما اتوه به ولا ادري ما الضباير فقد اختلفوا فيما فان القول لهم رافع ولهم في نفع الحق تابع وكما ثبت الاختلاف من تلك الأنواع فيه فكل قد ثبت به من قولهم التكريه وقيل بجواز بيع البازي ليصطاد به وهو صحيح وإن اختلف في لحمه فان للبيع حكماً آخر فيما ثبت الانتفاع به لغير اكله كما قررنا من ثبوت الاجازة في اصله اذ لا يكون بذلك القيمة في ثمنه من الاضاعة للمال فتمنع لكونه مما ينفع واذا ثبت هذا فيه فالشياهين والصقور فيما عندنا مثله لثبوت هذه المنفعة بهما فاتخاذ العلة موجب لاستواء الحكم بالزبيب وهكذا حكم سائر الحيوانات على الاطلاق بالحق كل منهما في بابها فلهذا مسألة في اختصارها من بابها من حسن تقضارها قد اودعت بعون الله تعالى

من جوامع الاحكام ما لا يخفى على المتامل واما حيوان البحر فتملكه حيا  
 كالمتعد رومع كونه لحماله ما يثبت فيه من احكام اللعوم ولم يتعرض  
 ها هنا للتفصيل احكام الحيوانات القائمة الذات باحكام الحياة  
 ولو احلناها على ما سبق في هذه المسئلة كان صحيحا خارجا على وجه  
 الصواب والله اعلم المسئلة الثانية في ذكر النصاب وبيان ما يؤخذ  
 منه فاعلم ان زكاة التجارة ربع العشر باجماع لانها من باب كاة النقود  
 فهي تحمل على كل من الذهب والفضة كما ان كلامها يحمل على الاخر  
 ونصاب التجارة هو نصاب المقد في كل مائتي درهم خمسة دراهم  
 وفي كل عشرين مثقالا ذهبا نصف مثقال وما زاد ففي كل ربعين  
 درهما درهم واحد وفي كل اربعة مثاقيل ذهبا خمس نصف المثقال  
 وهو عشر مثقال وما دون هذا في المعدنين فكسر لا زكاة فيه الا  
 على قول من يوجبها فيما قل وكثر بعد تمام النصاب والاول اشهر وقد  
 نظمت لهذا الاصل الشريف بما فيه من الاختلاف فقلت

مِنْ الذَّهَبِ الْبُرْقُورِ وَالْفِضَّةِ الزُّكَاةُ	خُذْ رُبْعَ عَشْرٍ بَعْدَ تَمِّ نَصَابِهَا
وَعَشْرُونَ مِثْقَالًا تَمَامًا نَصَابُهُ	وَحُمْسُ الْاَوَاقِ فِي حَدِّ دَلِّصْ طِفْلِهَا
وَمَا زَادَ اِنْ كَانَتْ حُمْسُ النَّصَابِ	فَهُوَ عَقْوٌ وَبَعْضُ قَالِ خُذْ بِحَسَابِهَا

انتهى وخمس الاوقى هي وزن مائتي درهم بوزن المدينة المشرفة و  
 قد ثبت في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 في خمس ذود صدقة وفي خمسة اوسق صدقة وفي خمس اواق صدقة  
 فالاولى اول نصاب الابل والثانية نصاب الثمار والثالثة نصاب  
 الفضة وقد يختلف وزن الاوقية بحسب اختلاف البلاد وما مضى  
 هو المجتمع عليه في هذا الاصل فاختلافها لا يؤثرها هنا اختلافها ولا حمل  
 هنا البسط الا وزان وقوله خمس النصاب بضم الناء والميم وقد نسكن

الميم تخفيفا كما في البيت قد سبق تفسيره ولا لبس ان اربعين درهم  
 هي خمس المائتين واربعة المئتا قيل خمس العشريين ولفظه ما تنقيد  
 النفي في قوله ان ما تم خمس النصاب والباقي واضح المسئلة الثالثة  
 اشتراط الحول بعد تمام النصاب فانه شرط لازم فقبل الحول لا تجب  
 الزكاة ثم في كل حول تجب الزكاة اجماعا ما لم ينقص النصاب فان نقص  
 في الحول قبل تمام السنة لم تجب الزكاة بخلاف فعله حتى يتم النصاب  
 من اول الحول الى اخره ثم ان نقص النصاب في الحول الثاني او ما بعده  
 من الاحوال ففي قولهم انه ما بقي من النصاب الاول ولو درهم فان  
 استفاد ولو على راس الحول ما يتم به النصاب اخرج زكاته وفي قول  
 اخر انه لا زكاة عليه ان لم يبق عنده من النصاب اربعون درهما  
 واربعة مئتا قيل ذهبنا فان بقي هذا المبلغ واستفاد عليه في الحول ما يتم  
 به النصاب فقد انقطع النصاب الاول فان استفاد شيئا فليس ثانيا  
 نصابا اخر المسئلة الرابعة في تقويم التجارة لخراج الزكاة منها وهي  
 اصل كبير وعليها مدار هذا الباب واليها الاشارة بالشطر الثاني  
 من البيت الاول وذلك مما قد اختلف فيه اهل العلم على قولين  
 احدهما انها تركى بالثمن الثابت فيهما في الاصل من الدراهم التي  
 هي راس المال وثانيهما ان تقوم يوم تجب الزكاة بالقيمة واختلفوا ايضا  
 في تقويمها فقيل بسعر البلد في الحال قيمة وسطا وقيل لصاحبها  
 الخيار ان شاء زكى من نفس العروض بالاجراء او بالقيمة وزاد الشيخ  
 ابو سعيد قولا اخر لم يتصرح عندى من لفظه واستحضرت شخطين  
 من اثاره فلم اجد هما الا كذا لك والذي يتلهم لي من فحواه كانه  
 اراد تقويمها بقيمة الوسط على راس العدول بما لامضوة فيه على راس  
 المال ولا على الزكاة من وزن نظر الى سعر في الحال وكان لهذا

لا يبعد عن الصيحم واذا ثبت الخيار لرب المال في قول بين التجزية  
او القيمة فتخير فيها بين التجزية والتمن كانه اولى بالنظر ولا مانع  
من ذلك في الاثر ولو قيل فيها بنظر الاوفر في الزكاة لكان قوله لا سديلا  
كما شاع في امثاله فلينظر فيه وبهذا قد تم لنا ما اردنا من صدقات  
اصناف هذه الحيوانات ما سوى الانعام والحمد لله على المنة منه والانعام

### القسم الثاني من هذا الباب تفصيل صدقة الانعام

وبيان فروضه من على الوفاء والتمام واليه الاشارة بالشطر الاخير من البيت  
السابق كما علمت وهذا الفصل خاصة هو الذي سبق القول منا عليه  
بافاقدا حتى ينافيه منهاج من تقدم منا بترتيبه على ذلك النظام  
وشوقا الى الاستماع اليه في هذا المقام وقد رايت اسعافه به تقريبا  
لبغيته وانجازا للمنيته فعسى ان ياخذ منه او يدع ولربما يشهد له  
بغريب ما اخترع واعترافا مني بالحق لاهله فان الفضل بيد الله ينعم  
على من شاءه لفضله وكما قيل الفضل للمتقدم وربما نبهت على ما بها  
من قصور واختلال او مخالفة واعتلال ايضا بالحق واذاعة لشكر الله  
على التوفيق لما هو احسن وبيانا للمزيد لهذا الانشاء الفاخر ففي المثل  
كم ترك الاول للآخر ولم اجدها منسوبة الى ناظرها فاذا بيع باسمه و  
انما استدلت على انه من اهل الخلاف بدليل ما اورده في زكاة  
البقر من فاطمة نظمه اذ لا قاييل بذلك من اصحابنا الا واخروا الاول  
وفد فسرهما صالح بن محمد المنتقى في كتاب لطيف سماه مائدة الطالب  
في حل رموز النصاب وهذه الابيات المشار اليها من قول ناظرها  
مشق كآب اج قد ثم قشقش في الغنم في البقر القس فستت تم لثم صر  
مضلون موج ساج ثم عون في الابل اصاح قال لبونا ومنم قل نعم  
ولباس ان نورد بعدها بيان ما فيها من شرف اورداة او موافقة

او مخالفة فهي اربع حالات الحالة الاولى شرفها وذلك باختراع التركيب  
 وابتداء الوضع على هذا القانون العجيب ثم شدة اختصارها وقرب  
 مناخذها فقد جمعت في هذه الكلمات اليسيرة جلا وجلايل من تصانيف  
 كثيرة ما بين منظوم ومنثور ومقبول ومجهور ويصدق ما قلناه  
 ان الشيخ ابا بكر احمد بن النظر رحمه الله مع الاعتراف بسبقه في  
 هذا البحر وتواطئ القول على انه في فن البيان متصف بجائز النظم  
 لم يتيسر له جميع هذه الاصول الا فيما قارب ثلاثين بيتا من الشعر  
 وقد جمعها هذا الناظر في اربعة ابيات وينعم المنتقى فيهما بيتان كما  
 سيعاوان شاء الله وقد عرفت على ايراد ما قاله الشيخ الكبير احمد  
 بن النظر في هذا الباب كالشاهد لما قلناه في الخطاب تصديقا  
 لما ادعيناه او لا فاستمع ان شئت ذلك ٢

له طريق واضح مهيح  
 ملحة او بعضها ملمح  
 شائق والضعف له اربع  
 بنت مخاض ستمها اوضح  
 بنت مخاض سنه ارفع  
 بنت لبون ثم تستبع  
 طرقة للفحل لا تمنع  
 من مدفع دون التي تجدع  
 بنت لبون فرضها اجمع  
 تسعون في مبركها وقع  
 طرقتان فيهما مردع  
 من بعد عشرين لها مبع

والابل والباقر عشرهما  
 ان حال حول هي مع رثها  
 مشاة عن الخمس وعن ضعفها  
 فان تزد خمسافيهما اذا  
 وابن لبون ان تكن لم تجد  
 رفي ثلاثين وست ترى  
 وان تزد عشرافيرانه  
 وان على الستين زادت فيا  
 والست والسبعون تصديهما  
 وان تزد واحدة قبلها  
 فحقتان حكمها عندهم  
 وان تعدت مائة فاقه

فأربع على ثلاثة سننها  
وكل عشر طلعت بعد  
فكل خمسين لها حقة  
والأربعون الحد في سننها  
ثم على إذا وقفها أن تكن  
لا يفرق الجمع إذا زكيت  
والعين عشرون إذا زكيت  
وكل ربيع الحق في سنه  
ثم ثني وربع ومن  
بنت لبون الأبل ثنياها  
وأربعون حدها عا كـ  
والشاء في تبعها عندهم  
ثم على الضعفين في ذلكم  
والمائتان أن علت بعدها  
وأربع أن بلغت أربعا

بنت لبون أن تكن أربع  
فهي على حسيانها تتبع  
تنوخ في فأيلها الأصبع  
بنت لبون جوها ممرع  
تعقل أو تبصر أو تسمع  
يوما ولا تقريقها يجمع  
عنهما وخمس جذع أنزع  
عن كل خمسين إذا تربع  
بعد ربيع سدس جرشع  
حين تزكي البقر الصلح  
ثنية في حدها مصقع  
شاة ولحق سنا يسطع  
مئتان من أوسطها تفرع  
فيها ثلاث غنم رثع  
من مائة مادونها مقنع

فخذ مع أنه لم يذكر ما بعد الأربعائة من الغنم ولا ما قبل  
خمس وعشرين من البقر ولا صرح بأحالتها من الأبل إلا في مواضع  
تصرف بالاستقراء كما في الباقي يلحقها بالقياس ولعله تسامح  
لذلك سماحه الله تعالى وقد أحقها بأبيات في بيان شيء من  
أحكامها لا بأس بذكرها هنا بكما لها على سبيل الاستطراد فهي هذه

وليس للجاني كرا ولا  
والتيمة العيط الأربابها  
ولاله مسخلة شافع

أكولة أو ما خض ملع  
شريعة ما مثلها تشرع  
ولا التي تجمع أو تضلع

وما حوى المعطن والمرتع  
الكسعة والجهة يستبدع  
واخر في ملكه اربع  
اقناؤها ذاك لمن يرضع  
تخط عنه ذاقه توضع

وما خطا الجهلة زكياته  
وليس في النخعة عشرو ولا  
وقيل من كانت له اربع  
وفاقة بينهم شركة  
فان عن كل امرء شاتة

انتهى فهذا آخر ما نظمه الشيخ من زكاة الانعام اوردها به بكماله  
والصلاة والسلام على محمد وآله الحالة الثانية موافقتها للشريعة  
المحمدية كما في صدقة الغنم والابل تكملها كما سيفصل انشاء الله  
الحالة الثالثة مخالفتها للنظما من وجهين احدهما زكاة البقر فعند  
اصحابنا حكمها كزكاة الابل اجماعا وعندنا لناظر الاول لها حكم اخر كما  
نظمه في بيته ولا بأس ان فسرناه لتمام المعرفة بقوله في البقر التمس  
فاللام والميم من التمس للعدد والتاء والسين لاسم الغرض والتاء  
معناه تبعية والسين مسنة وغير خاف ان عدل اللام ثلاثون والميم  
اربعون كما سبق في الجدل يقول في الثلاثين تبعية وفي الاربعين  
مسنة والقاء من قوله فسدت للعطف والسين للعدد والتاء ان  
للفرض اى في الستين تبعتان وقوله ثم التمس على التفسير السابق  
امشاة الى استيناف الفرض بعد كل ستين وهكذا وظاهره ان  
ما قبل الثلاثين لا زكاة فيه وقوله صارتم تكملة للبيت وهذا  
وان كان غير صحيح في المذهب فلا يبعد من عيوب النظم لكونه يتكلم  
على مذهبه وثانيهما مخالفته لنا في بعض الرمز كالضارب بنت الحيا  
والنون لبنت اللبون وما وصفناه اولى لما ذكرناه لانه يطرد على  
طريقة قيمة والحالة الرابعة رداءتها وفسادها من جهة النظم  
الخروجه عن حد الجواز في انواع الشعر وهو اختلاف الروى الى اللام



في الابل من قافية البيت الثالث مع ان الروي في سائر الابيات  
هو اليم لعله ولهذا اللبس نعم المنتقى انهما بيتان لا غير وهذا وهم  
اخر لان كل بيت حينئذ يكون بوزن فاعلاتن مرات محدوف والعروض  
والضرب ولا ينبغي من الاجمرك ذلك كما يشهد استقرار العروض فليرجع الى  
كتبه من لادراية له به فان اجزاء الرمل مع كونه على فاعلاتن لا تتعد  
سته اجزاء مع التزام الحذف في عروضه وجوبا باسقاط سبب  
خفيف من اخرها وقد يكون لضرب معها تاما ومقصورا بحذف  
الساكن وتسكين المتحرك ومحدوفامثلها وقيل فيما الشد مثله  
منه تام العروض والضرب انه مصنوع مولد لا عبرة به في الاصول لقوله

مَا لِقَلْبِي لَا يَبَالِي مَا يُلَاقِي فِي سُلَيْمِي لَا يَعْطِي الْقِيَادَا

هذا ولكنه مع الزيادة هذه يقبله الطبع السليم فاما ان يزداد جزوا  
كاملا في كل شطر فذلك ما لا يعهد في شعر ولا قابل به لبعده  
بل الحق ان كل بيت منها قائم في الوزن بذاته وهو من مجز والرمل  
الصحيح عروضا المحذوف ضربا ووزنه فاعلاتن فاعلاتن فاعلن  
وتقطيعه مشقكا في راج تدون ثم مقشقرش فلغتم وهكذا البوابة  
وشاهده من الشعر قوله

مَا لِمَا قَرَّتْ بِهِ الْعَيْنَانِ مِنْ هَذَا ثَمْنٌ وَتَقْطِيعُهُ مَا لِمَا قَرَّتْ بِهِ الْعَيْنَانِ مِنْ هَذَا ثَمْنٌ  
وتفعيله كما سبق فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن وبهذا يتضح لك  
صحة ما قلناه في وزنه وبه تعرف غلط المنتقى في جعلها بيتين  
فان قلت فلعلها لا من وزن الشعر العربي فها بيتان من غيره  
قلت ان المعتبر هو شعر العرب الذي كانت تتفاخر به الخطباء  
وقتنا في دونه مصارع البلغا وقد وجد على بعض البحر فاني يعدله  
ثم الام يكون العدول عنه فليس فيما نعرف من الاوزان

المولدات ما يشبه ذلك فيقول به كالدوبيات والمواليات والكالكتا  
 فالعدول الى طريقة لتعريف لها غير مسلم وعلى المدعى حضار  
 البينة بايضاح الدليل فان قلت اذا ثبت هذا فكيف الوجه في  
 قافية البيت مع اختلاف الروي افيصح ذلك في شعر قلت الوجه  
 المحقق ببعض الانواع المعدودة عند علماء القوافي من اكبر العيوب  
 التي ليس للمولدين استعمالها في قول بعض لا ينبغي استعمالها  
 لمولد وفي هذه ما دل على ان مستعملها لا يعد وعن استعمال شيء  
 مستقيم هين لكنه غير خارج عن نفس التسمية بشعر على ما فيه  
 وهذا النوع ان كان من الاحرف المتقاربة في المخرج فيسمى بالكفاءة  
 والاف الاجازة والثاني اقمع من الاول وكل قيم وفي هذه القافية المشابهة  
 اليها في النظم الاول ذلك النوع الثاني المرسوم بالاجازة وقد اشهدوا  
 في كتب العروض قوله ٤

الاهل اري ان لم اكن ام مالك	بملك يدي ناكفاءة قليل
راي من خيليه وفاء وغلظة	اذا قام يبتاع القلوص ذميم

ثم لم يكف الناظر هذا كله بان جمع اليه نوعا اخر من التثقل يسمى  
 التوجيه وهو اجتماع الكسرة مع الفتح فيما قبل الروي المقيد ولكن  
 هذا بالنسبة الى الاول يكاد لا يلتفت اليه مع انه متناع في الفصح  
 ومن هاهنا فنشر في بيان ما وضع له الباب فخصوه انشاء الله  
 في ثلاثة اصول ٤

### الاصل الاول من هذا الباب الاول في ضد الغنم

وهذه مسئلة لا باس بايرادها ان قيل لم قدمت ذكر الغنم على الابل  
 وان اشرف الازواج الثمانية حمر النعم وهي الابل مع انها كانت اكثر  
 اموال العرب فيما قبل ولذلك قدمت في غالب تصانيف اهل الخلا

والوفاق فالجواب القاطع ان لا اقتباس من نور القدس هو الذي نسخ  
ذلك ووجهه ففي كتاب الله تعالى وقعت مفصلة قوله ثمانية  
ازواج من الضمان اثنين ومن المعز اثنين ثم قال ومن الابل اثنين  
ومن البقر اثنين وعلى ذلك قد جرى بنا اتباع لا ابتداء فان يكن المقابل  
بحال فليقل والحمد لله على ما لهم واذم فان قلت الاكثار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى الساعة كان الابتداء فيها بذكر الابل فيما قيل  
قلت نعم كذا يروى عن وجه اخر وبه يصح الاقتداء ايضا من ذلك مثلاً  
ونحن جرينا على الترتيب السابق لما اخبرناك وكفى وهذا النظم المشار اليه

ايه سائل

ميشر القشتر رجبش تدش قشتر العظم وبعض الناسك ندر في مكانك تسبحم

بعض ذ البيت يختل الى ضابطين احدهما في ضبط الفاظه وحروفه  
عن التغيير والتصنيف ووزنه عن الخلل واعرابه عن التحريف والتأني  
في بيان المعاني فنحصرهما في فصلين انشاء الله الفصل الاول  
في الضوابط الحرفية وهي خمسة اولها كلمات الشطر ست كلها ومن  
الا السادسة ولا رمز في الشطر الثاني الا كلمتان الثانية والخامسة  
بل اول الثانية الباء للظرفية متعلقة بالقافية تانيها حروفه بجميعها  
سبع شينات معجمات وثلاثة قافات وجيم وقاء مشناة من فوق وليس  
زاي ولا ذال معجم وبضد قد يعرف الشيء فلا لبس واما السادسة  
فعرمية لا لبس فيها فهذا الشطر الاول ولما الثاني فعربي لا يلتبس  
الا الخامسة منه فهي الرابعة من الشطر الاول بعينها والثانية من  
هذا بعد الباء الموحدة همزة وشين معجمة فذال مهملة فتشين ثالثها  
حركاته وهذا يخاطب من لا يدركه في اوزان الشعر ولا سليقة فانه  
بين صحيحه وعائله والا فالقصيدة من البحر الطويل المقبوض عرضاً  
وضرباً وتفعيلها في كل فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن ومن مثاء

العمل فيه فيطالع في كتابنا المسمى بمظهر الخافي المضمن للكافي في على  
 العروض والقوافي فانه نظر مختصر جامع شافي وقد وضعنا سبله بشرح  
 طريقه وافي وشله يعرف كيفية وضعها وقاصيلها وتناسيبها مع بعضها  
 بعض في تفصيلها فليست ان شاء الله في القصيدة التي سميناها بفهم  
 القوافي فانها تكشف له عما وراء تلك الستائر وما شاء من كتب هذا  
 الفن ومصنفاته القديمة ما بين منظوم ومنثور كما نحن مرجية والقوافي  
 والكافي ونحوها وان تقاصرت به الهمة عن ذلك فاكنتي بضبط هذا  
 المركب فقط فلا بأس ان يقال له الشطر الاول كله محرك الا الكاف  
 وثالثها الشينيات ورابعتهن والخامسة والسادسة منهز والوصل  
 والوقوف من الكلمة الاخيرة ولازم تنوين الشين الاولى ومن الشطر  
 الثاني فتسكن الشينيات الثلاث من الكلمتين وباقي التركيب  
 محرك والقاعدة العربية تجري على قانون الاصل الى اللغة والضمير  
 والنحو ارجوها لا محل لها من الاعراب فاهي الاكلمات ركبت من آخر  
 لغرض ثم نطق بها على نبح التعديد فهي كفواخ السور الشريفة من  
 هذا الحيث او معربة بالرفع خبر المبتدأ محذوف كقولهم باب فصل  
 ثم بعد فتشبه ما جاز بناؤه لجودها وعدم تأنيها للعامل فيجوز  
 كسر ما بعد ساكن كامل وفتحها كابين او ضمها كحيث ومانون فجايز  
 كسره على تقدير سكونه اولا ثم ادخال التنوين عليه فكسر الاول  
 لا لتقاء الساكنين وشاع هذا في القوافي ومعاملة الوصل بما  
 هو الوقف شائع في الفصيح ثم انه الطريق المهيج عند علماء الحروف  
 والاسرار فيما تركب عندهم من الجمل الحرفية والمعدودات الوقفية  
 او مركب كذلك بالطريقة التفسيرية او البسيطة المنزجية  
 فالقاعدة المطردة عندهم كونه في اللفظ على هذا النحو والترتيب

كالتركيب والتركيب يشبه التركيب دع ماجر وأعليه في هذا الاستدلال  
من الاسماحي السريانية والعبرانية وغيرها من كل خارج عن دستور  
العربية فلا كلام فيه هنا لعدم المشابهة بينه وبين هذا وإذا  
نون المرفوع لم يتجوز الى توجيه غير ما سبق فيه اما نصبها مع التثنية  
فحل استجلا به الف الوقف فيكون زايد على الغرض مظنة للبس  
وبه فيجب تركه لا من تعذر التوجيه له لاحتماله نصب لا غير ونحو  
ثم بعد المحرك كَشَقَشْ وهَشْهَشْ فان حركته جازا لاتباع بحركة  
ما قبله ان فتحة ففتحة هكذا وان سكنته بناء ككَمْ وكَمْ جاز وان  
فتح على حال جاز لانه الاخف اوضح فكذا لانه كالأصل عند  
حيث لا موجب لغيره خامسها الرسم بقليلين مختلفين احدهما  
للاعلام والموضوعات وثانيهما للحروف المنتزعة من اسماء المفروضة  
وكفى برسمنا اياها كذلك تماثلا يجتدى وانمود جابه الغنى عما  
لا طيل تحته من التفسير الفصل الثاني في بيان المعاني والخصم  
في مسئلتين المسئلة الاولى في معاني الفاظه العربية الغنم بالضم  
اسم جنس لا واحد له من لفظه يطلق عليه الضان والمعز ذكورا  
واناثا والجمع اغنام وغنوم واغافر وغافر والشاة في المركب اطلاق  
على الواحدة من المعز والضان وهي الظان لغة حجازية فيما قيل  
وهل تسمى به الصغيرة كالكبيرة فيه اختلاف نصر عليه في القوام  
وهي للذكر والانثى ايضا كذا في القاموس والشمس وراسم بهذا  
الظباء والبقرة والغنم وجرالوحش المرأة وليست بمراد لنا ولا للفقهاء  
المتكلمين في ذالالباب بشمول لفظة الغنم على المعز والضان يستدل  
على ان حكمها سواء والبيت يعمها والشاة فيهما كل نوع من نوعه  
ومعنى جزم في لقافية بالجيم والزاء اي قطع وبعض الشيء طائفة

الفصل  
الثاني

عنه والمراد في البيت بعض هل العلم وفي مكان تدش اي في موضعها  
 قال بذلك عنها كما سبق ان شاء الله في هذه المسئلة الثانية  
 في معاني رموز البيت كل كلمة منه تصرح على اصل قائم بذاته  
 فالجيم والشين عبارة على ان في الاربعين شاة فالجيم للعدد والشين  
 لبيان الفرض كما عرفت ذلك من الكلمة الاولى والهمزة والكاف والقاف  
 للعدد وبعدهما الشينان لبيان الفريضة الثانية مقتضاها ان  
 في احك وعشرين ومائة مثانتين فالشينان لبيان الفرض  
 وما قبلهما للعدد ومن الكلمة الثالثة فالهمزة والراء للعدد  
 الى المائتان والواحدة والفرض فيها ثلاث شياء هي المعبر عنها  
 بالجيم والشين فالجيم لبيان عدد المفروض اي ثلاث والشين  
 عبارة عن الشياه والتاء من اول الكلمة الرابعة عددها اربعة  
 وفيهن اربع شياء عبر عنهن بالدال والشين كما في الكلمة السابقة  
 والقافان من الخامسة لبيان العدد فيما زاد وبينهما الشينان  
 لبيان الفرض اي في المائة شاة وهكذا في الغنم بالغنة ما بلغت  
 وهذا الاصل الشهير متداول في كتب الحديث ويروى عن ابي بكر  
 وعمر وعامة فقهاء الامة الشافعي وابي حنيفة وابي ثور واسحاق  
 والثوري وغيرهم وفيما قول ثان لاصحابنا اشار اليه بقوله وبعض  
 باشدش في مكان تدش جزم والمراد ان بعض العلماء يجعل  
 اربع الشياه في الغنم اذا بلغت ثلثمائة وواحدة وهي المعبر عنها  
 بالهمزة والشين في كلمة باشدش في اولها والدال والشين  
 في اخوها لبيان نوع الفريضة منها فيكون ذلك فيها الى خمس  
 المائة فسقط عبارة تدش السابقة مع وجود باشدش هذه  
 اللحقة فانهم العبارة وفيها قولان اخوان لاصحابنا احدهما قول

الحسن بن صالح في ثلثماية وواحدة أربع شياء وفي اربعماية وواحدة  
 خمس ثانيتها وهو رابع الاقوال يروى عن الشعبي هو فيما قيل يروى  
 عن معاذ بن جبل سمع الله انما اذا بلغت مائتين واربعين ففيها  
 ثلاث شياء وفي ثلثماية واربعين أربع شياء وقال ابو بكر وليث  
 هذا الحديث عن معاذ بن جبل لان الشعبي روى عنه وهو له عليه  
 انتهى وقد عن لنا ان نذكر بعض الشبهات لما فيها من الفوائد فقد  
 في هذه القواعد القاعدة الاولى قد وضح بما سلفناه ان موضع الخلاف  
 في صدقات الاعنات واحد وهو فيما زاد عن ثلثماية الى اربعماية و  
 ليس لغيره الا قولان فليل وجوب الاربع بالزيادة على الثلثماية  
 وقيل ببلوغ الاربع مائة كما تقدم وبه فيستدل على ان ما بلغ  
 اربعماية فما زاد عليها او ثلثماية فما زاد عليها كل متفق عليه عند اصحابنا  
 بخلاف وان خالفهم بعض اهل الخلاف القاعدة الثانية قد منا  
 الاقل من مراتب العدد في كل فرض ثم الاكثر فالأكثر ثم الفرض  
 ليعني بين احدهما لما تعدد المفروض هنا فاحتج الى النطق  
 بعد لا يلتبس بالعدد والاول كما في لفظة تدش وهذه القاعدة  
 اندفع اللبس فكانت اعظم فائدة وثانيتها ان الاقل مقدم على الأكثر  
 بالطبع كما لا يخفى وما تقدم طبعاً وجب له التقديم وضعا وقد فات  
 الناظر الاول هذا الترتيب فعكس وجربنا على ذلك في هذا البيت  
 وما بعد بتوفيق الله القاعدة الثالثة حذف الشينان من كلتي  
 راجش تدش في الشطر الاول والاخرتين من اشدش من تدش  
 في الشطر الثاني جازع التوين عوض الكل لاستقامة الوزن  
 وجواز لا يمكن الاكتفاء بمعدود الفرض كما تقول رايت رجلين  
 ثم ثلاثة ثم اربعة فيعلم ان المضاف اليه العدد هم الرجال بل يجوز

عدد دياكاد



حذف الشينين من اكتشش ايضا بشرط ابدالهما باء موحدة منونة  
جريا على هذه القاعدة كما فعل لناظر الاول من اختيارنا ما سبق  
فيه من زيادة التوضيح والله الحمد والمنة

الفصل الثاني من الباب الاول في صدقة الابل قال لناظر

وَالْأَبْلُ هَشْمٌ شَيْبٌ هَكَمٌ وَكَلٌّ وَحَجٌّ وَأَسْبَحٌ وَعَلِيلٌ خَمٌّ أَكْفَلٌ لَيْلٌ أَلَمٌ

وفي شرحه فصالان كالاول الفصل الاول في ضبط الفاظه فنقول  
اما كلماته فاثنتا عشرة كلها من الاثلاثا أو كاه والثالثة منه والقافية  
واما حروفه فالعربية لا تلتبس والركبة فالعجم منها الشينان في  
هشمش والجيم في اسبح وقاف والباقي مامل واما الحركات فلام الشعر  
والباء من لفظة الابل سواكن وسائرهما حرك وكذا الشطر الثاني  
فسكن منه الجيم والعين وتنوين وعلل والصاد والحاء الثانية والفتا  
وتنوين اللام الاولى من المجتمعات وتنوين ثالثهن اى من اللامات  
وميم الروي والباقي متحركات واما اعرابه ورسمه فكالبيت السابق  
حد والنعل بالنعل وكفى الفصل الثاني في بيان المعاني وتخصر  
ان شاء الله في قولين القول الاول في معاني الالفاظ العربية فالأبل  
بكسر تين حيوان معروف وتسكين ثانيه لغة كما في البيت لفظة  
اسمها بصيغة المفرد يقع على الجمع وليست بجمع وفي لقاموس لا  
اسم جمع وقد يوجد عن غيره انها اسم جمع والجمع ابال وقيد بعض  
المتكلمين بوزن افعال كجمل واجمال وتصغيرها ابيله والنسبة اليها  
ابلي بفتح الباء والباء الجارة في قوله بالابل متعلقة بالصفة المرفوعة  
وكان معناها الاصلاف كبريه والمرفعل ماض من باب افعال المضارع  
المدغم يقال ارمبه كذا اى نزل ومعناه ان الابل قد حمل بها هذا  
الحكم المذكور ونزل من وقع وبه حرف للاضراب إشارة الى انقطاع

الفصل  
الثاني  
من الباب  
الاول  
في صدقة  
الابل  
قال لناظر

الفصل  
الثاني  
في بيان  
المعاني

الحكم السابق في هشمش واستيناف حكم اخر كما عين القول لثاني في  
حل رموزه التركيبية فالها أن هشمش لبيان العدد والشينان  
لبيان الفرض ومقتضاه في الخمس شاة فاشار بال تكرار الى القياس  
ففي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع ولهذا لم يقل هشمش  
بششرا وهشمش يب مع ان في البيت سعة كما رايت واتى بحرف الاضطرار  
بعدها اشارة الى انقطاع القياس فيما استوفى الحكم اخر وابتدأوه  
اذا بلغت خمسا وعشرين وحينئذ فالزكاة فيها من نوعها وهكذا  
الى غير نهاية على نسق ما ترقب في الحديث عن صاحب الشريعة صلوات  
الله عليه والى الترتيب مفروضا تمها بالتفصيل سبقت كلمات هذا  
البيت فرضا فالهاء والكاف من قوله حكم للعدد والميم رسم لاسم  
المفروض فيها اى في الخمس العشرين بنت مخاض لان الهاء والكاف  
خمس وعشرون في حساب الجمل عند علماء الحروف كما في الجدول  
وقد سبق مع ذكر الرموز للفرض ان الميم لبنت المخاض هذا حكم  
سائرهما فيكتفى عن مزاحمة التكرار الكلى لكن تعريفا لمن قل فهمه  
لا باس ان يقال والواو واللام الاولى من كلمة ول للعدد واللام الثانية  
للفرض اى في ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة  
والى العدد اشارة بالواو والميم من و مح وعبر عن الحقة بالحاء منها  
ايضا ثم ان تكن احدى وستين ففيها جذعة والى العدد اشارة بالهمزة  
والسين من الكلمة الاولى من الشطر الاخير من البيت والى الفرض  
اشارة بالميم في اخر هذه الكلمة ايضا ثم في ست وسبعين بنت لبون  
واشارة الى العدد بالواو والعين من الكلمة الثانية منه والى الفرض  
باللامين عبارة عن بنتى اللبون ومجموعها كلمة وعلل ثم ان بلغت  
احد وتسعين ففيها حقتان والى العدد اشارة بالهمزة والصاد

كلمة اصح وعبر فيها بالمأثمين عن المحققين على الترتيب ثم ان بلغت  
 احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون والى هذا العدد  
 اشار بالفرقة والكاف والقاف من كلتي اقل الى والى بنات اللبون اشار  
 باللامات الثلاثة المتواليه من الكلمتين وقد فرق هذا الفرض  
 في كلمتين ولا يثنى غيره من الفروض كذا لك لكثره حروفه وتزاحم  
 الاعداد والفروض فيه فكان الاحسن فيه تعريفه في النطق به لفظا  
 مع بقاء اجتماعه صورة وحكما وعلى شبه هذا قد جرى فيه للنظام  
 الاول قال لبونات فالكلمة الاولى اراد بها العدد والثانية للفرض  
 واتي فيها بلفظ الجمع على ارادة اقل مجموعها وهو الثلاث وما يسهو  
 عنه لنا في النظر اولى لبعان احدها التصريح بثلاثة اللامات عن  
 كونها ثلاثا بخلاف ما ذكره وهو من الجمع فان الجمع على اطلاقه يشملها  
 مع ما زاد الى العشرة على تقدير الحكم عليه بالقلّة وهل يشتمل الاثنتين  
 فيه خلاف كما في مسألة الاخوة عند الفقهاء وربما يندفع اللبس  
 بمراعاة الترتيب والتصريح احق بالترجيح لما فيه من مزية التوضيح  
 ثم ان قوله لبونات هو جمع لبونة لا جمع بذت لبون كما تشهد به كتب  
 اللغة فطالع البحر ان شئت فانه القاموس المحيط واللبونة ذات  
 اللبين وتجمع على لبونات قياسا وجمع بذت لبون بنات لبون وعبارة  
 شمس العلوم ان تكن كما هي في مبرى لكوم المنتخب منها فيهما قصور  
 وتسامح لا يلتفت اليها اللهم الا ان يكون غلطاً في النسخة فانه  
 لا ادريه والله علام الغيوب وقد مضى ان المقافية لا رز فيها وهنا  
 يقول بل ولا لبس منها ايضا المعنيين لانها لو قدرت للعدد والفرض  
 معاً لم يكن العدد والا احك وثلاثين او كلها عدد لم تبلغ الاحكام  
 وسبعين ولم يبق ذكر للفرض وكل قد جاوزه الترتيب فلا مغزى للجمع

القمري الا ان تكون كلها رمز الاسم فرض فالهمزة ليست بذلك  
ثم ان اعلام العدد قبل الفرض شاهد بانعلامة فلم يبق تثبيث  
للبس من جهة وهذا تمامه ان شاء الله ٢

وَقَالَ وَعَلَّتْ يَا اَقِصْمَا بِلْ فَنَحْ | وَبِالْبَقْرِ اسْلُكْ مُطْلَقًا فَنَحْ ذِي التَّبَعِ

القاف واللام من كلمة قل كلاهما للعدد فنذلك مائة وثلاثون فان كانت  
الابل مائة وثلاثين او زادت عن هذا المبلغ عشر اعشر او اليها الاثنا  
بقوله او علت يا اقمعي علت ارتفعت وزادت وقوله يا ايا اصله  
يا ايا بمد هنا فقصر فالضرورة وقصر الممد ورد في الشعر لمن اضطر  
اليه فصيح فيها للعدد لان عد والياء عشرة عند علماء الحروف  
كما سبق وتكرارها عبارة ان الزيادة معتبرة ما كانت عشرة عشرة  
وان في هذا الموضع خاصة باسم الحرف فانه لو جاء بنفس الحرف  
مع كونه فردا لاجتيم الى وصله بهاء السكت لازما فيلتبس بها  
بخلاف الاثنين باسمه فهو الاصل وقد وضح فتكرر غير مرة انها اذا  
بلغت المائة والثلاثين فكما زادت عشر ففي كل اربعين بنت لبون  
وفي كل خمسين حقة والى هذا التفصيل شار بقوله اقسمنها بل  
ونح فالباء للظرفية كانه قال اقسمنها فبالميم لام وبالنون جاء بالتفسير  
السابق الذي هو بالاربعين بنت لبون فقوله بل ونح صكمتان  
حركتان لبيان العدد والفرض فيما زاد على ترتيب القسمة ولا بأس  
بالتكرار ولو غير مرة لاجل التوضيح فالميم من الكلمة الاولى للعدد  
الذي هو الاربعون واللام لاسم الفرض وهو بنت اللبون والنون  
من الثانية للعدد وهو الخمسون والحاء عبارة عن الحقة طروقة كما  
هو مفهوم في المتون وهكذا الى غير نهاية فقصه بعقلك وفي قوله  
اقسمنها دلالة على استيناف الفرض في هذا المبلغ الى ما زاد

على الترتيب فانه يكون بالقسمة على ما خبرناك وكفى مسئلة اقلت  
 فيكيف هذه القسمة وما مثلها اذ لا تخبرني قلت بلى كفى لي يسئيل  
 الى جواب بنعم اوبلى وقد وضعت في هذه المسئلة خاصة ما كان  
 يصوره الاعشى ويهتدى اليه بلا دليل في حنوس الليلة الظلم وما  
 ذاك الاما تقاصرت الهمم وكلت الازهان في هذا القرن الثاني  
 عشر وقل لمعبر وعدم الخبر والتحقيق عن غوامض الاثر وقفت على لفظ  
 هذه المسئلة كما اوردوه لم يفهموا انه مع الناظر النصف من اهل  
 الفهم لم يفهموا لولا ان قلت من الفهم واختلفت الازهان  
 والحلوم فاحتجنا الى مذاكرة وبحوث مطالعة فسيبان للملك الحي  
 القيوم ومثال تقسيمها ان شئت فاسمع وادراها بتغاير الاعداد  
 تكون على اربعة انواع لاحاسن لها في السماع فالولها ما يجتمع فيه  
 النوعان كالمائة والثلاثين فانهما تنقسم بخمسين واربعين واربعين  
 ففيها حقة عن الخمسين وبنات لبون عن الاربعين والاربعين  
 فذاك فضها كذا ان زادت عشر فكانت مائة واربعين فانهما  
 تنقسم الى اربعين وخمسين ففيها بنت لبون وحقان ومثلها المائة  
 والسبعون ففيها حقة وثلاث من بنات لبون لانقساما معا الى ثلاث  
 اربعينات ومعها خمسون وفي المائة والثمانين حقان وبنات لبون  
 كما في المائة والتسعين ثلاث حقا وواحدة من بنات لبون وهكذا  
 باطراد وثانيها ما تكون فيه الحقا وحدها اذ لا يقبل القسمة  
 غيرها كالمائة والخمسين فانهما ثلاث خمسينات ففيها ثلاث حقا  
 ولا يصح قسمها بالاربعينات وحدها ولا مع الخمسينات ومثلها  
 ثلثمائة ففيها ست حقا وخمسة فيهما عشر من الحقا وهكذا  
 في باينها وما هو الا باعتبار اماكن القسمة فانهم قالوا ما يخص بنات

اللبون وحدها لعدم تاتي القسمة بغيرها كما لمائة والستين فانها اربع  
 اربعينيات وفيها اربع بنات لبون ولا يصلح قسمها الى الخمسينيات  
 لا وحدها ولا مع الاربعينيات فواجبها ما تعارض فيه النوهان  
 بالسواء كما لمايتين لانها تنقسم الى خمس اربعينيات او الى اربع  
 خمسينيات وهنا يقع التخيير بين اربع حقائق او خمس بنات لبون  
 كذا في اربعة اية يصح ان تقسم الى عشرة اربعينيات او ثمانى خمسينيات  
 فيكون التخيير ما بين عشر من بنات لبون او ثمان حقائق فما زاد فبالقياس  
 نكتة وقد علم باستقراء ما سبق ان بنت المخاض لا تكون الا في  
 موضع فذ ولا الجذعة الا في موضع فرد وان ليس فيها مادون بنت  
 مخاض ولا فوق جذعة وان سائر فروضها اما بنت لبون واما حقة  
 واماها معا فصل لا خلاف بين اصحابنا المشاركة والمغاربة في  
 هذا النسق كله من ترتيب صدقة الابل وفي قولهم ان ذلك ثابت  
 بالجملة في كتاب الصدقة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه عمل  
 الخليفةان رضوان الله عليهما ووافقنا على ذلك الشافعي وابو ثور  
 والسياق واصحاب الحديث وفي المسئلة قول اخر عن احمد بن حنبل  
 وابي عبد الله وعبد الملك الماجشون ومحمد بن اسحاق صاحب  
 المغازي ليس فيما زاد على عشرين ومائة شيء حتى تبلغ ثلاثين و  
 مائة وفي قول لحام وابي سليمان في خمس وعشرين ومائة حقتا  
 وبنت مخاض واربعة الاقوال لابراهيم النخعي ان فيما زاد على العشرين  
 ومائة في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي الخمس عشرة ثلاث  
 شياه وفي العشرين اربع شياه فيكون على هذا القول في مائة  
 واربعين حقتان واربعة من الغنم ثم في خمسين ومائة ثلاث حقائق  
 فاذا زادت استانفت الفرايض كما استانفت في اولها هكذا في

في قولهم ان ذلك ثابت بالجملة في كتاب الصدقة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه عمل الخليفةان رضوان الله عليهما ووافقنا على ذلك الشافعي وابو ثور والسياق واصحاب الحديث وفي المسئلة قول اخر عن احمد بن حنبل

كتاب الاشراف وكانه قول ابي حنيفة واصحابه لكن صفة الاستيناف  
عندهم هذا بيانها من كتاب الادب المختار في شرح تنوير الابصار ثم  
تستأنف الفريضة بعد المائة والخمسين ففي كل خمس شاة مع الثلاثة  
الحقاق ثم في كل خمس عشرين بدت فحاض مع الحقاق ثم في ست  
ثلاثين بدت لبون معهم ثم في مائة وست وتسعين اربع حقاق  
الى مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين ابدل كما تستأنف  
في الخمس التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمسين حققة  
انتهى قول المصنف والشارح بمنزوجه على الاصل فان يكن هو قول  
الحنفي في العبارة الاولى قصورا لان مقتضاها تستأنف في كل مائة  
 وخمسين الى مائة وخمسين وهكذا ظاهرا عبارة كتاب الاشراف  
فان تكن هي فنقول الحنفية خامس الا فهو مفسر للاول متم لقصوه  
فهذا ما وجدناه من قولهم واما كتاب الصدقة المروي عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فنسورده في اخر هذا الباب ان ساعف الوقت  
وساعد التوفيق الاصل الثالث من الباب الاول في صدقة  
البقر كما وضع لذكرها الشطر الاخير من هذا البيت المقدم وستشرح  
فان ان شاء الله في فصول على نحو ما تقدم الفصل الاول  
في لفظ هذا الشطر وعباراته فباء الجر بعد العاطفة اما بمعنى مع اي  
اسلك معها ذلك المنهج المشار اليه واما للتعدية اي اسلكها ذلك  
المنهج ان شئت الحكم عليهما واسلك الطريق دخله كذا في الشمس  
والقاموس والمنهج الطريق الواضح كذا فيهما ايضا ومعنى مطلقا اي  
في جميع حالاتها واذى اشارة الى التقريب واذافها الى النعم وهي  
الابل على الاعرف والاشهر فيها وقيدها بالاشارة الى قول المذكو  
ر اليها من الاصناف لئلا يتوهم بالاطلاق ارادة الشاء لشمولها



في التسمية دفعا لظن قاييل بالشمول والله اعلم الفصل الثاني  
قد صرح في هذا الشطر من البيت ان حكم البقر في الصدقة كالابل  
وهي كذلك حذو النعل بالنعل عند اصحابنا المشاركة والمغاربة  
ولا علم لنا هل صح معهم فيها حديث لم نقف عليه ام لم يصح فيها شيء  
فاوجبهما القياس بدلالة اقوالهما في كتاب الله تعالى كما اقترن  
الضأن والمغز فاستويا وكذا في توجيه الشيخ ابي سعيد رحمه الله  
ويجوز ان في الخمس من البقر شاة وفي عشر شاتين وفي خمس  
عشر ثلاث شياه وفي العشر من اربع شياه وفي خمس وعشرين  
تبيعة سن بنت الحاض وفي ست وثلاثين جذعة سن بنت لبون  
وفي ست واربعين ثنية سن الحقة وفي احدى وستين ربيعة  
سن الجذعة من الابل وفي ست وسبعين جذعتان وفي احدى  
وتسعين ثنيتان وفي مائة واثنتين وثلاثين ثلاث جذع وان  
بلغت ثلاثين ومائة فتستألف القسمة ففي كل اربعين جذعة  
وفي كل خمسين ثنية لما سبق ان الجذعة سن الحقة من الابل  
والثنية من البقر من الجذعة من الابل وعلى هذا ففي الثلاثين  
والماية جذعتان وثنية وفي الاربعين ومائة ثنيتان وجذعة  
وفي الخمسين ومائة ثلاث ثنايا وفي الستين ومائة اربع جذع  
وفي السبعين ومائة ثلاث جذع وثنية وفي الثمانين ومائة ثنيتان وجذعتان  
وفي مائة وقسمين جذعة وثلاث ثنايا وان استوت القسمة  
كالمايتين فانت بالخيار بين اربع ثنيات او خمس جذعات وعلى  
هذا فنقسم مطلقا الفصل الثالث اختلف الناس في زكاة البقر  
على اقوال فاولها ما اسلفناه فانيها عن سعيد بن المسيب في  
كل خمس شاة الى خمس وعشرين بقررة الى خمس وسبعين

فبقرة ان الى مائة وعشرين فاذا جاوزت ففي كل اربعين بقرة قالها  
 عن ابي قلابه ان في كل خمس شاة حق تبلغ ثلاثين فيها تباع  
 ومروى عنه موافقة بن المسيب تارة اخرى وابوها قول حماد بن  
 سليمان في ثلاثين جذع او جذعة وفي اربعين الى خمسين  
 في الحساب خاصها قول الحكم بن عيينة وهو يقول حماد لا انه قال في  
 خمسين مسنة سادسها قول ابراهيم النخعي والحسن البصري والشعبي  
 ومالك والشافعي والليث والثوري وعليه معظم فقهاء القوم ان  
 في كل ثلاثين بقرة تباع او تبعة وفي كل اربعين مسنة فاما قول  
 الثمان فيما زاد على الاربعين فبحسابه قيل وفسره ابو ثور فقال في  
 خمس واربعين مسنة وثمان وفي خمسين مسنة وربع قال وكذلك  
 ما زاد قل وكثر قلت ومفهومه ولو زادت واحدة ففيها خمس ثمن  
 مسنة وفي خمسين مسنة وربع وفي ستين تبعتان وما زاد  
 على الستين ففي كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة عاشرها  
 ما يوجد عند فقهاء الحنفية مثل قول النخعي الا ان عندهم في كل  
 ثلاثين تباع او تبعة وفي كل اربعين مسن او مسنة وصاحب  
 الاربعين الى الستين فبالحساب واما فوق الستين ففي كل  
 ثلاثين تباع او تبعة وفي كل اربعين مسن او مسنة كذا في  
 تنوير الابصار وحكي شارحه في الدر المختار في رواية اخرى  
 عن الامام يعني به ابا حنيفة انه لا شيء فيما زاد على الاربعين  
 الى الستين فهو هذا يوافق الشافعي ومن قال بمثل هذا وتقدم  
 مسئلة الجاموس نوع من البقر فلها حكمها على كل حال فانها منها  
 وكل جنس فانواعه تحته مشمولة به هكذا في قولهم واما البخت  
 من الابل فلا جد فيها شيئا بالنص من قول اصحابنا وفي القاموس



والشمس انها الابل الخمرسانية وشاع في كتب القوم ان لها سنامين و  
انها نسبت الى بخت نصر لانه جمع بين العجمية والعراب فولد من  
بينهما نخبيا ككروسي وقد جمع على نجات كجوار ونجاتي ككروسي ولوكونها  
من الابل فلا بد من ان تدخل تحت الجنس العام عليها فيكون لها  
حكمها على حال وامامايوجد في آثار القوم ان لفظة البقر الوحشية  
والاهلية وكذا الابل وبلفظة الغنم عن المتولد بينها وبين الظباء  
فكل ذلك لا يسمى غنما ولا ابلا ولا بقرا هكذا قالوا ولم يجد في آثار  
اهل مذنبنا فلا نعرفه ولا نسمع بديارنا ابلا وحشية ولا نعلم لها  
وجود في مكان ولا سمعا بذكرها في زمان ويخرج عندنا في معاني  
الاحكام لها حالتان اما ان يراد بها نوع فخصوص عند اهل العرفان  
ليس هو في الاسم ولا في الذات بالاصل فهذا الاحتراز صحيح واما ابل  
من الابل على التفصيل والاجمال فانه ولو اختلف الوانه فسكن  
القفار وهجر الديار والفر الوحوش والنفار فلا يخرج له في هذا كله  
عن اللاحق بحكم اصله وهكذا القول في البقر وهذا النوع الثاني جاء  
الاثر بمجواز الاضحية من البقر الوحشية وفي هذا ما دل على وجوب  
الزكاة فيها اذا اقتنيت وكان قولهم هذا على ظاهره يختص به ما سمي بالبقر  
الوحشي كما لها بفتح الميم جمع ممهاة واولادها الجأذرجع جؤذرو فيها  
لغات القطيع منهم وبرك فيما يقال فانها في ظاهر قول اصحابنا على هذا  
من جملة الانعام فلها حكمها جزما ولا غيره بكونها وحشية خلافا  
لمن خالف اللهم الا ان يكون مرادهم النوع الاول ومراد فقهاءنا  
النوع الثاني فيكون القول ان جميعها من المعنى الصحيح فان قلت  
قاذ احملك ان انواعا اخر تسمى البقر الوحشية او الابل الوحشية  
ولو مجازا في التسمية فهذا التوجيه مقبول والا فلا فائدة قلت ان

ان ذلك لهم لان صح لي وذلك من الواجب على ان لا اقطع بالتعيب  
 ان انه عيب ثم ما يوجد ما يشبه ذلك في بعض المصنفات ففي تذكرة  
 الاقطاكي ان الوعل هو البقر الجبلي مطلقا وهو حيوان كصغار الجواميس  
 شديد السواد انه تى بلفظه واذا ثبت هذا فينبغي الاحتراز من  
 مثله فان الوعل نوع اخر من البقر في اجماع ولا قول وتسميته بالبقر  
 مجوز وهو من الوحشيات فيمكن ان الاحتراز من مثله ولعل في الابل  
 ما يضا في ذلك ولم نقف لها على شكل الى الان فتاتي فيه بتصريح  
 البيان والسكوت عما لا نعلم اولى واسلم والله اعلم الفصل الرابع  
 في نقل كتاب الصدقة المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقد عن منا على قوطيته في هذا الموضع كالشاهد لما قبله وانقله  
 بلفظه من كتاب الحديث المشهور عند لقوم بهذا الفن من العلم  
 ليكون اثبت حجة وانته على ما خالف من الاصول فيه ليكون اهدى حجة  
 والله اسأله الهداية والتوفيق والرعاية وهاك ذلك من كتاب تيسير  
 الوصول الى اجماع الاصول من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وهذا لفظه عن سالم عن ابيه رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله  
 عليه وسلم كتاب الصدقة فقرنه بسيفه ولم يخرجه الى عماله حتى  
 قبض وكان فيه في خمس من الابل شاة وفي عشرة شاتان وفي خمس  
 عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع وفي خمس وعشرين بنت ضحا  
 الى خمس وثلاثين فان زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فان زادت  
 واحدة ففيها حقتان الى عشرين ومائة فاذا كانت الابل اكثر من  
 ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وفي الغنم في  
 كل اربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها  
 شاتان الى المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فان كانت الغنم

الفصل  
 الرابع

أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة ثم ليس فيما شي حتى تبلغ المائة ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق مخافة الصدقة وما كان من الخليطين فانها يترجعان بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات عيب قال الزهري اذا جاء المصدق قسمت الشاة ثلثا اشتراوا وثلثا خيارا وثلثا وسطا فيأخذ المصدق من الوسط لخيرهم ابو داود والترمذي حديث اخر عن انس بن مالك ان ابا بكر الصديق رضي الله عنهما كتب له حين وجهه الى البحرين هذا المكتات وختمه بخاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نقش الخاتم قلائفة اسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي امر الله تعالى بها ورسوله الله صلى الله عليه وسلم فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سأل فوقها فلا يعط في اربع وعشرين من الابل فإما من الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى الخمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثنتي فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون فان بلغت ستا وثلاثين الى الخمس واربعين ففيها بنت لبون اثنتي فاذا بلغت ستا وربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الفحل فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فان بلغت ستا وسبعين الى تسعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل واذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه الا اربع من الابل فليست فيها صدقة الا ان يشار بها فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها

شاة وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة  
 فشاة فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين ففيها شاتان وان  
 زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فاذا زادت على ثلثمائة  
 ففي كل مائة شاة واذا كان سايمة الرجل ناقصة عن اربعين شاة  
 شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشار بها ولا يجمع بين  
 متفرقين ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين  
 فانهما يترجعا بينهما بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات  
 عوار ولا تيس الا ان يشاء المصدق وفي الرقة ربع العشر فان لم تكن  
 الا تسعين ومائة فليس فيها صدقة الا ان يشار بها ومن بلغت  
 عنده من الابل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده  
 حقة فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين اذا استيسرتا له  
 وعشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده  
 الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق  
 بالتخفيف عشرين درهما وشاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة و  
 ليست عنده الابنت لبون فانها تقبل منه ويعطى شاتين وعشرين درهما  
 ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وعنده حقة فانها تقبل منه ويعطيه  
 للمصدق عشرين درهما وشاتين ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون  
 وعنده بنت مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما  
 او شاتين ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده الابنت  
 لبون فانها تقبل منه بنت اللبون ويعطيه المصدق عشرين درهما  
 او شاتين فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون  
 فانه يقبل منه وليس معه شيء اخرجه البخاري وابوداود والنسائي  
 وبعد هذا فلا بد ان نذكر شيئا من دلائل هذه الحديث

ورد الاصول اليها وبيان ما لم يجمع منها عند اهل الفقه من علمائنا  
 لتعم بذلك الفائدة وتعمد هناك العائدة فاقول اما الحديث الاول  
 المرسوم بكتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية  
 سالم عن ابيه فكله باعتبار موافقة الاصول صحيح ثابت موافق لما عند  
 اصحابنا من روايات الاخبار وتصانيف الاكار الى اخره الاقول  
 الزهري في خاتمة فانه ليس من الحديث واما الحديث الثاني  
 المسند عن رواية انس الى ابي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم فعلى فسخ الصحة والموافقة لما عليه اصحابنا الى حد قوله  
 وفي الرقة ربع العشر فان لم تكن الاتسعين ومائة فليس فيما قد  
 الا ان يشار بها وما بعد ذلك ففي قول اصحابنا انه لا يثبت ذلك  
 عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن ابي بكر رضي الله عنه  
 وقد قالت الامة فيه على اقول ستذكر فيما بعد مستوفاة انشاء الله  
 وهذه الدلالة من غير نوعها بقوله صلى الله عليه وسلم في خمس  
 من الابل مثاة الى قوله وفي العشرين اربع شياء وكذا في الحديث  
 الثاني قوله في اربع وعشرين من الابل فادونها في كل خمس مثاة  
 الدلالة الثانية قوله في الحديث الاول في خمس في عشر في خمس  
 عشرة في عشرين يفيد ظاهره ان ما بين كل خمس وخمس الى العشرين  
 فهو شئق ولا يفيد ذلك دخول ما بين الفريضتين مع الاول في الزكاة  
 وكذا في الحديث الثاني بالتصريح لكن فيه اشارة لطيفة الى الحق  
 ما بين الفريضتين بالاولى لقوله في اربع وعشرين ولم يقل في عشرين  
 فادونها زيادة الاربع مع العشرين وهي نافية على القسمة لا يكون الا  
 لتلك الفائدة فكافها في الدلالة الثالثة واما الدلالة الرابعة  
 فهي بيان فرض صدقة الابل من نوعها على الترتيب المذكور في الحديثين

الدلالة  
الثانية

المتعلق  
بالزكاة  
والدلالة  
الرابعة



الدلالة العشرين الدلالة الخامسة بيان ان لا وقص بين  
 الفريضتين في هذا الباب وكلا الحديثين بذلك صريح بل الثاني  
 اصريح فليتامثل وهو اكثر قول اصحابنا وان كان فيه عندهم اختلاف  
 نذكره الدلالة السادسة اني ما زاد على مائة وعشرين فيقبل  
 ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهو كذلك ومن  
 هنالك قيل في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون لكون  
 زيادة الواحدة معتبرة لنفس الزيادة واصل العدد يقبل القسمة  
 الى ثلاث اربعينات ثم لا يقبل قسمة اخرى الا اذا انتهت مائة  
 وثلاثين ثم كلما زادت عشر اقبلت استيناف القسمة والحديث  
 على اختصاره يفهم ذلك كله غير قابل لوجه سواء لكنه يحمل هذا  
 تفسيره المجتمع عليه الدلالة السابعة ان الزيادة فيما بين  
 القسمتين مسكوت عنها فكانها الوقص لكون وجوب الثلاث  
 من بنات اللبون في احد وعشرين ومائة تنادي بلسان  
 الحال ان لا وقص لا شناق في مع الاولى بحكم التبعية والحقا  
 فليعتبر ذلك الدلالة الثامنة في بيان صدقة الغنم  
 مفصلة الى ثلثماية الدلالة التاسعة استيناف للقسمة  
 فيما زاد على ثلثماية فيكون في كل مائة شاة وبهذا يستدل  
 على ان ما دون اربعماية لا يقبل القسمة اذ لا يحتمل اكثر من  
 ثلاث شياه وهي حاصلة من قبل الدلالة العاشرة ان  
 ما بين الميات فيما بين الاربعماية مسكوت عنه فهو اما وقص و  
 اما مقبيل على ما قبله وداللسكوت عنه الى حكم المنطوق به  
 لكونه من باب واحد الدلالة الحادية عشر توصيف الغنم  
 في الحديث الثاني بالسائمة واهلها في الحديث الاول وعدم

اشتراط سوم الابل في الحديثين وسيعاد القول في ذلك في  
بابه ان شاء الله وفي الحديثين وامثاران غير ما ذكرناه ظاهرة  
كالخيلطين وتفریق الجمع ونحوها وانما تعرضنا لما نحن بصدده في  
هذا الباب مسألة فان قلت فلفظ الحديثين يقتضي القسمة  
في الابل فيما زاد على مائة وعشرين واكتفى بذلك عن عدّها  
الى مائة واحد وعشرين ثم مائة وثلاثين ثم تقييد الزيادة عشرا  
عشرا كما انت وضعت في النظر فما بال هذه الزيادات المستغنى عنها  
في هذا النظم المبني على الاختصار الكلي مع ان الناظر الاول يتعرض  
لهذه الزيادة الاولى الا ان عبارة الفقهاء تتواطؤ وتبعناهم عليها  
لمعان اجدها الاحتراز عن توهم ما قاله محمد بن اسحاق صاحب المغاز  
واحمد بن حنبل ومن شايهم في هذه المسئلة وقولهم قد مضى  
قائما بتوضيح الزيادة عشرا عشر افيما عد ذلك فيما يشهد صريحا بالخالفه  
ما قيل في المسئلة عن النخعي واتباعه واشياعه قالوا زيادة التوضيح  
والبيان والتصريح وذلك فائدة تغتني لاذنب يغتزم فهو بهذا زائد  
بمزية على النظم الاول لان فيه معنى الحديث بما يخرج به عن الاحتمال  
الى غير ما وافق اهل الاستقامة من الاقوال وكذا الجواب في قصد  
الغنم ولو اردت الوجه الاول الى لاقتصار على مفهوم الحديث من  
دون زيادة على نفع الايضاح والتفسير لكان الامر سهلا والنظام  
ميسرا يهون سعي ودونك ان شئت على هذا المنوال لكن بتقديم  
الاكثر من العدد على الاقل كما في شعر الناظر المخترع والرموز بحالها  
وانما سقناه على هذه الطريقة لان للعرب مجالا رحبا في تفنين

المقالات وتنويع طرائق الكلام

مِثْرُكَ شَرٌّ أَجْشَرُ كُلِّ قِشْرٍ غَنَمٍ وَقِيلَ بِشَادُشْ وَالْأَبْلُ هَشْشُ شَمَكٍ

لَمْ يَجْعَلْ سَاجِدًا عَوَّلَ صَاحِبُ إِلَى | أَفْكَ انْ نَزِدْ مِلْ نَحْ كَذَا الْبَقْرُ الْكَلْبُ

وما اختارنا وضعه بالأصل كأنه أحسن لما فيه من المزايا المذكورة  
سابقا ومن التصريح المشار إليه لاحقا ثم إن كل واحد من هذه  
المناطيم قد فاق أبيات الناظر الأول بانه قد زاد عليها الكثير كالاختلاف  
في الغنم والبداية في الابل من اولها وزيادة التصريح في آخرها  
وتجويد العبارة في تركيبها وجمعه للآيات الأربعة في ثلاثة أو  
بيتين مع هذه الزوائد كلها ثم حسن النظم بأحكام مقوا فيه و  
اتقان أبداعه عن تطرق الخلل فيه كما يبرأ الله وأعات والله الحمد  
والمنة وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد تمت الأصول الثلاثة مستوفاة  
واشبعنا القول فيها لا نفاد الكتاب وسياتي من بعد ما تمس الحاجة  
إليه من دون إيجاز وخل ولا الطناب الأصل الرابع من الباب  
الأول في ذكر الأوقاص والاشتاق في النظم ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤

وَأَوْقَاصُ مَا عَفَوْكَ شَتَا قَهْ أَوْ | الزَّكَاةُ بِمَا مَعَ مَا تَكْتَهُ عَلَى الْأَعْمَى

الأوقاص والاشتاق ما بين الفريضتين في الزكاة كذا في القاموس  
والشمس وهما جمع وقص وشقيق حركتين وكذا في الكتابين وزعم  
المنتقى أن تشكين القاف من الوقص لغة وفي قوله وعليها أكثر الفقهاء  
واخطأ من لحنهم وأخره الصاد المهملة والشين المعجمة فالنون فالقاف  
ضابط الكلمة وبعض أهل العلم يجعل لأوقاص في البقر خاصة والاشتاق  
في الابل وقيل في الابل والغنم وفي قول رابع إن الشنقة ما دون  
خمس وعشرين من الابل والبقر وما عداها صدقة وظاهر هذا القول  
يخرج على أن الصدقة من غير النوع نفقة ولا قصد كذا في ظاهر  
كلام الشيخين أبي معاوية وأبي سعيد رحمهما الله وفي القاموس

قول اخوان الشنق الاعلى في الزكاة بدت مخاض والاسفل شاة في  
 خمس من الابل و مراد الناظر في هذا الموضع القول الاول و اراد  
 بالعفو عدم الوجوب للفرض لان العفو في اللغة قد يكون لمعان منها  
 الصغم والمحق و الايجاب كسر الميم المشددة و الصغم عن الشيء هو اضره  
 و التجاوز عنه و التوك و كله صالح لتفسير البيت به فان ما بين  
 الفريضتين معرض عنه متجاوز الى غيره متروك من الاخذ يحق  
 من ديوان الاعطاء مح من سطر الوجوب فيه و الشناق بكسر الشين  
 اخذ شي من الشنق و منه الاشناق كذا في القاموس و لفظ المحق  
 المشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم لا خلط ولا وراط ولا شناق  
 ولا شغار و سياتي بعد ان شاء الله المسئلة المنظومة قد  
 سبق ان بعض اهل العلم يخص في التسمية الاوقاص بالبقرة لهذا  
 قال اوقاصها كالاشناق في الحكم بالسواء خلافا لمن خالف من الامة  
 في الاوقاص خاصة كما عن النخعي و ابى حنيفة و اصحابه في صدقة  
 الباقر من اجزاء الحساب فيما بين الاربعين الى الستين على ذلك  
 المذهب و الى هذا الخلاف بين الامة بجهل ما قاله صاحب قواعد  
 الاسلام في كتابه ان معاذ ارحمه الله توقف عن الاوقاص في البقر  
 فقال حتى اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدم الميثاق  
 وجد قد توفي صلى الله عليه وسلم فاختلف اهل العلم في وجوب  
 الزكاة فيها و من قاسمها على الاشناق فلا زكاة انتهى معنى قوله  
 فذلك قولنا هنا عند الامة و عند اصحابنا لا خلاف في الحكم في  
 حكم الوقص بالاشناق و بهذا يقول اكثر اهل العلم كالشافعي  
 و انس بن مالك و الحسن بن صالح و الثوري و اسحاق بن راهوية  
 و محمد و ابى ثور و في كتب القوم عن معاذ انه قال لم يامرني رسول الله

الشنق  
 المنظومة

صلى الله عليه وسلم فيما بيني هكذا حكى عن قولهم في الاوقاص وكانت  
 يشتمل ما بين الفريضتين من الازواج الثمانية قال قول فيه ما سواء و  
 بذلك قال فيها اهل الاستقامة في الدين وانما اختلفوا فيها من باب  
 التبرع اتفقهم على هذا فقل ان الاشتاق والاوقاص عفو لا زكاة  
 فيها فهو القول الاول وفي القول الثاني ان كل شئ او وقص فزكاته  
 مع ما قبله من فرض وان شئت قلت على هذا انه لا وقص ولا  
 شئ بل الفريضة محلها من اول النصاب الى وجوب الفرض الثاني  
 الا خارج بينهما الا ذلك فلا يمكن للنصاب الا على فللنصاب الادنى و  
 هكذا الى ما لا نهاية له انه اصل مطرد وكان هذا مما يشبه في حكمه  
 الاوقات بعض الصلوات المفترضة كالظهر والعصر والمغرب  
 والعشا فوجب الفرض في اول التوقيت كوجوبه في اخر الوقت  
 سواء ومتى خرج وقت الفرض الاول دخل الثاني وما لم يمتب الثانية  
 فلا دوى وهكذا فالنصاب الاول في الغنم الاربعون واخره المائة  
 والعشرون واول لنصاب الثاني منها مائة واحد وعشرون  
 واخره المائتان فالشاة الواحدة صدقة عن الاربعين وما زاد عليها  
 في المائة والعشرين وعن خمس من الابل والبق وما زاد عليها الى  
 تسع وبنت الخاض صدقة عن خمس وثلاثين من الابل فما زاد فيها الى  
 خمس وعشرين والجذعة صدقة عن خمس وسبعين من الابل  
 الى احدى وستين وهكذا سائر فروض الانعام باطلاق وهذا  
 القول هو الاكثر والاعم والاشهر كما صرح به الشيخ الكبير ابو سعيد  
 رحمه الله واليه الاشارة في النظر بقوله على اعم اى من الاتوال  
 واما القول الاول فنقتضاه ان الشاة زكاة لما كان من الغنم من واحد  
 الى اربعين والثمانون التي بين الفريضتين شئ لا زكاة فيها

الى مائة وعشرين فان بلغت مائة واحدى وعشرين وجب النصاب  
 الثانى شاتان وما بينهما فموشق معفوعنه الى وجوب ثلاث الشياه  
 وهكذا الابل فالشاة زكاة الخمس فادونها والشاتان زكاة العشر فالاربعة  
 التي بين الخمس العشر هو الشنق وحكمها في العفولة تنظر النصاب  
 كالحول الاربع التي قبل الخمس لوجوب الشاة فالنصاب كالنصاب الاربع  
 في الثاني كالاربعة في الاول والعفوعنها كالعفوع الاول سواء سواء وسائر  
 فروضها هكذا وكفى قد علم النصاب حدد فالحاق ما بعده به محتاج الى  
 دليل قاطع فعلى المدعى تقويم البينة من برهان ساطع ولتاعليه  
 الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا شناق ذلك  
 بالحجة تؤيد ما قلناه وتوضح الحجة لما اصلناه وعلى الله قصد السبيل

وَيُظْهِرُ سِرُّ الْخُلْفَانِ وَاحِدٌ مِنَ الْخَلِيطِينَ فِيمَا يَحْتَوِيهِ النَّصَابَةُ

لفظ البيت من حديث اللغة والمعنى ظاهر ومقتضاه جواب سوال  
 متقدم كانه قيل ما فائدة هذا الاختلاف في الارقاص الاشتقاق  
 ان لم يكن لعنى لاخذ منها كما عند الاحناف في بعضها فاجاب بان  
 في ذلك ستر الا انه قاعدة عظيمة يتفرع عليها في الاثر اقول واقتضية  
 ثم نبه عليها بقوله ويظهر سر الخلف الى اخر البيت وبه فيستدل  
 على ان الخلاف يظهر سره اي فايده في اصل واحد بشرط واحد  
 فالاصل المشار اليه يكون المسئلة من مسايل الخلطة فلو كانت  
 الانعام لواحد فلا يظهر الخلاف فايده والشرط فيها ان يكون احد  
 الخليطين عنده تمام النصاب ولا يشترط في الثاني على ظاهر البيت  
 والخليط في اللغة هو الشريك وهذه المسئلة المنظومة خليطان  
 لاحدهما خمس من الابل والاخر ثلاث ففي المسئلة قولان احدهما  
 الشاة على صاحب الخمس لان الزكاة قد تمت فيها وليس على الاخر

شيئ وفي قول الشيخ ابي معاوية عزان بن الصقر رحمه الله يعجبه ذلك  
 وثانيها على صاحب ثلاث ثلاثه اثبات الشاة وعلى صاحب الخمس خمسة  
 اثباتها وهذا القول اعدل والصح كذلك الاختلاف يوجد في اثر  
 مسایل عن الشيخ ابي الحواري في خليطين لاحدهما ربعون شاة  
 وعنده شاة خليطة لصاحب تسع وثلاثين ان الشاة على  
 صاحب الاربعين وعلى حسب هذا يجري الاختلاف بين المسلمين  
 الفقهاء الاسلاف فعليك بحفظ الاصول والاستنبط الفروع بذهنك  
 ان تكن من اهل العقول فذلك خير من الاطالة بما لا يطول  
 فصل في نتائج هذه القواعد فاقول الزايد على النصاب الاخر  
 اما عفولا زكاة فيه واما زكاته مع الاول فان كان الوجه الثاني  
 فمن له بقرة سادسة خليطة مع صاحب خمس قلا كلام فيها الا ان  
 سدس الشاة على صاحب تلك البقرة لان في الست من البقر شاة  
 وهكذا الى التسع على قول من لا يثبت الخلطة في غير المشاع واما  
 على القول الاول وهوان الزايد شقيق او قص عفولا زكاة فيه فيخرج  
 فيها اقوال احدها لا شيئ على صاحب السادسة لانها شقيق والشقيق  
 عفو وثانيها لا شيئ عليه لعدم المضرة منه والتراجع بالمضرة هكذا  
 ظاهر تعليمهم والقولان ضعيفان لما سيأتي في الثالث ان شاء الله  
 والثالث ان عليه سدس شاة وعلى صاحب الخمس سايرها لان  
 الوقص ان ثبت انه عفو فلكل من الخليطين قسطه من الزكاة  
 والعفوسعوا والا فلا نكح بلا دليل ولا موجب لكون الوقص لاحدهما  
 والزكاة على الاخر وحكم المختلط كالشيئ الواحد ولذلك شرعت الزكاة  
 في الخلطة ايضا وهذا يستدل ايضا على ركافة قول من لا يوجبها  
 عليه ويحتاج بعد المضرة فما اقربه الى الانكسار على من تشبث به

والاقدار ثالثة خلط الكل واحد منهم اربعون شاة فعلى ايهم يكون  
 فالقول بها على واحد ظاهر الفساد واذا بطل في الثلاثة بطل في الاثنين  
 كذا لو ان لاحدهما ثمانين والاخر اربعين فالزيادة لم تعتبر والمسئلة  
 بحالها اذ لا فرق فلو خصومة لاحدهما على الاخر بان للوقص له فوجب  
 ان الوقص لهما فالزكاة عليهما وما بين ذلك في التفريع هكذا له من الحكم  
 وهنا ينكسر القول بالمضرة ايضا ويثبت التخاصص بينهما بنفس  
 الخلطة واذا ثبت ذلك في اربعين وتسع وثلاثين وما بينهما  
 وما زاد عليهما مآكل يتقاسط فهو الاصل الصحيح المعول عليه ويؤيده  
 قول الرسول صلوات الله عليه وما كان من خليطين فانما يترجعان  
 بينهما بالسوية فان قلت فعلى هذا لم تظهر للمخلاف فائدة لان حكم  
 الوقص وعدمه قد صار بالسواء فما فائدة البيت قلت قد سبق  
 ذكر الاختلاف في هذا عن اقوال شهيرة حكيت عن الراشدين  
 في العلم بفائدة المخلاف تظهر في تلك الاقوال ولا سبيل لابطالها  
 لشوقها في جميع الراي وانما هذا ترجيح وتوضيح لا دمع لما ثبت في  
 قوانين الصريح لانه لا سبيل اليه في الجائز وحسبك بهذا التماس  
 عما سواه من التطويل ولهذا قد تم لنا الباب بالتفصيل والحمد لله  
 رب العالمين الباب الثاني في صفاتها وشروطها وجمالها  
 وعلايقها

الباب الثاني في صفاتها وشروطها وجمالها وعلايقها

فصل في حَوْلِ ثَم سَوْمٍ وَلَا كُفَا | عَنْ الْأَمْرِ اشْرَاطُ بِهَا الْفَرْضُ يَلْتَمِ

الاشراط جمع شرط وهو وزن قلة لان الشروط المذكورة اربعة  
 متى اجتمعت وجبت الزكاة باجماع لا سبيل فيه الى نزاع ومتى  
 اخل احد ها دخلت في باب الاختلاف فلا منهج يقضى بها الى الا  
 يتلاف الا الشرط الاول فبانعدامه ينعدم وجوبها اجماعا اذا انعدم



باجماع والاغلي حسب ما يكون الحكم فيه فيها كذلك والشرط الاول  
هو النصاب ومحلّه الباب الاول قد سبق مستوفى فيه وكفى والشرط  
الثاني المحل والشرط الثالث السوم والشرط الرابع الكفاؤهاع الاثما  
وكل من هذه الثلاثة سيعاد ذكره بالقفصيل

فَفِي عَدِّ صَغَرِ الْبَيْتِ خَلْفُ أَكْثَرُوا إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَعْنِ عَنْ أُمَّهَا الْبَيْتِ  
البيتم بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وفتحها البحر وبحر وشعر وشعر  
ولحمر ولحمر واتي باللغتين جميعا في البيت وهي في اللغة السخايل الصغر  
بضم الصاد تاينث الاصغر والضمير المؤنث المفرد المرفوع الغايب بعد  
اذا الشرطية مبتدأ وخبره الجملة الفعلية والبيتم في القافية عطف  
بيان على الضمير او بدل منه لان الظاهر يجوز ابداله من ضمير النعت  
ويجوز ان يقدر الضمير للسان والجملة الفعلية بعده خبر عنه  
فالبيتم في هذا فاعل لم يستغن وكلا الوجهين راسخ في باب لفصاحة  
عريق وقد دل بقوله واكثر واعلى تعدد الاختلاف وكثرة الاقوال  
فيه عند العلماء واكتفى بذلك عن ذكرها واحدا واحدا لما جاء لها  
من ضابط الاستغناء عن امها فانها اذا استغنت ارتفع الخلاف  
ووجب ان يعد لها في الزكاة من جنسها ومادون ذلك فلا يحيص  
فيه عن شمول الاختلاف عليه والمعنى كله يرجع الى هذا الاصل  
ولو تعددت السبل واختلفت المأخذ لتسوية النزاع وكانت  
اكتفى بالاصل فانشار الى كثرة التعدد في مادونه من الاقوال  
كما مضى في التلخيص السائر احر تكفيه الاشارة والغمر لا يفهم العبارة  
وان شئت ان اذكر لك بالنقل ما قيل فيها من الاختلاف كما  
وجدناه في اثار السادة القادة الاشراف علماء الامة من الاسلاف  
فانها قيل يعد كل مولود في كتاب القواعد عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال يعد صغار الغنم وكبارها ويعد السخال وعجاجيل البقر انتهى وثانيهما  
يعد ما تبع امه وثالثها بعد اذ اخرج راعيها ورابعها بعد اذ قطع الوادي  
وخامسها اذ قطع الوادي راعيها وسادسها اذ اخلط الشجر مع اللبن  
وسابعها يعد لشهره مذ وضع وثامنها كذلك لشهر او شهرين وتاسعها  
لا يعد الشهورين وعاشرها لا يعد الا ما استغنى عن امه وفي قول  
الشيخ ابي سعيد رحمه الله لا يعلم بعد هذا شيئا يختلف فيه وقيل  
في العجاجيل يعد لشهرين والفصيل اذ تبع امه وعندى انه يخرج  
فيه الاقوال العشرة لاستوائهن في العلة المعتبرة بالحق لعدم ما  
بينهما من الفرق مسألة ربط البهم فلم يقطع الوادي ولم يرع  
ولم يخلط الشجر اكتفاء بالحليب فما الحكم فيه فالجواب قد صرح  
بعض الفقهاء في ذلك بانه يعد اذا كان في حد ما يتصف بتلك  
الصفات من تبع او قطع واذا اكل الشجر وغيره وهو الحق لا محالة  
وكفى به عن الإطالة

وفي الأخذ من غير السوا ثم قرروا

تقرير الخلاف جعله مستقراى ثابتا وطما اصله استعارة من طم  
الماء اذا عم وصلا وعلا فكان الخلاف لتزايد ما به من الشمول قد طم  
على العوامل كما طم الماء على الارض فقطها ورواها وياق لفظ البيت  
ظاهر وتفسير لفظه السامية في قول اصحابنا هي الراعية ولبعض  
فقهائ الخفية في كتاب تنوير الابصار السامية هي المكفية بالرعي  
المباح في اكثر العام لقصد الدر والنسل والزيادة والنسل والزيادة  
والسمن وفي قول بعض الشافعية الاحم عنده انه المرجع في قدر  
السوم والعلف الى اهل العرف فهذا قولهم وفيه دلالة على التفرقة  
بين العلوقة والسامية وهو في كلام صاحب التنوير صريح واشترط

سومها حولاً ظاهر في قوله أو أكثر القول بحكم التغليب وإن لم يجد  
 في هذه المسئلة ما عرفه من قول اصحابنا فاستدل به على ابطال  
 هذه الشروط ولا ثبوتها فارفعه بعينه لكن يستدل بالقرائن  
 على ثبوت السوم حولاً كاملاً أو في معناه من حكم التغليب انه  
 شرط معتبر لان مطلق التسمية بالسوم لو جاز بدون ذلك  
 في الحكم لثبت من شهر أو مادونه من يوم إلى مرة وذلك لا يصح  
 ثبوته فدل على ان الحول عبارة في ذلك وكان مقتضى ما عليه اصحابنا  
 يخرج ان المراد بالسايمة ما تركت للجرم المرعى حولاً مقصوداً بها  
 النماء والنسل فلا عبارة بالعلف ولو كثروا دام فانه غير مخرج لها  
 عن كونها سايمة في تلك الحال ولو علفت تارة وإياماً واسيمنت  
 تارات وزمناً فاوله تستقر على قصد ترك السوم بذلك وكان السوم  
 فيها هو الاغلب فهي سايمة بحكم التغليب بخلاف ما لو تجردت  
 لاحدهما فانفردت به في زمان معتبر خاص بها فهي في ذلك الحال  
 مختصة بما هي عليه فوهي في اسم وحكم والجردة للسوم لو امتنعت  
 منه لغرض كرض لم يكن لها الاحكام اصل المقررة عليه فانهم هذه  
 الاصول فان هذه المسئلة كالغريبة في هذا الموضع اذ لم توجد  
 كذلك في آثار اهل الاستقامة فيما نعلم والله نسأله الهداية  
 والمزيد من فضله المسئلة الثانية اجتمعت الامة على وجوب  
 الصدقة في السايمة اذا بلغت النصاب وامت الحول وفي جامع  
 ابن بركة يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سايمة  
 الغنم الزكاة وفي خمس من الابل سايمة زكاة واختلف اصحابنا  
 وغيرهم من فقهاء الامة في غير السايمة على اقوال وسبب الخلاف تعارض  
 الرواة وتصحیح النقول فالمرورى من طريق عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وسلم في أربعين مثاة مثاة وفي حديث عن علي بن  
 ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم في أربعين مثاة مثاة فان  
 لم تكن الانتعا وثلاثين فليس فيها شيء وفي كتابه صلى الله عليه وسلم  
 الى الاقبيال والعباهلة من اهل حضر موت في التبعة مثاة والتبعة  
 لصاحبها وهي العلوقة للذبح وفي اشارة الى وجوب الزكاة في العلوقة  
 لان النبي عن التبعة ها هنا كهي معاذ بن جبل عن اخذ كرايم الاموال  
 قالوا وفي هذه الاحاديث كلها وغيرها من امثالها لم يخص سايمة  
 ولا غيرها فالتعلق بالعموم اولى حتى يصح غيره ويروى هذا القول  
 عن علي بن ابي طالب ومعاذ بن جبل رحمه الله وان على هذا القول  
 عامة الفقهاء وقال مرة اخرى ان غير هذا القول لا يصح معه  
 لان فيه بطلان الزكاة الثابتة بالسنة في الابل والبقر والغنم كل شيء  
 على حدة فلا ينتقل شيء منها عن اصله الابدليل واضح يزيل  
 الاصل عن موضعه الثابت وتروى الشيخ ابن بركة في هذه  
 المسئلة فرج مرة هذا القول واحتج له وقال ذكر السايمة في الحديث  
 الاول يوجب الصدقة في السايمة فقط ولا دلالة فيه على ابطال  
 الصدقة عن غير السايمة وقد قام الدليل بوجودها فيها من  
 احاديث اخر فالسقطها من غير السايمة محتاج الى دليل وقال  
 في موضع اخر والنظر يوجب عنده ان الزكاة في السايمة واما  
 ما اقتنى واستعمل فلا يرى الزكاة فيه واجبة والله اعلم واحتج  
 ابو محمد بهذا القول باحاديث اوردها في الكسعة والقتوبة  
 ونحوها وستذكر ان شاء الله المسئلة الثالثة غير المتماثلة  
 تنقسم ايضا الى قسمين لانها اما من العوامل واما لا وكل النوعين  
 داخل في مفهوم البيت فالاختلاف لهما متماثل والترجيح فيها كامل

في الزكاة  
 في وجوبها  
 في وجوبها  
 في وجوبها

المسئلة  
 الثالثة

مكن في العوامل اختلاف اخر من حيث الامانة فكانه باب قائم  
 بذاته وبهذا الاعتبار قال عمر العوامل فيكون في العوامل اربعة  
 اقوال احدها لا زكاة فيها لكونها غير سايمة وثانيها لا زكاة فيها  
 لكونها عوامل وثالثها لا زكاة فيها ان بلغ في عملها الزكاة والافهم زكاة  
 ورابعها فيها الزكاة على حال وترجيح هذا القول صرح ابو سعيد  
 رحمه الله وقد سبق قولهم في المسئلة التي قبل هذه فهو هاهنا كما هو  
 هنالك بعينه كذلك في تصريحهم به وأشار الحسن بن حبيب به في قوله الاول بقوله  
 كَمَا حَكَّمُوا فِي كُسْعَةٍ وَقَتُوبَةٍ | وَلَوْ حَرَقَهَا فِيهِ مِنَ الصَّدَقَاتِ جَمْرًا

الحديث المروى في العوامل عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس  
 في الجارة صدقة وحديث اخر ليس في الكسعة صدقة وان عمر  
 بن عبد العزيز كتب الى عامله ليس في لابل العوامل ولا في لابل  
 القطار ولا في القتوبة صدقة وفي كتاب القواعد قال قد روى عن  
 علي ومعاذ لاصدقة في البقر العوامل وفي آثار القوم ينسب هذا  
 القول الى جابر بن عبد الله وسعيد بن جبير والبخاري ومجاهد  
 وسعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وسفيان الثوري والليث  
 بن سعيد وسعيد بن عبد العزيز والحسن بن صالح والشافعي  
 واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وابي عبيد وابي ثور واصحابنا  
 الراي قلت اصحاب الراي هم الشيخ ابو حنيفة واصحابه فيما يقال  
 والله اعلم وأشار النظم الى لقول الثالث بالشطر الاخير من هذا  
 البيت ومقتضى لفظه ان الاختلاف في العوامل باق على حاله  
 ولو وجبت الزكاة في حرقتها فذلك ما لا يخرجها من الاختلاف اكتفي به  
 عن ذكر نفس الخلاف اذ لا مقتضى له غير ذلك وكفى للغة الجمل الكثير  
 والكسعة بضم الكاف وسكون المهملة الاولى هي في قول بعض الفقهاء

٩٢  
 وبترجيح

٩٣  
 احتج

٩٣  
 النظم

العوامل من الابل والبقر والحمار وقيل بل هي الدواب لانها تكسح اذا  
سقيت والكسح الضرب ولهذا امر من الاول لانه يشتمل الخيل البغال  
والفيلة والبراذين ونحوهن وفي القاموس هي البقر والحمار والعوامل  
والريقق وهذا اخص من الثاني ولكنه امر من الاول بزيادة الرقيق  
واخص منه باسقاط الابل وفي مبرى لكوم المنتخب من شمس  
العلوم انها الحمار ولم يقيد بها بالعوامل ولا غيرها وهذا قصور ظاهر  
والقوية بفتح القاف وتخريك المثناة من فوق اخره الباء الموحدة  
هو الاكاف الكبير وقيل بل هو الصغير على قد وسمام البعير  
واقبها بوزن افعل جعل القتب عليها وقد تكسر قاف القتب مع  
تسكين قايه لغة وعبارة الفقهاء واهل اللغة في هذه متفقة  
والجارة بتشديد الراء المهملة هي الابل تجر ازان متهما فاعلة بمعنى  
مفعولة والقطار بكسر القاف ما جدها مفسرة الا في القاموس  
جاءت الابل قطارا اي مقطورة وقطرها واقطرها قرب بعضها الى  
بعض على نسق فكان المراد من القنوبة والجارة والقطار انها هي العوامل  
وكذا قيل في التي تسقى الحارث من البقر ويقال لها النواضح  
وقيل النواضح الابل والسواني البقر وقيل السواني الابل تسقى الحارث  
او يستقى عليها ويخرج من هذه الاقوال ان النواضح والسواني يجوز  
اطلاقهما للابل والبقر وضابط النواضح النون والضار المعجمة والحاء  
المهملة واول السواني السين المهملة وفيها النون وهي جمع سانية  
والاولى جمع ناضجة وما عدت لتركب فيقال لها ركوب وركوبة  
بفتح الراء منها وكل من هؤلاء عوامل

وَمَا تَحُلْ مِنْ بَعْدِ ثُمَّ فَصَّاهُمَا فَعَفَوْا خِلَافًا لِابْنِ عَبَّاسٍ الْخَضِيمِ  
تَحُلْ بضم تاء المضارعة وهو فعل مضارع مجزوم ويجذف عينه

العللة ماضيه احالت الماشية اذا اتى عليها الحول والتم بتشديد الميم بعد التاء المثناة من فوق الثلاثة الحركات مصدر كالتمام بتثنية حركاتها ايضا والخفض بكسر اول المعجمتين وفتح ثانيتهما وتشديد الميم وهو البحر العظيم وكونه صفة لابن عباس رضي الله عنه طابقت لما وصفه من قبل ابو الشعثاء جابر بن زيد رحمه الله وبأني لفظ البيت ظاهر وكذا مغناه المسئلة المنظومة في هذه السأمة اذا تم نصابها واتى عليها الحول من تم النصاب ففيها الصدقة باجماع الامة وهذا قد مضى ثم ان تم النصاب ولم يحل الحول عليها فلا زكاة فيها فالحول من يوم تمام نصابها وهذا هو الاشهر والاحم والاكثر وبه يقول الشافعي واحمد بن حنبل واصحاب الراي واسحاق بن راهويه وابو ثور وفي المسئلة قول ثان يوجب في اثار اصحابنا كما صرح به ابو جابر وغيره واصله مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما في اثاره ان ابن عباس يقول اذا تم النصاب وجبت الزكاة ولا يعتبر الحول ولعل مالك يقول بذلك ايضا

وَأَنْ يَنْتَقِصَ عَمَّا نَزَلَتْ فِي نَصَابِهَا فَإِنْ تَمَّ قَبْلَ الْحَوْلِ فَالْفَرْضُ مُلْتَزِمٌ  
نصابها اعرابه الرفع لانه فاعل ينتقص تركي بضم تاء المضارعة وفتح الكاف بناء لم يسم فاعله ويجوز كسر كافها وقبله ما الموصولة بمعنى التي وصلتها تركي وعائدها على الاول ما في الفعل المضارع من الضمير المرفوع المستتر جواز او على الثاني فعائدها ضمير المفعول منصوب واحد فله جواز ابل هو متابع كما قال ابن مالك في الالفية والشرط الثاني من البيت كله جواب عن الشرط الاول ولذلك يربط بالفاء كما رايت والمسئلة المنظومة في البيت ثبت فيها الزكاة حولا تركت وفي الحول الثاني نقصت عن النصاب ثم استفاد ربحا

ما اتم به النصاب من قبل دخول الحول الثاني ولو بساعة ففي قولهم  
 ان الزكاة واجبة ما بقي من النصاب شي ولو واحدة سواء الغنم  
 والابل والبقرد في قول من صرح به من العلماء انه لا يعلم في ذلك  
 اختلاف وهذا اصل عندهم مطرد فكذا قولهم في الذهب والفضة  
 ايضا ما بقي من الاول شي ولو درهم او شعيرة وقال بعض في الرقة  
 خاصة ما بقيت اربعين درهما كذا عن موسى لانه قل ما يؤخذ منه  
 الزكاة في قوله من هذا النوع وعلى ثبوت تعليله فكان العلة مطردة  
 في الذهب الى اربعة دنانير ولم نجد من صرح به ولا خلاف  
 بينهم ان بقي ما فوق الاربعين من الدراهم ولا في الانعام ما بقيت  
 واحدة والمسئلة بشرطها وبه فيستدل على انها لم يعتبرا  
 بتمام النصاب في كل الحول الثاني مع اتفاقهم على الحول في التقدير  
 كذا عند اصحابنا فيلحفظ وفي البيت اشارات ينبغي التنبيه عليها  
 الامتارة الاولى قوله ان ينتقص نصابها فلا تتقاص بالصار المملة  
 لا يكون الا رشي من الاصل باق سواء قل النقص او كثر ولو لم يبق  
 الا واحدة لعدم تقييده وبه فيستدل على انه لو تلف الجميع  
 ثم استغاد قبل الحول سايتم النصاب فلا زكاة فيه وكانها لا تتقوى  
 من الاختلاف اذا ملكها قبل حوله المعتاد فقد صرحوا بالاختلاف  
 في مسئلة الدراهم والعلة واحدة والاولى واشهر ثم الامتارة  
 الثانية قوله مما تركي فيه دلالة على انها لم تثبت الزكاة فيها من  
 قبل ونقصت قبل الحول فلا زكاة لان تمام نصابها في الاول  
 حولا تاما شرط معتبر كما سبق في البيت الاول على الاشهر  
 ولكن قوله مما تركي ليس المراد به ما اخرجت زكاته في الحول  
 السابق بل المراد به ما ثبتت فيه الزكاة فله ذلك الحكم لان



أخرجها أو منعها لا يبدل الأحكام الثابتة فيها في من كاة  
بحكم الله عليها فافهم الإشارة الثالثة قوله فان تم قبل الحول  
والدلالة على انه اذا تم بعد الحول فقد انقطع الحكم الاول  
فيستأنف نصا باجد يد الى الحول ٦

وَلَوْ كُنْتُ مِنْ قَبْلِ حَوْلٍ بِمِثْلِهَا وَلَوْ هَرَبًا فَالْخَلْفُ لَيْسَ بِمُجْتَذَمٍ

المجتذم مفتعل بفهم العين اسم مفعول من اجتذمه بالجيم والذال  
الجهة اذا اقطعه ومعناه ان الخلاف ثابت في هذه المسئلة غير  
مقطوع عنها وفيها عند علماء فائلا في اقوال وهي هذه مسئلة  
اقتان تبادل لانعامهما قبل دخول الحول مثلا لكل واحد منهما  
اربعون شاة فاعطاها صاحبه واخذ بدلهما منه اما هر با من الزكاة  
وامالا الجواب اقوال احدها لا زكاة عليهما ما لم يحل الحول على  
هذا المبدل من صار في ملك كل منهما لانه مال جديد والا ول  
قد انقضى حكمه فلا عبرة به في هذا وكذا ك يروى عن الشافعي  
واصحاب الراي وابي ثور وقاينها فيه الزكاة فان لم ينتقل لا الى  
مثله فالبديل عوض المبدل منه لاستوائهما من كل جهة وقالها  
تجب فيه الزكاة ان كان البدل هر با من الصدقة والا لا وهذا  
للقول وفاق لما للوك والاوزاعي وعبد الملك واسحاق وابي عبيد  
وقسوينه انه من الحيل المبطله للصدقة كالوراط المنهى عنه  
وان كان في اقيسة الشيخ ابي محمد في مثل هذا ما دل انه كالممتنع  
من الجماع حذر الفسل فلا ولوم وفي البيت لطايف لا بأس بالتنبيه  
عليها اللطيفة الاولى قوله لو بدلت بمثلها فيفيد تخصيص البديل  
فلو بيعت واشترى عوضها لم يدخل الاختلاف لانه مال اخر  
مستأنف اللطيفة الثانية قوله من قبل حول يفيد انها لو بدلت

بعد الحول ولو لمحة فالزكاة لازمة والبدال هنا لا ينفع لانه بعد وجوب  
 الزكاة فيها فائدة لو باع شيئاً فشيئاً ومشتري كذلك كلما باع شيئاً  
 بعوضه فاقى الحول وكلما عوض مبيع ولم يحل الحول على العوض فها  
 اقرب الى انحطاط الزكاة من مسألة المبادلة لكن لشدة ما بها  
 من التداخل فكأنها لا تخرج لها من الاختلاف لانها نوع تبدل  
 ولا فرق بين الببدال والتبدل في المعنى وان اختلف اللفظ  
 فالعلة واحدة قال في البيت بدلت بتشديد الدال وتخفيفها  
 والفرق بين هذه وبين اللطيفة الاولى عدم التداخل هناك اذا  
 بيعت الانعام كلها ثم استوفى الشراء وهذه بخلافها فهي بالتبدل  
 اشبه تنبيه غير خاف ان البيت مسوق على القول الاشهر وهو  
 ان الزكاة لا تجب في الانعام الا بعد الحول ولهذا لم يتجوز التقييد  
 في كل مرة وهاهنا مسألة لا باس بايرادها هل يجوز بيع الانعام  
 بعد الحول لو باعها المالك فاختلف اهل العلم في ذلك فقليل ثبت  
 البيع والزكاة على البايع في ذمته وقول ائمة البيع نقض لان فيه  
 ما يملك وما لا يملك لكون الزكاة شريكاً وفاقاً للشافعي في احد قوليه  
 وقول ثالث يثبت البيع في سهم البايع وللزكاة شقصها من البيع وكذا  
 عن الثوري ورابعها قول اصحاب الراي الساعى بالخيار ان شاء  
 الصدقة من البايع او المشتري ولا يبعد هذا فانه جمع بين  
 الاصلين الشركة والذمة وقد يحسن عندنا ان الخيار للساعى  
 ان شاء اتم البيع للمشتري في سهم الزكاة وبه يتم البيع في سهم  
 البايع وقيل بل لا يتم على البايع ولا المشتري اذا شاء احدهما  
 نقضه لانه في الاصل غير ثابت على قول من لا يمتنه في سهمه  
 وان شاء المصدق اخذ سهمه من الانعام فيكون البيع في سهام

البائع على ما سبق من الاختلاف فيه وفي هذين الوجهين فلا يكون  
للمصدق على البائع سبيل نماله الحق على المشتري ان اتم  
البيع واخذ منه سهمه لانه شريك له والله اعلم

وهل يسأل الساعي الحول ان لم يخلف لذي من يشرط الحول من اتم

الامم محرمة القرب ومعناه في المسئلة اختلاف عند من ذكرنا قريب  
انهم يشترطون الحول في السواهم كما سبق وهم اكثر فقهاء الامة كما عرف  
وباقى لفظ البيت ظاهر وقد نظمت فيه هذه المسئلة اختلفا للناس  
في السعاة اذ امر والمجتمع الغنم عند الرعاة ف قيل عليهم ان يسئلوا  
عن الحول هل مضى عليها مجمعة ما يتم النصاب ام لا فلا ياخذون  
الصدقة الا عن يقين ودلالة وكذا قال بعض يسألون عنها هل هي  
ملك او خلطة ام لا يثبت فيها شيء منهما في اجتماعها فقد يجتمع بما  
لا يثبت الاجتماع وفي قول ثان فلا سوال عليهم اذا وجدوها مجمعة  
تجب الزكاة في مثلها اخذ حق الله منها ولم يبق لهم الحج فينقطعون  
حق الله بها ومن احتج بشيء يوجب فيها حكما اخر سمعت حجة ما لم يصح  
ما يدفعها وكلا القولين حسن بل الاول احوط والثاني اوسع  
وكله من قول المسلمين فائدة اما قوله ان اتى ففيه ضمير مستتر  
عايد الى الساعي فاحصل لفظ البيت اذا اتى الساعي لقبض الصدقة  
هل عليه سوال عن الحول وفي هذا اللفظ نكتة لطيفة اوردها  
في البيت لاننا عن التصريح كثير اما نكتة بالاشارة والتلويح وهي  
ان في قوله اذا اتى الساعي لقبض الصدقة دلالة على ان الساعي  
هو الذي ياتي للقبض وهكذا في الاثر ان ليس على صاحب الغنم  
ان يذهب الى الساعي بغيره بخلاف صدقة الورق ومن هذه تنفرع  
مسائل المسئلة الاولى فيمن له خمس من الابل حال عليها الحول

منها

فان

الاستماع

فانتظرها الساعي فماتت واحدة منهم قيل عليه زكاة الاربع  
الباقية لانه منتظر المصدق غير مقصر في شيء عليه بخلاف الدراهم  
فعليه الزكاة فيمن قامة والمسئلة بجالها لان عليه في هذه ان ياتي  
هو بها الى المصدق الا ان يكون له عذر فغسب ان تلحق بالاولى  
المسئلة الثانية لحوال الحول وعنده خمس من الابل وهو في  
انتظار المصدق وبعده بشرا ونحوه استفاد خمساً من الابل ففي  
قولهم انه لا زكاة عليه في المستفاد بعد الحول ولو لم يترك بعد  
بخلاف الدراهم فعليه في الفائدة الزكاة ولو بعد الحول ما  
لم يتركها للعلة التي اسلفناها هكذا قيل والله اعلم قوضيم  
وهذا المشار اليه من احكام السعاة انما هو في زمن العدل لا غيره  
من الزمنة فان في سواها تستوى الاحكام اذ خرجها كلها للفقراء  
ورب المال هو المتعبد باخراجها وعلى قيار هذا فيكون حكم الانعام  
في هاتين المسئلتين حكم النقدين بلفرق ولا يصح العكس فافهم

وفي تبعة عامين ما ركبت لهم	خلاف لاصليين التشارك والذم
----------------------------	----------------------------

قد سبق ان التبعة بكسر التاء اربعون من الشاة ونصب عامين  
في البيت على الظرفية وعاملها زكيت والضمير في لهم راجع الى اهل  
العلم والتشارك والذم يجوز فيهما وجهان جرها على البدل من اصليين  
او رفعها على استيناف التفسير فيها خبر لبيتدأ محذوف وكونها في  
قافية البيت مفردين بعد مثني يفسر انه فذلك نوع من لبد يع  
يسمى في عرف اهل البيان بالتوشيع وباقي البيت ظاهر وقد نظمت  
فيه مسئلة رجل له اربعون شاة مضى عليها حولان ولم يرها فيها  
لاهل لعل قولان احدهما ان الصدقة فيها شاة واحدة لان  
الزكاة شريك ومتى اخرجت منها حق الشريك الحول الاول لم يبق

الاتسعة وثلاثون فلا زكاة فيها النقصانها عن النصاب وليست الزكاة  
 شريكة تجب في ماله الصدقة فتكون خلطة وثانيهما تجب فيهما  
 شتان للحولين وثلاث ان تكن لثلاثة اعوام وهكذا وهكذا  
 القول على اصل من يرى ان الزكاة في الذمة فلا يعتبر بشركة فيها  
 وهو هذا قال مالك وابو عبيد واحمد بن حنبل والشافعي وفي  
 رواية اهل العراق عنه ان في خمس من الابل للحولين شتاين  
 وفي عشر من الابل ريعان الغنم وفي خمس وعشرين بنتي مخاض هكذا  
 لعاميين وبالقول الاول قال الشافعي ايضا في احد قوليه اذ هو  
 بمصر وكذا عن الكوفي فقد نقل عنهما في خمس وعشرين من الابل  
 حال عليهما حولان فيودي عن السنة الاولى بنت مخاض وعن  
 الثانية اربعان من الغنم وفي عشر من الابل شتاين عن السنة  
 الاولى وشتاة عن السنة الثانية وعن خمس من الابل شتاة عن الحولين  
 تنبيهان اولهما هذا الاختلاف واقع حيث اذا خرج زكاة الحول  
 نقص النصاب سواء في الحول لثاني والثالث والرابع فما زاد  
 مثاله رجل له اثنان واربعون شاة ولم يركها خمسة اعوام  
 فيهما على القولين جميعا ثلاث شياه للثلاثة الاحوال الاول  
 لاختلاف فيها ثم يجري الاختلاف في الحولين الاخيرين فقليل لهما  
 شتان ايضا فيكون فيهما خمس وهذا على قول من يراه في الذمة  
 وليس فيها اخراج الشياه شيئا لنقصان هذا النصاب في الحولين  
 الاخيرين عن وجوب الزكاة فيه وكذا ست وثلاثون من الابل  
 لم تترك حولين فعلى قول الذمة فيها بنتا لبون وعلى قول الشركة  
 بنت لبون وبنت مخاض وان تكن ست من الابل مضت عليهما  
 احوال فلكل حول شاة بغير اختلاف مالم تستفرغ قيمة السادسة

٩٢  
 فيها

٩٢  
 ان

ويلحق الخامسة النقص قيمة شاة فيدخل الاختلاف فيما بعد ذلك  
من الاعوام فعلى قول اهل الذمة فلا تنفك عن الزكاة لكل حول شاة  
ولو استفرغت قيمة الكل من الابل وفي قول من يرى الشراكة فتى  
نقص من قيمة الخامسة شاة فليس عليها زكاة وقد تكرر لاجل  
التوضيح ولا بأس والتنبيه الثاني الموعود به هنا هو ان حكم الحولين  
والاحوال الكثيرة سواء في الحكم حيث اتحدت العلة وقد مزجنا  
تفسير تفسير هذا مع التنبيه الاول فيكفي به عن الاعادة

وَأِنْ سَأِمَّتْ تَقْتَنِي الْجَارِقَةَ      فَقَوْلَانِ فِي الْأَصْلَيْنِ أَيُّهَا النَّحْتَمُ

الاقتناء افتعال من القنية والقنوة بضم القاف وكسرها فيهما وبعدهما  
النون ساكنة ولا م الكلمة ياء وواو هما وجهان وهي في البيت بوزن  
المضارع من افتعل المبتل للام وبناءو هما لما لم يسم فاعله ادلى وضميرها  
المستتر وجوبا راجع الى السائمات والنحتم بوزن افعل معناه وجب لزوم  
واى اسم مضاف الى الضمير وصلاحيته اضافته الى المعرفة لكون المضاف  
اليه مشنى ومعناه اما الاستفهام وجوابه شرط البيت الاتى واما الموصو  
ومحل اعرابه الجر بدل لان الاصلين كل من كل تقديره قولان في اي  
الاصلين النحتم ويجب لاحد الزكاة منه وعلى هذا فيجوز فيهما وجهان  
احدهما بناءها على الضم لكامل شروط البناء فيهما من اضافتهما وحذف صدر  
صلتهما وجوبا وقاينهما اعرالها بالحذف بالوجهين قرئ قوله تعالى ايهم اشد  
على الرحمان عتيا الا ان الضم اشتهر وعلى هذا فالبيت الثاني مفسر  
للاصلين ما هما جواب لسؤال مقدر عنهما وعلى تقدير كونها استفهاما  
كما سبق فاعرلها الرفع بالابتداء وقد اغرب القاموس في جعلها  
حرفا للاستفهام مع ما نشاهد من ملازمتها الاضافة وغير  
الاسماء لاتضاف ولهذا البيت الموعود ذكره في تفسير الاصلين

المتلف فيها

٩٢  
فَأَمَّا

فَأَمَّا بِأَصْلِ قُلٍّ وَإِنَّمَا تِجَارَةٌ وَلَوْ لَمْ تَقْصُرْ عَنْ نِصَابٍ فَتَسْتَقِرُّ

إِنَّمَا بِكسر الهززة وتشديد الميم وهذه أفصح والاولى أغرب حكاها  
القاموس وانشد

يَا لَيْتَمَا أَمَا نَشَأَلَتْ نَعَامَتَهَا | إِيْمَا إِلَى جَنَّةِ إِيْمَا إِلَى نَارِ

انتهى ويجوز في بيت هذه القصيدة اللقيط الطائف ان ينشد  
بالوجهين وهو حرف معناه التخيير يكون مع الواو العاطفة وليس  
بعاطف اذ لا يجتمع عاطفان فيما قيل واما اذا حذف الواو كما في البيت  
الذي استشهد به القاموس فلا يبعد ان تكون اما الثانية للعطف  
دون الاولى فليست من لعطف في شيء واعراب تجارة الجر عطا  
على الاصل وما نظم في بيتين هذه المسئلة فيمن اشترى  
انعاما نصبا او ما زاد قصده بها التجارة وحال عليها الحول فماذا  
يجب من الزكاة فالجواب قد اعترض فيها اصلا فاختلف اهل  
الفقه في لحاقها بايها اولى واثبت ف قيل تركى زكاة اصلها الى زكاة  
الانعام الثابتة فيها فرضا من كتاب الله تعالى اجمالا وسنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم تفصيلا وبينا فانية التجارة لا تحولها عما ثبت لها  
من حكم في الاصل مع كونها قائمة العين تامة النصاب متصفة  
بكمال الشروط الموجبة لصدقة الاصل فيما ونحو هذا القول  
يروي عن الشافعي يبي ثور وناقل قال به من اصحابنا وفي قول  
ثان فهي مقصود بها التجارة فيهما زكاة التجارة اذ لا معنى يوجب ان يكون  
لها حكم غير ما لساير التجارات من الاموال المقصودة لذلك مع استواء  
العلة وعدم قيام الدليل على افرادها بمخصص لحكم اخر وهذا القول  
كانه الارجح في النظر ولعله الاشهر وكذلك في آثار القوم يوجد فيما

ينخرج عن سفیان الثوري واصحاب الراي وفيها قول ثالث انه ان كان  
 لرب النعم من التجارات ما لا يبلغ النصاب فيه واذا حلت الانعام عليه  
 تم النصاب بها ففي هذه الصورة يجب ان تحمل عليه في هذا القول  
 لاجزاج الزكاة والا لا والى هذا القول الثالث اشير في هذا البيت  
 الثاني بالشطر الاخير منه كما هو ظاهر فليعتبر وهذا كانه من باب  
 التوفير للزكاة وعلى قياده فكذا لو كانت الانعام دون النصاب و  
 اذا حلت على التجارة زكيت وجب حملها عليها ولا يبعد في هذا الباب  
 لو تم النصاب من التجارة كاملا ومن الانعام كذلك ان يعتبر في الانعام  
 الاوفر للزكاة وان كان الاوفر زكاة الاصل خذت والا فالتجارة  
 والتخير في الاستواء فلينظر فيه

وَلَمْ تَسْتَحِلْ عَنْ سَوْمِهَا لِتِجَارَةٍ بِقَصْدٍ يَكُونُ الْقَصْدُ الْعَكْسُ

قافية البيت ان قسم ان حرف شرط والجزء محذوف وجوبا يدل  
 عليه ما قبل الشرط فاكتفى به وقسم بضم تاء المضارعة ورفع السين  
 وجزم الميم المحففة بناء على ما يميم الفاعل من اسام الانعام اذ رها  
 والسوم مصدر سامت في اللازم اري رعت وقد سبق تفسير ذلك  
 غير مرة وكفى وهذا البيت قد نظمت فيه مسالتان فاما المسئلة  
 الاولى فيمن له انعام سائمة تصد بها التجارة قبل بلوغ الحول ففي  
 قول اصحابنا انها لا تخرج عن حكم السائمة بنية التجارة فيها بل تبقى  
 على حكم اصلها من السائمة واذا التى الحول ففيها زكاة السائمة ما لم تنتقل  
 عن حالها بان الت الى نوع اخر من عروض او غيرها من الحيوان كذا  
 فيما صرح به الشيخ ابو سعيد رحمه الله وهكذا قيل ان البدالة بها  
 نوع من الازالة ان كان بمثلها من نوعها او بغير النوع من مطلق  
 جنسها لكن من لانعام خاصة اذ لا كلام في غيرها وبمثل هذا

٩٢  
 فاعله



يقول الشافعي في السائمة اذا قصد بها التجارة ان زكاتها زكاة  
سائمة وقال سفيان الثوري فيمن عنده غنم سائمة فبداله  
ان يجعلها للتجارة فلا تكون للتجارة حتى يصدقها من زكاتها زكاة  
السائمة ولا نعلم احدا من اصحابنا يقول بهذا والله اعلم المسئلة  
الثانية المشار اليها بقوله ويكفي القصد في العكس ومعنى العكس  
في القضية ان يوتي بها مقلوبة وصورتها في المسئلة هذه ان تكون  
الانعام للتجارة فتجعل سائمة والاولى ان تجعل لسائمة للتجارة  
فقد ظهر العكس وفي قول العلماء ان القصد وهو النية كان في  
تحويل انعام التجارة الى السائمة فيكون لها حكم السائمة بتلك النية بلا خلاف  
وتظهر نتيجة هذه المسئلة في قول من يرى في انعام التجارة زكاة الدراهم  
بحكم التجارة لا على قول اخر وعلى هذا المشار اليه في المسئلة فتترب  
مسئلة اخرى فيمن له انعام اشتراها للتجارة وبعد عشرة اشهر ونحوها  
منذ اشتراها حولها بالنية سائمة فما زكاتها الجواب ففي سائمة منذ  
نواها ولا زكاة فيها الى الحول من يوم قصد سومها لان الاصل  
الاول قد انقطع عنها بذنية السوم لها ووجب فيها حينئذ اصل ثان  
فلا يجب الا بشرطه الثامنة والحول اخذها الاعلى قول ابن عباس  
ومن وافقه واما على راي من يوجب فيها زكاة السائمة على حال  
فتى تم الحول منذ يوم اشتراها اخذت منها زكاة السوم على حال  
ولكن هذا لا يفيد فيها حكما بالتجارة غير ما سلف لها ولهذا لا يحتاج  
الى ترديده في النظم ولا في شرحه الا تذكرة وتكرار لتأكيد  
البيان حيث وقع وكذا قال سفيان الثوري وابو ثور واصحاب  
الراي في الماشية للتجارة ينوي صاحبها ان تكون سائمة فقالوا  
ليس عليه زكاتها الا بعد الحول من يوم نوى ولو نوى بعد ستة

اشهر مذجلها للتجارة فليس عليه الا بعد الحول ويوم جعلها سائمة  
وبهذا التمثيل صرح اصحاب الراي في المروى عنهم فاوردناه  
كذلك وقال الشافعي وموافقه بالراي الاول هـ

وَلَا حَمْلَ بَيْنِ الْإِبِلِ وَالْعِزِّ إِنَّمَا  
الْحَامِلُ بَيْنَ الضَّانِ وَالْمِعْزِ وَمَقْتَنُهُ

العين هي البقر والمغنم مبنيا على المفعول من اغتتم الشيء اذا عده  
غنيمة والغنيمة والغنم بالضم وبالفتح وبالخرىك والمغنم الفخ والفوز  
بالشيء بلا مشقة وفي البيت مسالتان اولاهما في الابل والبقر انهما  
لا يحمل بعضهما على بعض والثانية في لغنم الضان والمعز انهما يحملان  
فالمعز يحمل على الضان والعكس كذلك لكن اذا ثبت الحمل فمن ايها  
يؤخذ الصدقة فهذا البيت جوابه هـ

وَقَاخِذْ مِنْ كُلِّ بَقِشْطٍ وَخَيْرٌ وَإِذَا اسْتَوَيْتَ وَالْأَخِذُ بِالْقِسْطِ لَمْ يَذِمْ

لم يذم في القافية مبنيا للمريم فاعله مجزوما بالواو من دام الشيء  
ذيا او ذاما اذا ذمه وعابه وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو  
الالف وامام من ذمه يذمه بتشديد الميم وتخفيفها في القافية  
فيصح وباقي البيت ظاهر وفي البيت مسالتان هـ المسئلة الاولى  
اذا اختلف النوعان في الجودة والرداءة فقالوا ياخذ من كل نوع  
بقسطه اي بقدره مثاله عشرون صانا ومثلها معزا وكانت  
المعز اربعين والضان ثلاثين فاربعة اسباع شاة من المعز وثلاثة  
اسباعها من الضان وقس على هذا المسئلة الثانية اذا استوى  
الغنمان في الجودة والرداءة فلم يميز بينهما قولان احدهما التقاسط فكما  
سبق في المسئلة الاولى ولا يعتبر سوء ولا غيره وكذلك يروى  
عن الشافعي وتاينهما انه مخير فياخذ من ايها شاء وفي قول غير احبنا  
يروي عن عكرمة انه قال ياخذ من اكثر العددين وبه قال مالك

فَقَدْ  
المسئلة  
الاولى  
المسئلة  
الثانية

بن انس واسحاق بن راهوية وقال اذا استوى العددان اخذ من  
ايهما شاء هكذا في كتاب الاخراف والله اعلم

الباب الثالث في كيفية الاخذ وصفة الماخوذ واتساعها

ولا اخذ شطرين اصدهما الواقية كذا وخير فيه ما صاحب الغنم

قد سبق ان الابل متعينة فلكي يار فيها وانما هي على صاحب المال ان يثا  
بها وان لم يوجد فسيعد اثني من ذكرها ان شاء الله وهذا الترتيب  
المذكور في هذا البيت خاص بنوع الغنم ولهذا قال خير فيه ما صاحب  
الغنم تخصيصا له عن سائر الانعام من الابل والبقر المسئلة المنظورة  
في البيت اذ جاء المصدق لقبض الصدقة فعند اصحابنا المشاركة  
فيها قولان حكاهما الشيخ ابو سعيد رحمه الله عليه احدهما ان تصدق  
شطرين من دون قسمة معتبرة وصفة الصدع ان يقف وسط  
الغنم فيصيح فيها الى ان تفرق فرقتين او يفعل بها ما يصد عما كذا  
اذ ليس الصياح بمعتبر قط سواء كان حد الصدعين اكثر والثاني  
اقل ام لا قلت له وهو اسهل على المصدق واقل عناء اللهم الا  
ان يجتمع الخيار كله غالبيا في شطرين يتبين الاخلاص بالزكاة ففي  
حكم النظر العدول عن هذا القول الى ما بعده وان كان قد  
لا يتفق ذلك في العادة غالبيا فهو مبني على التسامح لا مكان غيره  
وقاينهما ان الغنم تقسم قسمة معتبرة في الجودة والرداءة والعدد  
واليه الامتارة او قسما كذا شطرين كما ان الصدع شطران والالف  
في قوله اقسم انما هي رسم نون التوكيد الحقيقية كالتي في قوله تعا  
لنفسعا بالناصية وليكونا من الصاغرين وانما كتبت الفاتنينم بالها  
بتنوين المنسوب المذكور اذ كانت طرفا للوقف عليها بالالف وقرأ  
بينها وبين النون المشددة في التاكيد ومتى توسطت كتبت

باب الثالث في كيفية الاخذ وصفة الماخوذ واتساعها  
ولا اخذ شطرين اصدهما الواقية كذا وخير فيه ما صاحب الغنم  
قد سبق ان الابل متعينة فلكي يار فيها وانما هي على صاحب المال ان يثا  
بها وان لم يوجد فسيعد اثني من ذكرها ان شاء الله وهذا الترتيب  
المذكور في هذا البيت خاص بنوع الغنم ولهذا قال خير فيه ما صاحب  
الغنم تخصيصا له عن سائر الانعام من الابل والبقر المسئلة المنظورة  
في البيت اذ جاء المصدق لقبض الصدقة فعند اصحابنا المشاركة  
فيها قولان حكاهما الشيخ ابو سعيد رحمه الله عليه احدهما ان تصدق  
شطرين من دون قسمة معتبرة وصفة الصدع ان يقف وسط  
الغنم فيصيح فيها الى ان تفرق فرقتين او يفعل بها ما يصد عما كذا  
اذ ليس الصياح بمعتبر قط سواء كان حد الصدعين اكثر والثاني  
اقل ام لا قلت له وهو اسهل على المصدق واقل عناء اللهم الا  
ان يجتمع الخيار كله غالبيا في شطرين يتبين الاخلاص بالزكاة ففي  
حكم النظر العدول عن هذا القول الى ما بعده وان كان قد  
لا يتفق ذلك في العادة غالبيا فهو مبني على التسامح لا مكان غيره  
وقاينهما ان الغنم تقسم قسمة معتبرة في الجودة والرداءة والعدد  
واليه الامتارة او قسما كذا شطرين كما ان الصدع شطران والالف  
في قوله اقسم انما هي رسم نون التوكيد الحقيقية كالتي في قوله تعا  
لنفسعا بالناصية وليكونا من الصاغرين وانما كتبت الفاتنينم بالها  
بتنوين المنسوب المذكور اذ كانت طرفا للوقف عليها بالالف وقرأ  
بينها وبين النون المشددة في التاكيد ومتى توسطت كتبت

بالنون على اصلها كما هي البيت في قوله اصد عنها ويجوز ان تكون  
الالف من ائتها ضمير تشبیه يرجع الى الساعي وصاحب الغنم وفاقا  
لعبارة الشيخ ابي سعيد انها يقسمها لها وكذلك يخرج في يصد عنها  
فيجوز ان يقال في البيت اصد عنها بالالف مكان النون بهذا التفسير  
وليست هذه اقوالا فتعد اختلافا انما هي عبارات والمجمع الى الاصل  
واحد وهو ثبوت القسمة والصدع على وجههما من كان واذا ثبت  
كونها شطرين باى سبب كان من الوجهين القسم والصدع فيخير  
صاحب الغنم باخذ اى الشطرين شاء هكذا في الشطرين جميعا  
ومن الشطرين الثاني فياخذ الساعي كما في هذا البيت الاتي ٦

وَمِنْ شَطْرِهَا الثَّانِي فَيَخْتَارُ فِذَةً | وَيَخْتَارُ أُخْرَى وَاجِرًا يَهْكَذَا بِأَمَامِ

فذة بفتح الفاء وتشديد الذال المعجمة هو الواحدة وباقى لفظ البيت  
المسئلة المنظومة قد سبق ان صاحب الغنم يختار اى الشطرين  
اراد ثم ذكرها هنا ان النظر هو الذي توخذ منه الصدقة فيختار  
الساعي منه شاة فذة اى واحدة ثم يختار رب المال شاة اخرى  
ثم الساعي ثم رب المال هكذا يتناسقها شاة شاة الى ان يتم النصا  
والى هذا التناسق اشار بقوله واجر يا هكذا بام بتشديد الميم بعد  
الهمزة المفتوحة والام هو فى اللغة القصد ومعناه تجريان على  
هذا الترتيب بمقصد ثابت صحيح لا يقطع والمخاطب فى البيت هو الساعي  
ولهذا فينبغي ضبط حرف المضارعة فى الشطر الاول انه الياء المشناة  
من تحت وفى المسئلة اختلاف فيه عليه بقوله ٦

وَبَعْضُ يَرَى تَقْدِيمَ فِى الْمَالِ وَلَا | بِذَا الشَّطْرِ أَيْضًا وَالتَّنَاسُقُ مَا نَحْنُمُ

الانحراف انفعال من الخرم بالحاء المعجمة والراء المهملة وهو الشق الثقب  
والقطع ومعنى البيت ان التناسق المعهود فى البيت السابق باق

المسئلة  
المنظومة

على حاله مع هذا الاختلاف لم يجزم أي لم يتغير عن أصله كذلك قيل  
في المسئلة أن الساعي متى اختار الشطر الأول من الغنم فله التقديم  
في الخيار من الشطر الثاني فيختار شاة ثم يختار الساعي شاة ثم يرب المال  
واحدة ثم الساعي فذو وهكذا يبتناسقان أخذها مفردة إلى أن يتم النصاب

وَقَوْلُكَ الثَّلَاثِ الْمَوْسُطِ أَخَذَهَا وَأَنْ بَاتَ مَرْبُ الْمَالِ الْفَرَضُ لَمْ يُكْمَرْ

هذا هو القول الثالث أن الغنم تقسم اثلاثا فيختار رب المال ثلثا ثم  
يختار المصدق ثلثا فيأخذ منه الصدقة كذلك في كتاب القواعد عن عمر بن  
الخطاب رحمه الله وعنه بعضهم إلى عمر بن عبد العزيز وعليه معظم فقهاء القوم  
ومنهم الرهري والقاسم وفي كتاب الأشراف عن عمر بن الخطاب أنه لقي سعدا  
فقال إذا صدقت الماشية فأقسموها اثلاثا ثم يختار رب الغنم الثلث  
ثم اختاروا من الثلثين الباقيين وإذا ثبت قسمها اثلاثا كما في القواعد  
عن الخليفة الثاني فلا يبعد أن يثبت هذا ولكن لم نجد في شيء من آثار  
أصحابنا فترفعه كذلك وعلى هذه الأقوال المنتبهة لقسمها اثلاثا وثبتت  
الأخذ من الثلث الوسط ففي قولهم بأخذ المزمك منه حصّة الزكاة تماما  
ولا يشترطون فيه مخايرة ولا غيرها بشرط ترك ما ينهي عن أخذه كالربي  
والمحاضر والأكولة واللبن والفحولة كذا في نسق الحديث المروي عن  
أمير المؤمنين رضوان الله عليه ولا يبعد أن يكون في هذا بالمخايرة  
بعد القسمة في الثلث الوسط ويكون الخيار لرب المال في شاة واحدة  
ثم المصدق أو بالعكس ويتناسقان في الوجهين هكذا فثلاثة أوجه  
في هذا وفيما قبله اثنان مع القسمة وآخران في الصدقة فتلك سبعة  
وتأمنا قول الشافعي أن على رب المال أن يأتي بما عليه من الفريضة الواجبة  
عليه فلا قسمة ولا مخايرة واستحسنه الشيخ الكبير أبو سعيد رحمه الله و  
لذلك عدناه في الأراء الثانية فسقناه في الرأي كما رأيت وحكم عن

سفيان الثوري والحكم بن عيينة انهما قالوا نفرق الغنم فرقتين فهما بهذا  
يوافقان من قال فيهما بالصدق من اصحابنا ولا ادرى بكيفية الإخذ منها  
عندهما من بعد ذلك فلم يذكر غير ذلك عنهما حسبما اثبتته كتاب السنن  
ويعجزني ثقی لسنا نأزاد والذی

يرى جَدَعَ الضَّانِ السَّيِّئِ فَلَمْ يَضْمَمْ  
يجزى فعل مضارع وحرف المضارع منه مفتوح لان ماضيه جزي ككف  
وزفا ومعنى ومنه لا يجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقال اجزى بزيادة  
الهمزة الا فيما قام ثبتي ولم يكف عنه ولم يضم بفتح الضاد المجمة من ضامه  
اذا انتقصه كانه يقول ان هذا القول غير منتقص ولا معيب لكونه  
سديدا ثابتا صحيحا وفي البيت مسئلتان المسئلة الاولى قوله ويعجز  
ثقی المشاء فما زاد وقد سبق ان المشاء بالمد جمع شاة وتطلق على الضان  
والعز والايثار يجمعها مقصورا في البيت فصيح ومعناه ان الفرض في صدق  
الغنم كلها هو الثني فمافوقه من الاسنان كالرباعية والسدسية والسباعية  
والثنية في المعتمد عليه ما اتمت السنتين ودخلت في الثالثة وفي قول  
الشيخ ابى اسحاق المغربي ان الثنية ما اتمت السنة ودخلت في السنة  
الثانية فالثنية في هذا القول هي الجذعة في القول الاول كما ان الثنية  
في الاول هي الرباعية في هذا القول وكان ما ذكره صاحب القواعد في المغر  
انما هو على نسق هذا القول فليعتبر وسنورده بلفظه في هذه المسئلة  
ان شاء الله فالموجود في آثار اصحابنا المشاركة لا نعلم بينهم اختلافا  
ان الفرض ثلاثي نصاعدا واتفقوا ان على ما فوقه من الاسنان يجزى عنه  
ويؤخذ في الصدقة لكن قال في القواعد ان في آثار اصحابنا يعطى من الغنم  
وفي ابن العشرة الاشتهر من الضان انتهى ففي قوله ما يستدل به على  
ان الاصل في المغز الرباعية عندهم والرخصة في الثني فهو يجزى على حال  
وان لم تكن الاصل لان الرخصة لها حكم الاختلاف في الاصل ولا بد فيها

السئلة  
الاولى

٩٢  
الثنية

زاد وعلا من استثناء ما أدى إلى الضعف والهمر أو قاربه ولكونه ما سبى  
في محله فيما سياتي ان وفوق الله اكتفينا عن ذكره في هذا الموضع كما رأيت  
المسئلة الثانية قد سبق ان التثنية من المعرف والضمان سواء في الإعراب  
بهما للصدقة وهما سواء في الاختلاف في ان التثنية بذت السنة أو بذت  
السنتين وهل من قائل في المعزان الجذع يجزى منها للفريضة بلى في  
قول ليس بالتمهير كما سياتي تحقيقه ان شاء الله وقد قيل به في  
الضمان فشاع في المصنفات كما اشار به الشيخ ابوسعيد رحمه الله وصرح  
به غيره وشروط الشيخ ابوسعيد بان يكون سميئا قارحا ولم يشترط فيه  
غيره وفي نظر من قيل فيه انه اشعر العالم وأعلم الشعر أعنى باب الإصاحي  
قال يجزى بالجذع القارح في بعض القول ولم يذكر السمين ولا غيره  
مع ذلك وتغافل بن وصاف عن لفظة القارح فعساه من لغة عمانية فلا  
يحيط بعلمها ولا يجد ان يكون زاده السمين الحسن النشأة وان لم يثبت  
ذلك مع اهل اللغة فلعلمه يخرج هذا في مصطلح لغاتهم وفي أصل اللغة  
المدونة في كتب الادب ان القارح من ذوات الحافر بمنزلة البارز  
من الاجل وهذا ما لا يصح ان يفسر به كلام الفقهاء هاهنا لا في الحقيقة  
ولا في المجاز اللهم الا ان يكون متصفا بما وقع من النسخ هكذا والاصل فيه  
قارح بالراء المعجمة وباقي الحروف بعينها فيتم القارح هو المرتفع العالي  
هكذا في القاموس منه توس قرح لارتفاعه في بعض التواريخ الله أعلم  
ورأيت ان السمين يجزى به في صفة الجذع لانه اشارة المودة وحسن  
النشأة فسقناه في النظر مستغنى به كما رأيت ٤

وقول هو اسم لابن ستة أشهر وأطلق قوم أن يرمى لأصل الحكم

الضمير البارز الزفوع للغايب يرجع إلى جذع الضمان المذكور في البيت  
السابق والشرط الثاني من البيت قائم بنفسه ففي هذا البيت مسلمان

المسئلة الاولى

المسئلة الثانية

الاباس بايرادها مفصلتان المسئلة الاولى قد ثبت الاختلاف في جذع الصلح  
كما عرف في الاجتزاع فيه وهنا قد اشار الى ما فيه من الاختلاف في السن  
الذي يسمى به جذع عافيه اقوال احدها وهو الاشهر انه ابن السنة و دخل  
في الثانية وثانيها انه ابن عشرة الاشهر وثالثها انه ابن السنة اشهر كذا  
عن المغاربة في هذين القولين اربعة اوجه احدها ان الجذع ابن ستة  
اشهر الى ان تم سنة وثانيها ابن ستة اشهر الى تمام السنتين وخامسها  
ما حكى عن الاصمعي في بعض حواشوك كتب القوم ان الجذع من المعزان راه  
صلاحا وهكذا لو راي الصلاح فيما دون الجذع من الضان او المعز  
جميعا فان الامر مسلم اليه وفيها قول اخر انه ليس له ان يتجاوز عما شرع فيها  
وجد وليس للنظر في هذا مجال اذ ليس هو بمال السعاة فيكون فيه النظر  
ولا يخط عن ربه لما ل فرضه الا ان يأتي به كما امر وهذا القول اشبه  
بالاحكام والاول يصح في معاني النظر للاسلام فانه اصل كبير وباب اسع  
تدور عليه قواعد مطردة والله اعلم فصل قد علم بما سبق ان في المعزو  
الضان اقوالا واختلافات عند اهل الفقه قد ذكرناها بالاجمال فلا باس  
ان نفيدها بالتفصيل فلا يخلو من فائدة مهمة كشف ذلك التاصيل فاولها  
الماعز وفيه من الاقوال اربعة احدها ان الفرض منها اتمت السنتين  
ودخلت في الثالثة وهي من حيث اللفظ ثنية على الاشهر رباعية في قول  
ولعل ما ذكره صاحب القواعد من ان الرباعية هي الفرض يحل على هذا الاختلاف  
لفظي لكونه من حيث التسمية فقط فليس هما الا قول واحد وثانيها تجري  
منها بنت سنة ودخلت في الثانية لانها الثنية على قول وفي  
القول الاول هي الجذع عتر فلا تجوز وفيما حكاها صاحب القواعد عن  
عمر بن الخطاط رحمه الله اجازة الجذع عتر ان ثبت ذلك فكانه القول الثالث  
ولفظه عنه انه قال لعامله خذ العناق والجذعة والثنية وذلك عند



بين العدى وصغار الغنم وفسر العدى بالروى وفي القاموس العدا  
 بالمجتمين السخال جمع عدى كغنى وفيه ايضا انه صغار الغنم بتاربعين يوما  
 يقال له عدوى بالهملات والوزن كغرى وقيل بالعين المججمة ايضا وقد يشبه  
 هذا في اجازة الجذع في الاضاحى اذا كان قارحاً ولم يشترط كونه من المصان  
 ولا من المضر فظاهر اجازة الجذع منهما على سواء وكذا في تقرير ابن وصاف  
 عليه نعم ان الجذع من المضر لا يجزى والا فلا يحتاج الى هذا حيث لامرية  
 فصل واختلف غير اصحابنا في هذه المسئلة على اقوال ايضا فالاول  
 انه يكلف الفريضة الثانية في الغنم ويروى ذلك عن مالك وابي ثور  
 وابي عبيد والثاني انه ياخذ سخلاً منها كذا عن الشافعى والاوزاعى  
 واسحاق ويعقوب قالوا تؤخذ صدقة من كل صنف والثالث لاصدقة  
 فيها كذا عن النعمان ومحمد وحكاه بعضهم عن الثوري لفظ تنوير الابدان  
 في المسئلة هذه وهو من كتب الحنفية ولا زكاة في حمل وفصيل وعجول  
 الاتبع للكبير انتهى والرابع انه ياخذ المسنة ويرد على رب المال فضلاً  
 بين المسنة والصغير مما شئته ونسب هذا الى الثوري ايضا مسئلة  
 في السخال منه ولو واحدة فوجوب الزكاة عند الجميع الحنفية وغيرهم  
 ويؤخذ للصدقة مسنة كذا عن الشافعى واحمد بن حنبل ومحمد  
 ويعقوب والثوري قلت وهكذا عند اصحابنا لانعام بينهم اختلافاً  
 في السخال اذا كانت مع الكبار ان الاخذ على ما ثبت للفرس في السنة و  
 كذا في المروى عن عمر بن الخطاب رحمه الله اللهم الا ان يكون  
 ليس فيها من الكبار ما يفي بالفرض كماية وعشرين سخلاً وشاة  
 مسنة فتؤخذ المسنة ويجزى الخلف في الثانية ولا يبعد على قيامها  
 قول الشيخ ابو سعيد رحمه الله من اجازته اخذ الافضل الاوسط وبالحرية من السخال انما  
 انه في هذه المسئلة ايضا ان كذا السخال الاكثر فالحكم للاغلب لا بد من زيادة

شروط واحد هو ان يكون السخا ل حاجب عدة في الصدقة كما سبق القول فيه  
على الاختلاف من هذا النتاج الى ان تستغنى عن الام وقد سبق ما فيها من قول كفى  
وتجزي اناك النعم والخلف في

السيم بكسر السين المهملة وفتح الواو جمع سومة بالضم في القاموس ليس  
في منتخب الشمس لان السوم في البيع معروف وقد مضى ان سكون  
العين من النعم لغة وان لفظة النعم تطلق على لازواج الثمانية و هي  
في الابل اعرف وقول من قال بانه خاص بالابل مدنوع بقوله تعالى  
فخزاء مثل ما قتل من النعم و مراد فانه في هذا البيت شمول لاصناف  
الاربعة وفي البيت مسلتان المسئلة الاولى ان شرط الانوثه  
معتبر في الماخوذ للصدقة من لازواج الثمانية القهي من الانعام  
جميعا مع هذا الضان والابل والبقر لا خلاف في الاجتزاء منها بالاناث  
على سنها المشروط فيما سبق المسئلة الثانية اختلف في الاجتزاء  
بالذكور من الثنائة من لضان والمغز بالسواء فقول انه مالميس للصمد  
بتخفيف الصاد مع كسر الدال الا ان يشا رب لمال كذا في كتاب ابي جابر  
وغيره وفي قول خرفانه ماله ان ياخذ لكن ليس عليه اخذ وفي  
قول ثالث ان اخذ مالميس له ولا عليه وفي قول رابع ليس عليه اخذ  
الا ان يكون اكثر ثمن من الانثى كذا في القواعد والقول الخامس انه  
ان كان كالانثى او افضل جاز ولا لا بشرط الا ان يكون تيسر النعم  
وقد صرح الشيخ ابوسعيد رحمه الله بجواز اخذ التيسل ايضا ان رخص  
رب المال وكان كالفرصة او افضل وتخرج فيه تلك الاقوال  
كلها بزيادة اشتراط رضي مالكه

وَبَدَتْ مَخَاضُ خَلْفِ ابْنِ اللَّبُونِ | مِثْلُ مَا جَدَّ عَجَزِي لِتَبِيعَةِ لَعْنَةٍ  
خلفه يخلفه كنصره ينصره اذا ناب عنه واعراب بنت مخاض في البيت

السئلة  
الاربعة  
المسئلة  
الثانية

فصحا على المفعولية لانها مفعول يخلف وفاعله ابن اللبون المسئلة  
المنظومة قد سبق في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في  
خمس عشر من من الابل بنت مخاض الى خمس ثلاثين فان لم توجد  
بنت مخاض فابن لبون ذكر وهذا متفق عليه عند اصحابنا وغيرهم وقد  
ثبت وتقر بان البقر حكمها كالابل مطلقا في الصدقة وهذا يعلم قطعا  
انه لم توجد الثنية من البقر في خمس عشر من الى خمس ثلاثين فيجزي  
عنها الجذع المذكور بالتبعية مثل بنت المخاض سنا وحكما والجذع كابن  
اللبون فيهما ولذلك جاء في بيت لهما بلفظ المثل ليدل على اشتباههما  
في الحكم وقيد في القافية بالعدم دلالة على منع جواز ذلك مع وجود  
بنت المخاض والتبعية فلا تجزي غيرها وهم كذلك بالاختلاف فعله والله

ولا ذكر يجزي فيذكر فيهما  
سوى لما ضيق القياس فيهما  
الحسم بالمهلتين القطع والحسم انقطع والضمير المشي فيهما الابل والبقر  
والماضيان اراد بهما السابقين في الذكر وهما ابن اللبون في الابل الجذع  
في البقر باقى لفظ البيت ومعناه ظاهر فان قلت فما هذا القياس الذي  
تذكر انه انقطع قلت كان مقتضى القياس متى ثبت ان ابن اللبون  
يجزي عن بنت المخاض فكذلك كل ذكر يجزي عن الانثى التي تحتها  
بن فالحق عن بنت اللبون والجذع عن الحق والثني عن الجذعة و  
في البقر كذلك فالثني عن جذعة والرابع عن ثنية والسديس عن  
رباعية ولا تايل بذلك فيما انتهى اليها فرفعه لاعتنا اصحابنا ولا غيرهم  
من قومنا بل يجب عندنا بجميع ان تؤخذ الاناث من الابل والبقر  
عن الاسنان المشروطة ومتى عدت لم تكن تعين لشيء محض  
الا على ما فيهما من قول كما سياتي ان شاء الله ٢

وان عثر مشروط فخذ غيره  
بخلف واعط الفضل وخذ للقيم

عن الشيء اذ لم يوجد ولفظ البيت ظاهر واما معناه المنظوم فهذه المسئلة اذا  
 لم يوجد السن المشروطة للصدقة عند صاحب الانعام فاختلف اهل العلم  
 من اصحابنا على اقول احدها انه يكلف احضار ما عليه من السن وليس للساعي  
 ولا عليه غير ذلك ولا يخرج عن رب المال غيره ثانيها انه اذا لم يجد ذلك  
 فان اتفقا على سن غيرها بالقيمة جاز فان اخذ السن الاعلى رد المصدق  
 على صاحب المال فضل ما بين القيمتين وان اخذ سنا ادنى رد المصدق  
 على المصدق فضل ما بين قيمتها وليس لاحدهما ان ياخذ ويعطى غير السن  
 المشروطة الا باتفاق منهما على هذا القول ثالثهما ان المصدق له اخذ  
 ادنى مع افضل القيمتين وليس له اخذ الاعلى الا برضى رب المال لو رد  
 القيمة رابعها ان المصدق له ان يعطى الاعلى والادنى والتخير له لانه مال  
 خامسها ان لم يوجد المشروط فالمرجع الى قيمته ياخذها بالثمن وهو صحيح  
 وانما يكون الاعتراض في مال الغارم بالتراضى وعلى نظر العدول وان لم  
 يتيسر له ثمن المضمون واذا ثبت الاعتراض فلا يختص سن اعلا او ادنى  
 او حيوان من جنس المضمون او غيره فلكل سواء وهذه الاقوال كلها  
 ما عدا الاول كافها في الاصل لا بد ان تتفرع من القول المنسوب الى المعاذ  
 بن جبل رضى الله عنه من اجازة الاعتراض في الصدقة ولكن على  
 اصل قوله هذا لا يشترط وجود ولا عدمه فلي نظر فان قلت فيم  
 تعرف قيمتها وما هي بالحيوان المحاضر وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن بيع ما ليس معك وعن بيع الحيوان غير المحاضر وكل هذا يدخل المسئلة  
 قلت بل كل هذا خارج من معناها فانه ليس بيع بل رجوع بالضا من الى  
 القيمة اذا تعذر والمضمون وهو اصل مطرد وان صح الاختلاف فيه مع  
 وجود المطالب وعدم العارف به فالقول فيه قول من عليه بغير  
 يمين لانه مما لله وفي قول عليه اليمين ومتى صح بالبينة

ان ثمن المضمون اكثر فلا يمين فيه والله اعلم بيان لافرق عند اصحابنا  
بين ان يكون الماخوذ ادنى عن الفريضة بسن او سنين او اكثر او ارفع عنها  
بسنين او اكثر فالقول فيها سواء والاختلاف واحد فصل واختلاف الامت  
في هذه المسئلة فروى عن مالك بن انس ان على رب المال ان يتنازع المصدق  
ما وجب له وعن حماد بن ابي سليمان انه ياخذ السن الموجود ويرد  
الفضل على رب المال ان اخذ السن الاعلى ويسترد منه الفضل في الادنى  
وكذا عن اصحاب الراى او بالقيمة وعن الاوزاعي ومكحول فالقيمة وقول  
ابراهيم النخعي والشافعي ابى ثور يرد عشرين درهما وشاتين ان اخذ الا  
دون بسن وفي قول خامس لسفيان الثوري وابى عبيد انه يرد عشرة  
دراهم وشاتين على رب المال ان اخذ الادون بسن ونسبوه الى علي  
بن ابي طالب وحكى عن اسحاق روايتان احدهما موافقة للشافعي  
الاخرى موافقة لسفيان الثوري واختلفوا ايضا اذا لم توجد السن  
التي تليها الفريضة او هي تلي الفريضة ووجد ما قبلها من سن او بعدها  
فقال الشافعي بحسابها فيعطى اربع شياه واربعين درهما ان اخذ الادنى  
بسنين وهكذا وبه قال اسحاق بن راهويه وقال الثوري لا تتجاوز  
ما في الحديث وبه قال ابو بكر

وَمَا جَازَ مِنْهَا فِي الْأَعْيَانِ فَحَدُّهُ فِي	الْأَدْنَى يَحْلِفُ أَنْ يَشَارِبَهَا التَّعَمُّ
--	--

لفظ البيت ظاهر والمسئلة المنظومة في البيت هذه اختلف علماء المسلمين  
فيمن وجبت عليه سن معينة فاعطاها سنا ارفع منها فاقبل بجوازه قيل  
بالمنع وعلى الثاني فلا كلام وعلى الاول فيجوز في الجدة من الابل عن اربع شياه  
او ثلاث او واحدة لان ما جاز في الاعلا فلا معنى لمنعه من الجواز في  
الاقل كذا في توحيد من قال بهذا وان اللبون تجزى عن بنت المخاصم  
دونها والحقة عن بنت اللبون فمادونها والجذعة عن الحقة فمادونها

وكذا في البقر والرابعة تجري عن الثانية والمجذعة والتبعية فإدونها من الشاة  
وهكذا بل هذا كله بشرط رضى صاحب الانعام اذ لا يجوز بغير رضاه اجماعا  
قلت وعلى قياسه فافوقه لمفروض من لاسنان ان سمح به صاحب الانعام  
لا بد من دخول لاختلاف فيه كالثنية من لابل الرابعة والسديسة  
والبارز ما لم تبلغ الهرم او تكون بذلك في الاعتبار اذ في منزلة  
من الفريضة فتنع والله اعلم ٦

وَعَنْ حُرَيْرَاتِ الْمَالِ قَالَتْ يُمِّيُّ ارْدُ ۖ وَإِنْ يَرْضَ رَبُّ الْمَالِ لِيَاخُذْ فَلْتَوْمُ  
حريرات المال خياره وهو جمع حرزة بالمهلتين فالراى وقد نعى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رحمه الله اذ بعثه الى اليمن ولا تخش  
كرايم اموالهم الا برضاهم واذا رضى رب المال باخذ الكرايم فلا مانع لانه  
مماله ان يتقرب الى الله ربه ولهذا قال فلتؤم بضم التاء وفتح الهزة اي  
فلتقصدا بالاخذ للزكاة لانها افضل ثم اتى بتفسير الكرام فقال ٦

وَمِنْ ذِكْرِ الْكَرَّارِ وَرَبِّ الْبُؤْنَةِ ۖ وَأُولَاتِ حِمْلِ الْفُحُولَةِ وَالتَّيْمِ  
الكرار كجاد وزفا واخره الراء المهمله هو كبش الراعى يحمل عليه زاده وخرجه  
والربى بضم الراء المهمله وتشديد الباء الموحدة المقصورة للتانيث التي  
ترضع سخاها في قول ابى المؤثر اذ لا يجوز اخذها لانه فوق حقه وهكذا في قوله  
وفي قول اخر ففي الحديثه النتائج سواء كان معها ولد ها ولا واللبونة ايضا  
ذات اللبن والحديثه النتائج وهذه كالاولى ولهذا وصفها في البيت بانها  
اللبونة اي ذات اللبن كاللبون لان حديثه النتائج لبون غالبا ما لا تكن  
حدا واولات الحمل هن الخاض والعشار بكسر العين جمع عشار وكففسله  
وقد يقال خلفه كفرجه والجمع خلف فكيف الا انه امر لان ذوات الحمل  
للكل من الحيوانات ويجوز اطلاقه بخلاف الخاض والعشار والخالف للابل  
خاصة واختلف في اولات الاحمال فقل هي اسم جمع للوئث وقيل جمع

لا واحد له من لفظه وواحدته ذات والمذكر واحد ذو الجمع اولوا بضم  
 الهمزة في اولها من غير مد ومدها في البيت للاشباع وفي الشعر كثير الحمل  
 بضم الحاء معروف وهو الجنين والفحولة بالضم جمع فحل بالفتح كالغول قد  
 يجمع على فحال بالكسر وفحالة وهو يشتمل للتيسر غيره من المذكور المعدة  
 للضراب وفي لقاموس الفحل الذكر لكل حيوان والتيسر خاص بالغنم  
 او ما يشاكلها في النوع كالظباء والريم بكسر التاء المشناة وفتح المشناة من تحت  
 جمع تيمة بالكسر وهي المشاة العلوفة للذبح ويقال لها الاكولة والعلوفة  
 والطبيعة ايضا وهي تخفف من قها بالياء لسكونها وقيل التيمة الشاة  
 تذبح في الجماعة وقيل الشاة الزائدة على الاربعين حتى تبلغ الفريضة الاخرى  
 وبالاول فسر الفقهاء قول النبي صلى الله عليه وسلم في التبعة شاة والتيمة  
 لصاحبها كذا روى عن الخليفة الثاني رضوان الله عليه انه قال لسفين  
 بن عبد الله الثقفي حين بعته على صدقة الغنم دع لهم الرمي والمخاض  
 والاكولة والفحل واللبون وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ  
 في الصدقة هدية ولا ذات عوار ولا تيسر الغنم الا ان يشاء المصدق

كذا التيمي عن ذات العوار وللاولى سَعَوُا عَلَيْهِمْ ذَاتُ عَمْبِيْ لَهُمْ

العوار بفتح العين المهملة اقصم وقد تضم كذا في قيمس العلوم وتلثمها اللثام  
 ومعناه العيب كذا في لكتابين والاولى اسم موصول بمعنى اللذين المراد  
 بالذين سَعَوُا الى السعاة جمع ساع وهو الذي يبعثه الامام او من في  
 حكمه يسعى في القبايل لقبض صدقة الانعام وقد سبق في الحديث عن  
 امام الموجود صلوات الله عليه انه في عن ذات العوار الا ان يشاء المصدق  
 بفتح الصاد المخففة وكسر الدال وفيه ما يستدل به على انه اذا اراد المصدق  
 اخذها بخياره بدلالة الاستثناء لمشيئته وكذا في قول الفقهاء ان  
 اخذها ماله لا ما عليه وكذلك استاقه الناصر في قوله وللاولى سَعَوُا

لا يعلمهم وقد يعرف بالقراين ان المصدق ليس له التحير لذاته فياخذ  
 ويدع بمجرد ارادته وانما هو موكول اليه النظر في ذلك وعليه الاجتهاد لله  
 والعباد فان رأى الصلاح في الاخذ منها اخذ والا ترك وعلى رب المال  
 الالتئام بما فرض عليه وهكذا في كل موضع يقال فيه انه للسعاة وفي بعض  
 الآثار يؤمى الى ترك ما نهى عنه ومنع التكليف من اخذ ما ليس هو بمالك له  
 في الاصل فياخذ به رايه ولكنه في هذا الموضع ضعيف غدى للثابت فيه  
 من الاستثناء في الحديث والعياب عرف من ان يفسر الوصية كذا في القاموس  
 ومنه المهرم محركة وهو اقصى الكبر وعطفه عليه من باب عطف الخاص على  
 العام وهو فصيح وشاع في الكتب السماوية فصل العيب لفظ مجمل هو في  
 شموله جنس لما تحته من الانواع وكلها لا تعد وامن اصلين لان من مالا  
 دواء واما من الطباع وكلها لا تخرج عن ثلاثة احوال اما مغتفر لقلته  
 كالصحيح فلا يعتد به في العيوب واما عكسه فلا يجوز له في حال اقامته  
 النظر في الجحيتين فالساعي فيه مخير وصابط ذلك ان الداء اما  
 متلف كالقلب فلا وجه لجوازه او بالعكس كالعضاء الجائزة في الاضحية  
 فلا وجه لمنعه وما قارب احد الوجهين جاز الحاقة في الحكم به وما  
 توسط فالنظر للسعاة فيه فقد تختلف الاحكام في الداء الواحد قلة وكثرة  
 فشملة الاحكام الثلاثة من حيث تباين حالاته ولهذا ورد في الحديث  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحايا انه هي عن اربع العوراء البيت عورها  
 والعرجاء البيت عرجها والمرضة البيت مرضها والجفاء التي لا تبقى  
 ففي توصف العور والعرج والمرض يكون بئنا دليل على ان فيه شيئا  
 مغتفرا ان كان غير بيت وقد تنقسم العيوب ايضا الى حالات لاها اما  
 مضرة بنفس الدابة كالذبحة والجرب او تنقص من الثمن كالبترو والصلم  
 او من المنفعة كالحذ في الشاة اى يياس الضرع او طبع مضربا



بالمالك كالعتار والعصا وطبع منها في كحل الحليب ذو اللبن وكذا قبل فيما  
 تاكل الجبال طبع في مواضع الخاصة بالربط ولا تاكل النوى خاص بالبقر في موضع  
 هو طعامها الى غير ذلك من الاحوال التي تشاكلها فكله مما ورد الاثارة من العيون  
 فصل في تنوعها على ترتيب آخر هو ايسر من الاول فنقول العيب انواع فالنوع  
 الاول من الادوي والامراض وهي كثيرة فمنها العور وهو ذهاب رجل احد  
 العينين والعرج ان شملها والعرج والصلع والقمل سواع تدفن من ناو عن  
 وقيل القمل بالقاف والزاع سوء العرج وقيل هو مع دقة الساقة فلا يكون  
 قولا الابهام والعرج قد يكون خلقة او شئ يصيبه في الرجل فيخرج كالظلمع  
 بالطاء المعجمة ومنها العجف بفتح العين المهملة والجيم وهو في القاموس ذهاب  
 السمن وفي شمس العلوم هو الهزل الذي ليس بعدة وهو اثر العباد وفي قول بعض  
 الفقهاء ما يؤيد لقولهم انه الهزل الذي لا يبقى في الهزل المتلف اكثر القوا  
 انه الهزل المفرط وهو عجف وهي اجف بالمدة والجمع العجاف بالكسر جملا  
 على ضد وهو سمان ولم يستمع غيره ومنها الهرم وقد ضرب ومنها الحلال محرمة  
 والحاء المهملة وهو رخاوة في قوائم الدابة وقيل استرخاء في العصب  
 مع رخاوة الكعب في قول ثالث انه خاص بالابل ومنها الققد بفتح القاف  
 والفاء واخرها الدال المهملة وهو ان يميل خف البعير الى الجانب الايسر ومنها  
 العضد بفتح الضاد المعجمة بين المهملتين والاولى فتح وهو ذراع في اعضا  
 الابل ومنها حطمها ان لم يبارد بعلاج ومنه الضلاع بضم المعجمة داع في  
 قوائم الابل لمن مسير ولا من تعب كذا في القاموس ومنها الجذاع بفتح  
 الجيم وتشديد المهملة والمد للتانيث وهي يابسة الضرع وقيل  
 صغيرة الثدي مقطوعة الاذن وتجدد الضرع ذهب لبنه ومنها  
 الدبر بفتح الدال المهملة والموحدة وهو معروف ومنه في المثلها ان على الامس  
 ما لا في الدبر ومنها الذبحة بضم المعجمة او كسرهما مع السكون الموحدة

في الوجهين وبعدها الحاء المهملة وهو داء في الحلق يخنق فيقتل  
 ويسمى بالذباح بفتح الذال وكسرهما ومنها الذببة بكسر المهملة وسكون  
 الحزرة قبل الموحدة هو داء يأخذ الدواب في حلقها وقرحة ما بين  
 دفتي الرجل والسرير كذا في القاموس بلفظه والمشهور عند أهل  
 عمان انه الذببة طاعون الابل الغدة بالضم فاسم لكل عقدة في الجسد  
 وما قتلت ومنه في الحديث غدة كغدة البعير ومنه القلوب بضم  
 القاف وفي اخره الباء الموحدة داء يميت البعير من يؤمه قاله  
 القاموس وانا لا ادريه ومنها القرع بفتح القاف وسكون الالف  
 من المهملتين وهو جدرى الابل وان يكن منها الهرم فقد مضى  
 وبالجمل فالامراض كثيرة موضعها لمن اراد الاستقصاء لها  
 والمعرفة بها فالبيطرة وانما ذكرت منها ما عرفته من لسان العامة  
 واشتبهت اسفار اللغة او عثرت عليه حين المطالعة في كتب اللغة  
 مع تسويد هذه المبيضة فليُنظر فيه النوع الثاني تفرق الاتصال  
 وهو اما عام كالوبى والكسر والجراح والقطع مطلقا واما خاص باسم  
 او اسمين في لغة او في اكثر فسنذكر منه ان شاء الله ما فسر  
 اهل العقل والفضل فمن ذاك ان كسر احد قرني الدابة فعصب  
 بفتح احد المهملتين قبل الباء الموحدة او القرب الداخل فعصب  
 بالضاد المعجمة او القرنان فجم بفتح الجيم والميم او قطعت الاذن  
 فصلم بفتح المهملة وقد يقال له جذع او الاذان معا فسك  
 بتشديد الكاف بعد المهملة المفتوحة او الانف خاصا بالارنية  
 فشرم بفتح المعجمة قبل المهملة والاشجوع بفتح الجيم قبل المهملتين  
 وقد يقال صلم ايضا او شققت اذن المعزى فشرق بفتح المعجمة  
 وقبل المهملة بعدها القاف وقد يقال له شرم والناقاة كذا فعصب

بالضاد المعجمة قبل ومنه العضباناقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لقبها وليست كذلك او قطعت الشفة فجذع ايضا واليد فكذا  
 ايضا او ثقت لاذن ثقتا كبير مستدير انخرق بفتح المعجمة والقاف  
 بعد المهملة او قطع منها شيء فترك معلقا الى قدام فاقباله او الى  
 وراء فادباره او كسر الضرس فثرم بفتح المعجمة والمهملة او قطع  
 الذنب فبثر بفتح الموحدة وسكون المثناة من فوق وبهذا يفسر  
 ملهواه علي عن النبي صلى الله عليه وسلم امرنا النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان نستشرف عن الاذن والعين وان لا نضحى بشرقا ولا خرقا  
 ولا مدبرة ولا بتر او معنى الاستشراف في الرواية ان تتفقد ثناهما  
 لئلا يكون فيما نقص وعور وجذع اى نطلم ما شريفتين بالتام كذا  
 نشره بحر اللغة وفي حديث اخر يوجد في كتب الفقه ثمى النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان يضحى بالشروما والخرقا والمدبرة والجذعار المعف كما تقدم  
 النوع الثالث في لطباع والافعال كالذعار وهو الجفال والعثار و  
 هو النعس الانكباب والعضاض وهو النمش بالفهم عن نشره والربا  
 وهو البروك في حال السير والحراط وهو جذب الرسن مزيدا للمسك  
 ثم تمضى فتلك خمسة وضابطها في الوزن فعال بالكسر كالنفار و  
 يختلف في كونه عيبا يرد البيع به كذا في الاثر ومنها الركاض  
 بالكسر وهو الدفع بالرجل ونسا كالرجح او بالرجلين معا فالقبا  
 بالضم والكسرا والشماس بالكسرا ان منعت ظهرها الركوب وهو  
 خاص بالفرس واذلشتد جريها وقفت فالحران بالضم والكسرا و  
 خاص بذات الحافر والنطح معروف ففذا وبابه النوع الرابع ما استقيم  
 ينهما من اثر كوسم الدابة كذا جاء الاثر والنوع الخامس في الاطعمة  
 كالبقرة تاكل لنوى حيث طعمهم ذلك لا غير وهو الاغلب كذا

قيل وليقس عليه فهذه الأنواع الخمسة هي أصول العيوب ومنها يتفرع  
 ما شاكلها من أفرادها فانها تشتمل الكل مع اطرادها مسألة اعتبر  
 الفقهاء في الضحية ان يبقى ثلث العضو الذاهب من مثل القرن و  
 الاذن والذنب فاجازوها ما بقي الثلث والا لا وبعض لا يجيزها  
 في الاضحية ما لم يبق الاكثر صرح به في القواعد وقيل باجازتها في  
 القرن ما لم تبلغ المشاس جمع مشاشة بالضم وهي راس العظم الممكن  
 المضغ وقال آخرون اذا ادعى القرن لم تجزواثبت النهي فيها عن  
 الشرقاء والخرقاء والمقابلة والمدبرة فيشبه المنع من البتر اذا  
 ظهر التغيير في خلق الله منها وكذا الاذن فانه ليس بادنى من  
 الشرق والخرق مسألة وكما احاز في الاضحية فجوازه هنا  
 بالاختلاف وما منع ثم من صلباً وشرقاء وخرقاء وسكاء و  
 عضباء وثرماء وجماء وذن عاء ومقابلة ومدبرة ونحوها ففيه  
 النظر الى السعاة ها هنا وكل عيب رده البيع فكذلك حكمه لثبوته  
 عيباً وهذا الاجمال الغني عن التفصيل وما اخذ الساعي ولم يعلم به  
 بعيب ثم وجده فيه ولم يكن حادثة معه او صح ان العيب اذ هو  
 مع ربه فله رده به ان كان مما يراد البيع بمثله وقد اشبعنا القول  
 في هذا البيت لارادة التوضيح لان هذه المسئلة لم نجد لها مفسرة  
 كذلك في اثر والله الحمد والفضل

وَخُتِلَفَ فِي اخْذِهَا يَحْتَرَى بِدَحِيثٍ عِلْمُ الْعَبِيٍّ فِيهِمْ سَقَمٌ

معنى البيت ظاهر كلفظه والمسئلة المنظومة هذه اذا كانت لانها  
 كلها لا تصلح للاخذ لعيب فيها من سقم او غيره واكثر ما يكون  
 الشمول للاسقام الوبيّة المعدية كالقرح و  
 نحوه فما يؤخذ منها فالجواب اختلف اهل العلم من الفقهاء

في هذه المسئلة كاختلافهم في مسئلة السخال وقد تقدمت ولا باس باعادة  
 هذه فقيل يكلف صاحب الانعام ان ياتي للفرض بصحيحة كما  
 وجبت عليه ونحو هذا ويرى في كتب القوم عن مالك وفي قول اخر ان كانت  
 كلها جرها او مهازيل ونحوها اخذ الساعي منها واحدة كذا في قول اصحابنا  
 وبه قال الشافعي ويعقوب ومحمد الا ان محمدا قال ياخذ افضلها وقال الشافعي  
 ان تكون فيها صحيحة اخذها للفريضة وقد مضى من قول الشيخ ابي سعيد  
 رحمه الله ما يشاكل هذه المسئلة انه لا يبعد ان ياخذ الافضل منها والاسوط  
 وبالتقاسط وهاهنا تندرج ايضا مسئلة ثانية فاذا اتسعت العيون في النعم  
 الواحدة على انواع كثيرة فمنها عجاف وذات القرع وذات الجرب هكذا فكيف  
 الاخذ منها فالجواب ينظر السعاة في اخذون من افضلها في قول من اجاز ذلك  
 وكلا من اوسطها على القول الاخر وان اختلفت مادة كل نوع في نفسه الى مدى جيد  
 فمن اوسط الوسط على قيا هذا القول ولا يختص بنوع من نوع فالكل كالجنس الواحد  
 وعلى ما يرى من يقول بالتقاسط فان تكن بها تلك الانواع الثلاثة مثلا في اخذ  
 ثلث بحفا وثلث ذات قرع وثلث جربا وهكذا اما زاد في تفاوت كل نوع في نفسه  
 فلا بد من الرجوع فيه الى التوسط ولو بالقيمة فهو اعدل في التقاسط وانه ليكاد  
 يخفى الاعلى ذى بصر جم وعقل ثاقب فيحتمل التفاوت ان يكون في كل فرد من افراد  
 النوع ولو بلغت المائتين والتقاسط لا يكون مع التفاوت الا بقسط من  
 الكل ولو قل التفاوت ولو ثبت هذا لكان بالاولى ان يقال في الصحاح فيرجع  
 اليه فيها ولا قيل به تمت فاحتفظ بهذا البحث الغريب هذا قد تم لنا  
 بحول الله ما اوهر فاذكره في هذا الباب ثم نلحق به مسئلت وردة في الاثر  
 فيمن وجبت عليه شاة من الصدقة فاجرهما الى فقيرين او اكثر في زمان يحتمل  
 دفعها للفقراء ففي كتاب الاشياخ لا تجزى عنه الا ان يعطيها واحدا بلا  
 قسمة وقد نسب هذا الى سعيد بن قريش وفي قول اخر انها تجزى عنه

والضيق في قسمها وهو الصحيح وقد ينسب إلى سعيد بن قيس أيضاً والله أعلم

## الباب الرابع في الخلطة وأحكامها

وفيه فصول الفصل الأول في الخلطة التي تصح بها الزكوة في الانعام المختلطة

وَبِالْخِلْطَةِ الْجُوعُ حَلْبًا وَمَرِيضًا أَوِ الْمَاءُ وَالْمَرِيضَى مَعَ الْحَلْبِ الْقَسَمُ

الخلطة بكسر الخاء المجمة والشركة والعشرة سواء في الوزن والمعنى ولم يضبطها القاموس بذلك وإنما هي في شتمشال العلوم كذا لئلا يخلط بفتح اللام وسكونها أصله استخراج الحليب من النضج والراد بهما ههنا نفس الحليب لعدم اللبس إذا لا يجتمع الأهو والمريض بكسر الباء للوجه قبل مجيء وبعده ملة مفصل صيغ لظرف المكان من وضعت الغنم والفعل كضرب وكذا المرعى بفتح العين المهملة ظرف مكان للمرعى أو مصدر ومنه والمعنى ظاهر وأقسم بتشديد الشاء الشاء من فوق فعل ماض بورن افتعل من الوسم الذي هو العلامة أرغمت الواو في الشاء وهو بلا معنى أن المجتمع بتلك الحالة المذكورة متمم بضم الخاطئة المشار إليها في كتب الشرعية وهذا تمام المسئلة قوله ٤

أَوِ الْمَاءُ أَوِ الْمَرِيضَى أَرِ الْقَحْلَ مَعَهُمَا كَذَى الْحَلْبِ وَبِالْحَلْبِ كَوْنُهُ

السلم بحركة الخالص بغير شركة فيه ومنه ورجل سلم الرجل وبالي البيت ظاهر وعطف في البيتين بحرفنا والعاطفة للتفصيل بيان الاختلافات الواردة في هذه المسئلة المنظومة في البيتين وهي هذه مسئلة اختلف العلماء في تحديد الخلطة التي بثبوها تجب الزكوة في الانعام المختلطة لاثنتين ناكفر وسنورد أقوالهم فيها مستوفاة كما هي في البيتين أن شاء الله فالقول الأول ثبوت الخلطة إذا اختلقت الانعام حوالاً كما ملك في الحلب والمريض وفي علم عبارة أخرى والمربوط وكلا العبارتين مما ينسب إلى كتاب أبو جابر رحمه الله والمعنى متقارب سواء قلنا لم نعد اختلاف إلا أن المريض عام من الربط بالطاء المهملة مع فتح الموحدة وكسر هاء في هذه والربط كناية عن الربط



هو الشد بالحبل يختص ما اختص به والمرىض للكل القول الثاني من البيت  
 الاول اذا اجتمعت في ثلاث خصال قامة وهي المرعى والحلب والماء وبدونها  
 فلا خلطة والقول الثالث ان الماء وحده يكفي مع الحليب اذا اختلط وفي قول  
 رابع اذا اختلط المرعى والحلب ولا يعتبر الماء وفي قول خامس اذا اجتمعت  
 الاربعة الماء والمرعى والفحل والحلب وبدون ذلك فلا وفي قول سادس اذا  
 اجتمعت في الحلب ولو واحدة فهي مجتمعة ويخرج فيها قول سابع اذا اجتمعت  
 الشروط كلها وهي خمسة الماء والمرعى والماء والفحل والحلب والرابع مزاجين  
 يفهم من لفظ البيت قلت من تعلقهما بالاول الشطر الثاني منه وهو قوله  
 لدى الحلب فان قوله اول الماء والمرعى كلام غير تام الا ان يتعلق بما بعده ويجوز  
 جعلهما معطوفين على البيت السابق فانه قال فيه هناك مع الحلب الماء  
 والمرعى وحده مع الحلب السابق فهو قول آخر وكل هذا ظاهر وما اشترط  
 الحول فقد وقع في الفصل الثاني من النظم

وما روى عديم الحليب فالتخلط حكمه	كما الحلب فيما راسيا يرسل ويجم
----------------------------------	--------------------------------

الرسول بكسر الهمزة هو اللبن كذا في الشمس وزاد في القاموس رانه  
 اللبن ما كان فكاؤه يعنى الحليب وغيره والديم بكسر الهمزة وفتح الشين  
 من تحت جمع ديمة وهي دفعة المطر واستعارها الحليب والمنظوم في البيت  
 هذه المسئلة وهي الانعام امان ذوات الحليب فقد مضى ما فيها من  
 قول وامالا ولو عرضا كالجذء اراضالة كالتبوس فمذا القول في حكمها وهو  
 ان غير ذوات الحليب يعتبر فيها الاجتماع بالماوى كما يعتبر في غيرها  
 اجتماع الحليب فيخرج فيها من الاقوال نحو ما مضى ان شئتم بتفصيل  
 ولو تكرر فاستمع لها فاوطا اذا اجتمعت في الماوى فهي خلطة وثانيها  
 باجتماع الماوى والمرعى وثالثها اجتماع الماء والماءى والفحل ورابعها الماوى  
 والمرعى والماء والفحل

وَابْعَدَ فِي التَّوِيلِ مَنْ قَالَ إِنَّهُ بَدُونَ الْمَشَاعِ الْخُلُطُ قَدْ بَادَ وَأَضْمَرُ

بَادَ وَأَضْمَرُ مَذْهَبٌ وَأَنْقَطَعَ وَهَذَا الْقَوْلُ شَائِعٌ عِنْدَ صَاحِبَانَا وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ  
الموصلی وردده اکثر الفقهاء لانه معارض للرواية الثانية عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية وقالوا ان الاخذ  
من المشاع اخذ من مال الجميع فلا فائدة للتراجع بينهما قلت ويمكن ان يجاب  
عن هذا الاعتراض بانه كان على قول ان الزكاة شريك في الغنم والابل  
او البقر حيث يخرج زكاة كل من نوعه مع وجود الفرض فيه فيصح ولا يجب  
ذلك ان قدرت في اللذمة وحيث لا تجب القسمة ولو على قول لو حث  
وجب الاخذ من غير نوعها مطلقا كالشيء في الابل او الصبيحة من المزرعة  
او الكبيرة في الصغار والسنة المعينة يشتري اذا توجب في المال ونحو هذا  
القطر كما جاز فيما سبق من الاقوال فكانه يخرج فيه تاويل الرواية على الصواب  
مع ثبوت الخلطة في المشاع وان لم تجده مفسرا كذلك فانه بحث غريب  
ولكن القول الاول في الخلطة هو الاشهر والاصح والاضرب فليست

## الفصل الثاني في حكم الخلطة

وَبَيْنَ الْخَلِيطَيْنِ التَّرَاجُعُ بِالسَّوَاءِ إِذَا الْخُلُطُ حَوْلًا ثُمَّ تَفَرَّقَ زَيْمٌ

الخليطان هما الشريكان والسوافتح السين مع المد وقصرها في البيت لضرورة  
الشعراين فصيح ومعناها العدل والزيم بكسر الزاء وقع المشاة من تحت  
جمع زيم بالكسر وهي الفرقة والقطعة واقلها من الابل بعيران او ثلاثة وأكثرها  
خمسة عشر فيما قيل والمراد بها هنا الفرق ليعم الابل وغيرها كما قال كعب  
بن زهير سم العجايات يتركن الحصى زيمًا وقد نظم في البيت مسئلتان  
المسئلة الاولى قوله اذا الخلط حولًا لثرفيه ولالة على ان الخلطة اقل من جو  
لا يعتبر في الزكاة حتى يتم الحول الاعلى قول من لا يشترطه في زكاة الانعام  
كا بن عباس المسئلة الثانية التصريح بالتراجع بالسواء بين الخليطين

الفصل الثاني  
في حكم  
الخلطة



اذا اخذت منهما الزكاة وفي هذا الشرع عقد الحديث المشهور بلفظه وهو  
 قوله صلى الله عليه وسلم وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسنة  
 الا ان لفظ الحديث ايسر ومعناه اصرح لانه والا فصح كما هو اللائق  
 بمقام من اوتي جوامع الكلم صلوات الله عليه والتراجع من الخليطين ان  
 يرجع بعضهما على بعض بالسواء اي بالقسط والعدل بمقدار ما عليه بلا  
 زيادة ولا نقصان وقد تكرر ذلك غير مرة وان شئت التمثيل به هنا  
 قصة اخرى فاما لها مائة وعشرون شاة بين ثلاثة لكل واحد ربعون  
 فعلى كل واحد ثلث شاة او هي بين خليطين احدهما ثمانون فعليه ثلثا  
 شاة وعلى الاصحاح الاربعين ثلث شاة او سبع جمال بين اثنين لاحد  
 اربع وللثاني ثلاث فعلى صاحب الاربع اربعة اسباع الشاة وعلى الاخر ثلثة  
 اسباعها وعلى ذلك فليقسر فحسب التقاروت في الانعام قلة وكثرة يكون التراجع  
 بينهما في الماخوذ بحسابه ولو لا احدهما تسع عشرة شاة ومائة شاة و  
 للاخر عنده بحكم الخلطة شاة واحدة فعلى صاحب تلك الشاة جزء من مائة  
 وعشرين سهما من شاة وهكذا باطراد في سائر الانواع والله اعلم

وَلَوْ أَنَّهُ تَأَنَّى وَتَذَهَّبُ تَارَةً ۖ بَلَا قَصْدَ تَفَرُّقٍ فَمَا الْخَلْطُ مُحْتَمَلٌ

لفظ لبيت ظاهر ومعلوم ان الحيوانات مختلطة بالاختيار فاجتماعها بالاجسام  
 في موضع على الدوام كالمعتز وهذا الكلام فيه وقد سبق ان العبرة فيه  
 بالماوى ونحوه ولكن ما قد تفترق ايضا لاسباب تعرض لها كالابل العوامل  
 فاما قد تفترق في الاعمال ولو بالاسفار وربما تمر عليها كذلك ايام وقد  
 يتكرر ذلك عليها وفي كتاب ابى جابر مالفظة فان كانت منها تذهبا ليا  
 في سفر يسفر عليها وتترك لبعض الاسباب ترجع الى ذلك المرض المعروف  
 على هذا مجتمعة وليس ذلك مما يفرضها انتهى وقولنا بلا قصد تفرق  
 لبيان ان اخذها ليس بمعنى ترك الخلطة والاعتزال فان ذلك

ما تنصرف من الخلطة به على حال والمجتم بضم الميم وسكون الجيم وفتح اللام  
من فوق فاللام معامفتل من اجتمه اذ اقتطعه يعني ان الخط بذلك  
لا ينقطع بل هو باق على حاله **الفصل الثالث في الخلط** ✓

ولا يثبت الخلط من غير مسيل **أَوْجِبْ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِحُرِّيَّةٍ مِنْ حُكْمِ**

لفظ البيت ظاهر وهم في ثبوت الخلطة التي تجب بها الزكاة على الخلط  
شروطا وهما ان يكون الخلط مسلما فلا خلطة لعنصر في او يهودي او صليبي  
او مجوسي ومشارك وثانيها الحرية فلا خلطة لعبد مملوك ثم لو اذن السيد  
جازت لانه هو الخلط حينئذ، ولين كان العبد في التسمية والمجوسى  
الاحكام عليه فيتمثل انواعا ونحو نجرى على النمط الاول فنقول ثالثها  
البلوغ فلا خلطة من صبي لو يتيما ورابعها العقل فلا تثبت من مجنون  
وخامسها النطق فلا تثبت من اعمى وهو الاخرس وسادسها الرضى لا تثبت  
فلا تثبت من مكره ولا مجبر وسابعها الحضور والتصرف فلا تثبت على مفقود  
سائبا اختلطت اناعام ما بانعام الغير ✓

وَبَعْضُ أَهْلِ الْخِلَاطِ مِنْ أَوْلِيَاءِ مَنْ تَوَلَّى عَلَيْهِ كَالصَّبِيِّ رِىَ الْبَكَمِ

البكم محركة فقد ان العقل والنطق خلقه وهما والبصرا ايضا وباقي  
لفظ البيت ظاهر المسئلة المنظومة في البيتان وفي اليتيم او الا  
بكم او الابكم او الصبي والغايب والمفقود الذين لا وليا لهم او من ناب  
عنهم التصرف في مواهم كالوكيل والوصى المحتسب المجازى الوكالة او  
الوصاية او الاحتساب فمن خالط هؤلاء بانعام المحتسب له بفتح السين  
او المستوصى له او المتوكل له بفتح الصاد والكاف ايضا من صبي وغيره  
نقد يختلف في ثبوت الخلطة من هؤلاء لوجوب الزكاة فيها والشيخ ابو سعيد  
رحمه الله يحجه جواز الخلطة واخذ الزكاة من الجميع والله اعلم ✓

**الفصل الرابع في الخلاط والوراط وحكمهما**

المسئلة المنظومة

الفصل الرابع

وَكُلَّ خَاطِطٍ أَوْ رَاطٍ لِأَجْلِهَا ۖ فَمَنْ سَوَّلَ اللَّهُ بِالْحَجْرِ فِيهِ عَمَّةٌ

الخلاط جمع للمفترق من الانعام والوراط تفريقا يجمع منها والضمير في لا  
جلها عايد الى الصدقة اي المنهي عنه من الخلاط والوراط خاصة لاجل  
الصدقة اما لو فرض غير هاجيت لا دخل فيه للصدقة فلا كلام والحجر  
مثلية المهمة الاولى والنجيم ساكن هو المنع وضبط الخلاط والوراط في الوزن  
كتاب وحرر فهامهمة الانحاء الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كسب الى الاقيال والعباهلة من اهل حضرموت وفيه في التبعية  
شاة والتمية لصاحبها لاخلط ولا وراط ولا شناق ومن اجبى فقد حُرِّجَ  
وكل مسكر حرام وفي حديث اخر متواتر في الصحيح الثابت عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين متفرق ولا تفرق بين مجتمع خشية  
الصدقة والمعنى واحد واما التمثيل فلا باس ان نقسمه في مسئلتين  
المسئلة الاولى الخلاط المنهي عنه اما الساعي واما صاحب الغنم فهو  
يحمل المعنيين وكلاهما سائح صحيح مثاله ثلاثة لكل واحد منهم  
اربعون شاة وليسوا بخلاط فان خلطوها لتكون الزكاة على الجميع شاة  
فهو الخلاط المنهي عنه فزوال الموال ومثاله ما ينهي عنه الساعة كالاثنتين  
لها الكل عشرون ذولا خلطة بينهما فالجمع بينهما بالوجوب الصدقة هو  
الخلط المنهي عنه المسئلة الثانية في الوراط وكذا هو من وجهين ايضا  
كالاولا احدهما من جهة الساعي ثلاثة لكل واحد منهم اربعون شاة فاذا  
جاء المصدق ومن منها واحدة في موضع خشية الصدقة كذا يوفق  
منها عشر اشد صاحب عشرين وما جرى هذا الجري وبهذا قدم لنا  
هذا الباب بحول الله مستوفى بتفصيله من اثر الاصحاب ولم نذكر ما فيه  
عن غيرهم كما اسلفناه في الكتاب فلا باس ان نذكره من بعد ان شاة  
الطالعة فيه من اول الباب فنقول فصل اخر مؤخر تحت الباب وفيه

الخلاط

الصدقة

الحجر

التمية

الساعي

الغنم

الزكاة

الساعة

الوجوب

الوجهين

الاصحاب

الطالعة

الفاصل

مسائل المسئلة الاولى فيما تنبث به الخلطة قال الشافعي اذا راحا وسرجا  
وسقيا معا واختلطت فحولها فمما خلطان وفي قول الاوزاعي ومالك بن ابي  
ويحيى بن سعيد الانصار اذا جمعهما الرعي والفحل والمراح واختلفوا فيها اذا افرق  
في شيء من هذه الحصال فقال الشافعي اذا افرق في خصلة ما بطلت الخلطة  
وقال مالك ان فرقها البيت فمما خلطا وفي قول طائفة من ائمة المالكية فلا  
خلطة وقال ابو بكر وهذه غفلة اذ غير جائز ان يتراجعا بالسقوية والمال بينهما  
لا يعرف مال احدهما من صاحبه المسئلة الثانية في حكمهما قال في كتاب الاشراف  
واختلفوا في الرجلين يكون بينهما الماشية وليس لكل واحد منهما مال الا لو كان  
منفردا غير خلط وجبت فيه الزكاة فقالت طائفة لازكاة عليهما هذا قول  
مالك بن انس وسفيان الثوري وابي ثور واهل العراق وكان الشافعي يقول  
عليهما الزكاة وبه قال الليث بن سعيد احمد بن حنبل واسحاق بن راهوية  
قال ابو بكر الاول اصح انتهى بلفظه المسئلة الثالثة ومن كتاب الاشراف ايضا  
بلفظه اختلف مالك والشافعي في رجلين بخطان ماشيتين ما قبل المحولتين  
او ثلاثة فقال مالك بن كيسان زكاة الخليط وكان الشافعي يقول لا يكونا خلطين  
حتى يحول حول من يوم اختلطا انتهى بلفظه ايضا وفي هذه المسئلة تعارض قضا  
في النقل لان في المسئلة الاولى عن مالك والثوري انه لا تجب الزكاة بالخلطة  
حتى تجب على كل واحد في ماله وبالعكس عن الشافعي وهذه عكس الاولى فيما لا نذكر  
ايهما الصحيح فان يكن من النسخ فسنطالع فيها ان شاء الله فان وجدنا اصح  
منها انتبتناه ان شاء الله المسئلة الرابعة من الكتاب ايضا واختلفوا  
في الرجلين احدهما مكاتب او معتوه او صبي الاخر حر بالغ عاقل فقال الشافعي  
لا تكون صدقة الخطاء الا ان يكونا مسلمين وان خالطنا نصريا ومكاتبيا  
صدق صدقة المفردة وفي قول ابى ثور اذا خالط المكاتب وجبت فيه  
الزكاة وحكى عن زكوي انه قال لا شيء انتهى بلفظه وقلت والمكاتب

المسئلة الاولى

المسئلة الثانية

المسئلة الثالثة

المسئلة الرابعة

عند اصحابنا في حكم الحرية فهو كغيره من الاحرار وكفى وباقي معاني المسائل يستدل عليه  
 بما مضى المسئلة الخامسة في الخلاط والوراط وكذا نورد هاتهما في كتاب الشرف  
 قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعد ذكره صدقات  
 الابل والغنم لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وثبت  
 ذلك عن عمر بن عبد الله بن ابي طالب عبد الله بن عمر واختلافوا في معنى  
 قوله هذا وكان مالك بن انس يقول انما تعبد بذلك اصحاب الماشي فيطلق الغنم  
 لكل واحد منهم اربعون وقد وجبت عليهم الصدقة فاذا ظلمهم المصدق جمعوها  
 لئلا يكون عليهم فيها الاشاة واحدة فهو اعن ذلك وبه قال الا واعي بمعناه  
 قال الثوري وفيه قول ثان وهو الذي يحوي المصدق وارباب الاموال لا يفرق  
 بين ثلاثة في عشرين ومائة خشية اذا جمع بينهم ولا يجمع  
 بين متفرق ورجله مائة واخره مائة شاة وشاة فاذا تركا على افرقهما  
 كانت فيهما شاتان واذا جمعتا كانت فيهما ثلاث شياه والخشية خشية  
 الوالى ان تقل الصدقة وخشية رب المال ان تكثر الصدقة هذا قول الشافعي  
 وقال ابو ثور وابو عبيد في قوله لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع  
 على رب المال وعلى الساعي وقال النخعي لا يفرق بين مجتمع يكون للرجل عشرين وثلاث  
 شاة ففيه شاة فاذا فرقت اربعين ففيه ثلاث شياه وقوله لا يجمع  
 بين متفرق والرجلان بينهما اربعون شاة فان جمعتا كان فيهما  
 شاة فان فرقتا لم تكن فيهما شاة وكان احمد بن حنبل يقول في رجلين  
 لكل واحد منهما اربعون شاة ان بعد ما ينسهما فاعلم ما شاتان كان احدهما اربعين  
 البصر وان كان له بعد اربعين شاة وبالكوفة عشرين شاة  
 فلا شيء عليه لانه لا يجمع بين متفرق قال ابو بكر لا يحفظ هذا عن غيره انتهى  
 وبما قد قلنا الغرض من الابواب والمسائل التي في هذا العلم الشريف  
 هي امات الكتاب اللاحقة في ذكر اسنان الانعام ومناسبة ذكرها بعد

الخامسة  
 المسئلة

٩٢

تأمل

هنا بياض بالاصل

في  
 الاصحاح  
 من  
 كتاب  
 الانعام

هذا العلم المورع في الكتاب غير خافية على من ابصر من اول الباب واما التحقيق  
 الفقيه اليها فاصغر اظهر من ان ينكر واشهر من ان بالنعريف يذكر لانه  
 بالجملة من باب عظيم موضع لاربعة اصول غير الفروع وعسلان ناتي بطرف  
 منها كالشهادة على ما ادعيناه من توقف الغرض عليها في هذا الباب ولكن  
 على طريقة التنبيه من دون استقصاء ولا اطنا بالاصل الاول لزكاة  
 وقد مصنت في هذا الكتاب مشروحة وكفي الاصل الثاني ايضا بالجمع فحجة  
 كسجية وسجاياما الاضحية بفتح الهزرة وتشديد الياء لجمعها اضاعي كراسي  
 وفي قول ههنا لفقهاء ان الشئ من المعز والضان يجوز ان في الاضحية ولم يختلفوا  
 في الاجتزاء ما بينهما علم واختلفوا في الجذع من الضان فلجازه قوم اذا كان سمينا  
 قارحاهو المشهور ولا يتعري من قول فيه كما في الملاق عبارة صاحب الدعايم  
 وتصريح شارحها بذلك كما مر واما الابل فاختلفوا في ابدنة التي تجزى  
 عن سبعة فقيل هي الجذعة من الابل البقر قيل بل الثانية منها وكانه  
 الاشهر وفي قول ثالث فالثنية من الابل والرابعة من البقر قيل ان الجذعة  
 من الابل كالثنية من البقر عن خمسة والحقة من الابل كجذعة البقر عن  
 ثلاثة ومادونها في النوعين مما اتم السنة فصاعدا فعن واحد كما اجزى  
 منهم عن الأكثر فيجزى مادونه من فرم كالبدنة من الابل البقر تجزى  
 عن سبعة اربعة او ثلاثة او واحد ولا تجزى عن زوج كاتنين اربعة  
 وقس ما يرها والله اعلم الاصل الثالث الهذيل وهو في الحكم كالضحايا والاراء  
 سواء وان قسمت الى واجب في الحج كهدى لمتعة والمحصن المجزأ كرم الصيد  
 والنجور والشعر او غافلة لمن تطوع لله فبر فليس لها من التقسيم موضع  
 الاصل الرابع الدية الكبرى فمادونها من دية اوارث ونحوه فنحصل  
 ما تيسر من ذلك في مساليد المسئلة الاولى الدية الكاملة وهودية  
 القتل للذكر المحرم المسلم وان كان القتل ليسر يذكر فانما هو انشؤ له نصف

المسئلة  
 الاولى

الدية او ضئ في مشكل فثلاثة ارباعها وغير المحر هو العبد وديته قيمته لاخير  
وغير المسلم هو الذي سواء الكتابي وغيره فان كان القاتل في ذكر اقله ثلث الدية  
ونصف هذا للذمية الا انى وهو سد من الدية وثلاثة ارباعه للخنثى  
وهو ربع الدية الكاملة وفي قول اخر فدية الذي ثمانى مائة درهم للذكر  
فالانثى والخنثى بحسابهما وهذا قد عرف ان الدية المشروعة ستة  
انواع فالكاملة وثلاثة ارباعها ونصفها وثلثها وربعها وسدسها ولا سبع  
لها الا الغرة في الجنين ولا ثامن الا القيمة في العبيد ولا تاسع لها في طلق  
الان زواج البشيرة وان انقسمت الى ثلاثة انواع بين ذكر وانثى ومشكل  
الى الستة الانواع ايضا يكون الجنين مسلما او ذميا فذلك من المتفاريع العترة  
فلا يعتد به في الاصول هاهنا لانه شئ اخر قائم بذاته ليس هو من هذه  
الدية شئ كما لم نعتد بالقول الاخر في اهل الذمة وان كان اصلا في باب  
لكن على تقديره فكانه خارج ايضا عن معنى التعلق بالدية الاسلامية  
الحكم اخر كالقيمة في العبيد وعلى قياده فتكون الدية في المسلمين خاصة  
وما احق بالمشارك بالعرض عن المقايسة بينه وبين اهل الاسلام بجامع  
بينهما لكن الاول اشهر ولم يتعرض للذكر ما يجب في القتل من قودا وغيره  
افليس الغرض هاهنا الاكتشاف لحجاب علميتعلق بهذا الباب العجاف من  
نوع علم الشرعية للمستطاب المسئلة الثانية ثبت عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فله قال لدية مائة من الابل قديوجلا يضاني بعض اثار  
المسلمين ان الخليفة الثاني رضوان الله عليه قد ضرب لدية على كل  
نوع ما في يده ويقدر عليه من الاصناف الخمسة الابل والبقر والغنم والذهب  
والفضة فقتيل هي مائة من الابل وضعفها من البقر والغان من الغنم  
والف دينار وعشرة الاف درهم وقد رها بعض المسلمين باثنى عشر الف  
درهم وفي قول ثالث ففى بالنظر الى قيمة الابل الى غلايها ورضيها على



ان في قول من عدد ما بما في رايه من مبلغ الدنم والذهب لم نجد من صرح فيه  
 بزيادة تضعيف العمد على خطأ كما لا تعلم لهم قولاً بالتساوي بينهما في الانسان  
 اللهم الا ان يخرج في الاول على قياد راي من قال بالنظر الى قيمة الايل ولا بد  
 ان يخرج بينهما اللبون في القيمة فليعتبر وعلى هذا القول باثني عشر ألف  
 درهم في العمد وعشرة الاف في الخطأ لكان في القياس سديداً وقد خرجنا  
 عن هذا المقصود فلنرجع الى ما نحن بصدده من بيان قسمها على الانسان  
 المسئلة الثالثة في قتل حر مسلم غير جلال الدم مائة من الابل كما سبق  
 من قسمتها في العمد على ثلاثة فحسمها ونصف الخمس من بنات اللبون  
 ومثلها من الحفاف وخمسها من الجذع الى البازل عامها كلهن اناث لا ذكر  
 فيهن ونزاد الشيخ ابو المؤثر شرطاً اخر وهو كونهن خلفات اى حوامل  
 وبعضهم لم يذكره شرطاً فكا هما قولان وتفسير هذا التقسيم ثلثا ثوب  
 من بنات اللبون وثلثا ثوب من الحفاف وأربعون من خمسة اسنان تقسم  
 ثمانية من كل الجذعة والثنية والرابعة والسديس والبازل واما  
 شبه العمد ففيه ثلاثة اقوال احدهما انه كالعمد فله حكمه في الدية و  
 غيرها حتى القود لان ما اشبه الشيء فهو مثله بالاجماع وثانيها يقسم  
 بالارباع خمساً وعشرين من كل بنات المخاض وبنات اللبون والحفاف  
 والجذاع وقالها في التجربة كذا لكن تقسم الجذاع فيه احماساً الى خمسة  
 الانسان من كل سن خمس من الجذاع والثنيا والرباع والسديس والبازل و  
 اما الخطاء فيقسم فيه بالاحماس عشرين عشرين من كل بنت مخاض وبنت  
 لبون وابن لبون ذكر وحقه وجذعة والله اعلم فصل في نجد في البقر والغنم  
 تفصيلاً لما مضى من يحمل القول فيهما كما هو على اجماله في الدعايم وغيرها  
 عندي ان في آثار الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما يستدل به على الحاق حكم  
 البقر بالابل للثابت من قوله في باب الزكاة ان البقر ولو لم يات في النحر



ولا يصح فيها خبرها جاز عند أهل العلم بدين الله إلا أن تلحق بالآبل في  
 حكمها الثبوت استوائهما في كتاب الله تعالى باستواء الضان والمغز فيه وإذا  
 ثبت هذا مع أحكام التساوي بينهما في الهدايا والضحايا والزكاة ففيه ما ينادي بفتح  
 المقال عن لسان الحال من كان من أول الآبل بابا طرد العلة في هذا الباب وتسوية  
 يسة بينهما في هذه الأسباب فانها كلها بعضها من بعض فلا يخرج لكل منهما ما عاين في  
 البعض إلى تخصيص بدليل لا يخصصها هنا فوجبه العموم فيها كالظاهر للعيان لا يكاد  
 ينكره إلا من لا فائدة في خطابه فليظفر فيه وإذا ثبت هذا في البقر وقد تقررا في الدية  
 التامة فمنها ما يتان فصصة قسمها على هذا في العمد ستون من الجذاع وستون من الشيا  
 وثمانون من الرباعيات إلى بالغ أعوام ثلاثة أي تقسم الرباعيات وما بعدها بالآخافسة  
 عشر من كل سن من الرباعيات والسديسات وبالغ عام وعامين وثلاثة ثم كوهن  
 الكل أنا تاشط معتبر كما في الآبل هل يلزم كوهن من أولات الاحمال فيخرج فيها  
 القولان وتقسم في شبه العمد الرباعيات إلى خمسين خمسين من كل تباع والجذاع  
 الشيا والرباع وكوهن أنا تاشط في الكل كما في الآبل وهل يلزم قسمة الرباعيات بالآخاف  
 إلى بالغ أعوام ثلاثة قولان من تفسير القسمة في قول من أوجبها في عشرة عشر  
 كل الرباع والسديس والمبالغ عاما وعامين وثلاثة وكوهن أنا تاشط معتبر كما  
 مر في قول آخر فهو كالعمد وقد سبق وأما الخطا فلا خلاف في قسمة أحاسا إلى أربعين  
 كل التباع والجذعان أنا تاشط ومثلها ذكرنا من الجذاع ومن السديس أنا تاشط  
 الرباع وقد تمت لما يتأصل آخر وأما الغنم فلا يحضر فيهما شيء من الآث ولا يصح  
 ولا يخرج معتبر فأنافها ناظر وعنها سائل ولها من الآث ما طالع إن شاء الله  
 وأنها لا تعدو على حال عن وجهين لتعارض الشبه فيها من أصليين لكن الجزم فيها  
 بجرهما أو بأحد أحدهما فقد تعارض فيه النظر في كليهما لا يتعد من  
 الضوا وأني عرمت على ترك المقال عليها في هذا الموضع لعسى أن يفتح الله  
 ذلك في محله والله أعلم المسئلة الرابعة في كشف لقياس على الأسنان

فيها يصح ذلك من أول إشراج في عمدا وشبهه أو خطأ كالبعير في الأرض الباضعة من  
 موخر راس المسلم الحر ومقل راس المسئلة الحرة أو وجه الذمية المتخني بغيران  
 في المصلحة من كل هؤلاء على الترتيب في غيرهم بالحساب مع اشتراط ما يتم الرجعة  
 طولاً وعرضاً في كل ما ذكر لأن ما زاد أو نقص في كل بقسطه وضابط ذلك أن يعطى  
 الوسط من الأسنان المملوكة في الدية الكبرى هكذا في قول هل الفقه والفضل  
 ولا يستقيم غيره لخروجه عن دأيرة العدل في الفضل البعير في الخطأ بحكم ابن  
 لبون وذكر لأنه الوسط بين بنت لبون وحقه وقبلها بنت مخاض وجذعة <sup>البعير</sup> وذات  
 في الخطأ بحكم فيها بنت لبون وحقه أو بنت مخاض وجذعة فالأولان هما ما يليان  
 الوسط والاخران هما الطرفان الأدنى والأعلى وكل ذلك وسط لا يجوز بنت مخاض  
 وبنت لبون لأنهما انقصا أدنى ولا حقة ولا جذعة لأنهما اشرف وأعلى وقس  
 وهكذا ولو قيل من كل من بقسطهما كان وجهها يخرج في العدل لما ثبت في البعير  
 من العمد ثلاثة اعشار ومن بنت مخاض مثلهما من بنت لبون خمس ومن المخاض  
 من أربعة اعشاره من كل من الجذعة والثنية والرابعة والسديس البازل  
 فذلك هو البعير الكامل ما لها من شرط فهو هاهنا بعينه ومثله شبه العمد  
 على قول من بالعمد للحقة وفي قول من يقسمها بالارباع فالبعير نصف بنت مخاض  
 ونصف جذعة أو نصفه من بنت لبون وشرطه الاخر من الحقه فيها سواء  
 كما تقدم وعلى قول من يوجب قسمة الجذاع بالاعشار البازل عامها فيجب على  
 قياده ان يكون شرط البعير من بنت مخاض عشرة بضم العين من الجذعة وعشر  
 من الثنية وعشرين من الرابعة وعشر السديس عشر البازل لعامها وقس هكذا فيما دون  
 البعير أو ما زاد عليه المسئلة الخامسة اعلم ان ما ثبت له في الأرض بعير فكذلك  
 يصح عنده ان يكون له بقرتان وهما من السور الترتيب في القياس ان صح ما يتوصل  
 فيه ما من النظر مثل المال بل حذو النعل بالنعل لا يصح ان يجوز ذلك في الدية  
 الكبرى فيمتنع فيما يخرج منها من اجزاؤها وتقاريفها التي هي بعضها ان كل فرع يرد

المسئلة  
 الخامسة

بالحكم الى صلوه الكلي الشامل على جزئياته جزئيا لك من جملة وعلمه من علمه فانه الحق  
الواضح الذي لا ريب فيه وما ثبت من هذا البتة فعلى تجرؤ يكون الحكم في الغم لا تنحى العلة  
فيها على سواء في العدك بما مضى يستدل على علاقة مسايل الدماء جزئيا واكلها  
من دية قتامة فاذنهما بهذا الأصل الشريف الذي هو معرفة الاسنان الموضحة  
الحكمة بالبرهان لم نتعرض لذكر هذا العلم هاهنا لقصور الباع عن الخوض في تعرجه  
الذي تكاد تغرق فيه سفان العقول الامن الموفقين من اهل العلم الراغبين ثم لا محل  
ها هنا للذكر وانما تعرضنا للذكر لئلا يخرج منه كشفنا ادعياءه من شرف هذا الباب  
وتعلق كثير من الاحكام الشرعية به اصولا وفرعا وهذا انما للنظم المشار اليه

وَوَدَّكَ فِي الْاَسْنَانِ مِنْ يَوْمٍ وَجْهًا | اِيَّاهُ مَقَامُ هَكَذَا اَعْدَتْ لَهَا وَسَمًا  
والوضع بالفتح وبضم كالوضع بالضم الولادة وبالي البيت ظاهر ومعناه هاتك لما قال مرتبا  
في الاسنان اسنان الانعام مذيوم توضع المحيثة ينتمى الى العدك هكذا علم الى كل علم له  
الاسم يعرف به على الترتيب اما بالتسمية فقط واما رتبة مع العدك كما ستجد فيما يات  
ان شاء الله من هنا تقسمه ان شاء الله الى ثلاثة فصول الفصل الاول اسنان الغنم  
فِي الشَّاءِ جَذَعٌ ثَنِيَّةٌ | رُبَاعٌ سُدَّيْسٌ سَالِعٌ سِيَّاهُ الْاَتَمُّ

الشاء بالهمزة جمع شاة وقد تجمع على شياء وشواه بكسرهما وجمع اخر وقد سبق ان الشاة  
تطلق على الضأن والعز معا وهي بالعز اعرف عند اهل عمان كما في قصيد ابن هاشم الطبيب  
وبالضأن قيل لغة الجاز والراء في البيت شمر لها في التسمية لاستوائهم احكاما كما سبق فالجذع  
والجذع بكسر الجيم منه جمع جذع بالفتح وهو المذكور اوله والمزك في القاموس الشمس والانثى  
كشها والجمع اعنق وعنوق الضم ومنه المثل ان العنق بعد النوق يعز في الضيق بعد المسعة  
واختلف في الحفرة فقيل فوق العناق وقيل ونها وقيل ابلغ اربعة اشهر في قواكل استغنى عن الرضاع  
وقيل اعظم واستكر شرا ما ولد الضأن في الحرة كما سياتي ان شاء الله فان تم الحرك دخل الثانية فوجد  
بفتح الجيم لذل الحجة والاخر جذعة والجمع جذاع بالكسر جذعان بالضم فاذا اتمت الستين  
دخلت الثالثة فهي لثنية بفتح اللثنية كسر النون تشديد لثناة من تحت الذكر فهي اذا اتمت

الاسنان  
الضأن  
العز  
الضأن  
العز  
الضأن  
العز



الثلاث ودخلت الرابعة في رباعية بفتح المهمله وتخفيف الموحدة كذا الياء المشناة من تحت محققة  
والذكر رباع فاذا اتمت الرابعة ودخلت الخامسة في سديس للذكور والانثى واذا اتمت الخامسة  
دخلت السادسة في سابع بالسين المهمله والعين المحجمة وليس بعد سن يسمى وانما يحترق  
العدد كما سيأتي ان شاء الله مسئله وقد جرى بنا في هذا الباب على الاكثر من المعتمد عليه الاثر  
فلا بأس ان نذكر مع كل فصل منه ما وجدناه من الاختلاف فيه فقد اختلف العلماء في الجذع  
على اقول احدها ما مضى والثاني بن ستة اشهر والثالث اربع عشرة اشهر وهذا القول  
ان الاخيران عن المغاربة وعلى قولهم فاذا اتمت السنة ودخلت الثانية فهو ثقب كذا عن ابي  
اسحاق المغربي على قايده هذا القول فاذا اتمت الثانية فرباع او الثالثة فسديس او الرابعة فثقب  
وهكذا لانها ستجري على نسق لا يختلف قد يقال المشاة اذا الت عليها السنة السادسة  
سديس قد يقال لما دخلتها من بقرة او نجمة سابع وقد يقال سابع بالصاد المهمله  
عوض السين من الترتيب المذكور في البيت هو المشهور عند الفقهاء وهو الذي اثبتته  
القاموس كذا عند لفظه سابع فمن شاء من ثمة فليطالع

وَيَعْدُ قَاعُ عَوَامٍ تَعْدُ وَسَالِغًا	وَقُلْ حَمَلٌ فِي الضَّانِ حَيْثُ الْجَدُّ عَثَرَ
--	---

الواو في سابع بمعنى مع وانتصاب سابعاً بالمفعول معه ومعنى البيت ان بعد سابع بعد سابع  
مع سابع فيقال سابع عام سابع عامين سابع ثلاثة سابع اربعة وهكذا بالترتيب  
السابق اذا ليس من معينة بعد الصانع ففي السادسة صانع عامها وفي السابعة صانع عامين  
وفي الثامن صانع ثلاثة اعوام وليقصد صاعداً على هذا الترتيب السابق المشهور وعلى الترتيب  
الثاني فهو سابع عام والخامسة وسابع عامين في السادسة وهكذا وقد سبق ان ذلك  
الترتيب يشتمل النوعين من الغنم الضان والمعز وهذا استثناء القول في الجذع خاصة  
فقال ان الجذع هو في الضان يقال حمل بالتحريك والجمع احمال وحملاً بالضم فلهذا الجذع  
خاص بالمعز والحمل هو الذكر من اولاد الضان وقيل خروف اذ رعى وقوى واتناه خروفه  
كالعناق في المعز والجمع خرفان بالضم واخرقة وتربقع المشاة اشارة الى البعيد  
وهنا اشارة الى موضع ذكر الجذع في البيت السابق فافهم والله اعلم

## الفصل الثاني في اسنان الابل

وَأَوَّلُ حَشَوِ الْإِبِلِ مَحْوَارُهَا إِلَى يَوْمِ فُضِّلَ الْفُصِيلُ ذَا الْفُطْرِ

سم امر من سم يسم والوسم العلامة ومنه اشتقاق الاسم في قول والحشو بفتح الميملة وسكون المعجمة صغار الابل المحوار يضم الحاء المهملة وقد تكسروا اخرها الراء المهملة هو ولد الناقة من يوم وضعه الى يوم فصاله عن امه فاذا فصل اي فطم سمي فطيما وليس في شمس العلوم في الحوار الا انه ولد لثقة وضبط وزنه فيه بالضم وما سبق فعن القاموس

فَخَاضَ لَبُونٌ حَقَّةً جَذَعٌ ثَنِيَّةٌ رُبَاعٌ سَدِيسٌ بَازِلٌ مُخْلِفٌ يَرْمُ

حذف المضاف شايع وفعله الناضر هنا تحفيقا وامنا من اللبس الاصل بنت مخاض بنت لبون وهذا البيت جامع لاسنان الابل فقد سبق ان الحوار الى ان ينفطر ثم فصيل هذا كله في السنة الاولى ولا لبس بدلالة تخصيصه بشرط الفطام او عدمه فيه يخرج عن قاعدة ترتيب الاسنان سنة سنة لدفع اللبس فاذا جاز السنة الاولى فهو ابن مخاض وهي بنت حنا الى ان تتم الثانية فان دخلت في الثالثة فهي بنت لبون والذكر ابن لبون وفي الرابعة فالذكر حقي والاثني حقة وفي الخامسة فهو جذع وفي جذعة او السادسة فهو ثني وهي ثنية او السابعة فهو رباع وهي ربعة والثامنة فهو سديس هي سديسة او التاسعة فهي بازل وهو بازل ايضا والعاشرة فهو مخلف وهي مخلف ومخلفة وما بعد ذلك سن يسمي **فصل** في ضوابط اسمائها واشتقاقها ونحوه بنت مخاض بفتح الميم قبل الحاء والضاد المعجمتين وسميت بذلك في السنة الثانية لانهم يجهلون فيها الفحول على النوق فتكون مخاضا اي حوامل غالبا ان لم تكن كذلك حقيقة في البعض بنت اللبون بفتح اللام وضم الموحدة سميت بذلك لان امها تكون حينئذ لبونا ولبونة اي ذات لبين فيها

الفصل الثاني في اسنان الابل

ولوعالبا بالتقدير السابق الجمع في الاولى وفي هذه بنات مخاض وبنات لبون  
والحقه بكسر الحاء المهملة بعدها القاف المشددة قيل سميت بذلك لانها  
حق لها ان تركب استمقت الضراب ولهذا وصفت الفاطرة الفحل الجمع  
حقوق حقائق بكسر الحاء منهما جمع الجمع حقق بضمين والجذع والجذعة  
بفتح الياء والذال المعجمة فيهما والجمع جذع بالكسر وجذعان بالضم وقد  
يقال للواحد جذع وفي القاموس ان الجذع اسم له في من ليس بسن  
ثبتت ولا تسقط وكذا الشئ والثنية بفتح المثلثة وكسر النون وتشديد  
الياء والرباع بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وفي اعراب عينه المهملة  
وجهما ان اجراء الحركات عليهما كالصحيح والناقص وفي القاموس لا نظير لهما  
في ذلك غير ثمان وسناح وحوار وانشاها رباعية والجمع ربع بالضم وبضمين  
ورباع وربعان بكسرهما وكسر وارباع ورباعيات والسدس حركة كذا لك  
والسن سدس بالتحريك او سدس الصفه سدس هكذا وقع من لفظ  
القاموس في س ل غ واسدس البعير القح السن بعد الارباعية وجمل  
وناقة وبازل وبزول كصور والجمع بَزْلٌ وبَزْلٌ وبوازل ككتب وركب  
فوارس كان اشتقاقه من بزل ناب البعير اى طلع والخلف من الاحتلا  
بالحاء المعجمة والفاء وقد مضى وكفى واما قوله يزمره في تكملة البيت جملة  
وصف الخلف لهما من زمره لانه اقتراده بزمامه ليركب ونحوه فصل  
وكل هذا الفصل من ترتيب اسنان الابل لم نجد فيه اختلافا الا  
ابن اللبون فقد قيل يسمى به في السنة الثانية وذلك يؤثر في  
قاموس اللغة ولا نعلم قايلا به من اهل الفقه والله اعلم

وَبَعْدُ فَأَعْوَامٌ يُعَدُّ بَازِلًا	وَبِالْخَلْفِ يَجْرِي لَهْدٌ وَالْخَلْفُ الضَّخْمُ
---------------------------------------	--

البازل والخلف ينصبان في البيت بالمفعول معه وفتح تالي المجتئين  
من الضخم لغة وهو العظيم الحرم الكثير اللحم ومعنى البيت ان بعد قلنا

الاسنان المذكورة يعد بالاعوام مركبة مع البازل فيقال في التاسعة بازل  
عام وفي العاشرة بازل سنتين وهكذا باطراد وهذا لا يختلف فيه احد  
فما نعلم واختلفوا في تركيب العدد مع المخلف ففي قول الفقهاء انه يقال له  
في العاشرة مخلف عام وفي الحادية عشر مخلف عامين وفي الثانية عشر  
مخلف ثلاثة اجوام وهكذا فيما زاد وفي القاموس ليس بعد البازل سن  
يسمى على هذا فلا يعد بالمخلف سنا ولا يتركب العدد عليه وقد يوجد  
عن المنتقى موافقة ما حكيناه عن فقهاء المسلمين فصل قال المنتقى  
يقال للبعير بازل عام او عامين الخمس سنين فاذا تجاوزها فهو عود  
والانثى عودة فاذا هم فهو فخر والانثى ناب شارف قلت وتحديد الخمس  
السنين لم نحفظه عن غيره وفي القاموس العود المسن وكذا الفخار  
فيه بقية ولا يقال للانثى فخرة بل ناب ويقال في لغية والشارف والشارف  
الناقة السنة الهرمة وضبطها فالعود بفتح المهملة واخرها مجهول والفخر  
بالقاف قبل مهملتين وقد يقال الفخر كجر دحل فحارية بالضم مخفف  
الياء والناب هو شميره كالنيوب كتثور والجمع انياب نيوب وينب  
والشارف بالهمزة والراء المهملة والفاء والجمع شوارف وككتب وركع وعدل  
وجمع الفخر الفخور والله اعلم ٢

وَبَاعَ سَدِيدٌ سَالِحَ الْبَقِيرِ ثُمَّ

عَجَّالٌ بَقْرٌ جِدَاعٌ فَتَبَيَّنَتْ

التم في القافية بفتح المثناة من فوق مصدر كالتام اى هذا المذكور تمام  
لاسان البقر او فعل ما ضمنه او بالنون من تم الخبر اذا شاع والمسك  
سطع والبقير اسم الجمع للبقر كالبقرة الباقور والبيقور والباقورة  
والواحدة بقرة للانثى والذكر ويخص هو باسم الثور وهذا ترتيب اسنان  
البقر فولد البقر هو الجبل بكسر العين المهملة والجول كسنور وجمع الاول  
عجال بالكسر والثاني عجائل لم يذكر القاموس ملوثة صيغة اخرى

وفي المنتخب من شمس العلوم اننا ه عجلة وعجولة بزيادة هاء التانيث فاذن تمت  
السنة الاولى ودخلت في الثانية فهو تبيع وهي تبعية والجمع تباع بالكسر وتبعا  
او في الثالثة فهو جذع وهي جذعة محركتين او الرابعة فهو ثقي وهي ثنية  
او الخامسة فهو رباع وهي باعية والسادسة فكلها سدس والسابعة  
فكلها سابع وقد مضى ضابط الجميع واختلف في هذا الترتيب فقليل التبع  
في السنة الاولى او هو اذ اتبع امه والجذع في الثانية والثني في الثالثة و  
هكذا في الرباع في الرابعة والسدس في الخامسة والسابع في السادسة  
في هذا تشاكل المشهور من ترتيب الغنم وهو هذا يوجد في كتب اللغة و  
في الدوا المختار وفي شعر الشيخ احمد بن الخطير رحمه الله ما يستدل به عليه  
والخلاف لفظي فلا يترتب عليه شيء من مسايل الفقه الامن حيث اللفظ في  
خمس عشر من من البقر تبعية بالترتيب الاول وجذعة بهذا الترتيب الغنم  
واحد هكذا واختلف في المس من البقر فقليل هي مسنة في الثالثة وقيل  
في الرابعة وقيل في الخامسة وظاهر القاموس منتخب لشمس ان المسنة  
الكبير ولا قيد وكذا فيهما ان المشب بالشين المعجمة والباء الموحدة هو  
المسن من البقر والمشبون بفتح الشين هو الفتي ممن وضبط المشب بكسر الميم  
وفتح الشين او كسر الشين بعد ضم الميم والباء مدغمة والانثى مشبهة  
بالوجهين وعن ابن وصاب في تفسير الدعايم ان المشبهة سن للبقر كالبال  
للابل ترتبها في قوله انها في السنة الثانية حولي ثم جذع ثم ثني ثم رباع  
ثم سدس ثم مشبع ثم اوعا من او ثلاثة وهكذا قلت والحولي قد يطلق  
في السنة الثانية على كل ذات حافر الانثى حولية كذا في كتب اللغة والله اعلم  
وَيَجْرِي بِتَرْكِيْبِ السِّنِّينَ وَصَالِغًا | يَغْدِي يَصَاهِي مَا نَقَدَّ مَنِي الْغَنَمِ

نصب بالغ كما سبق في الغنم وقد سبق ان صالحا بالصاد لفة في صالح لسينا  
والمضاهاة المشابهة فالتركيب هنا كالترتيب هناك والتركيب مع البازل



في الاصل سواء سواء فنقول في السابعة صالغ سنة ثم صالغ سنتين وهكذا  
وعلى القول الاخر في السادسة تقول صالغ حول وفي السابعة صالغ حولين  
وليقس العام والحول سواء في المعنى التركيب ٤

وفي هذه والشاء خلفاً ولا مماً      نظمت لك المشهور فيهم كالعالم

الضمير في هذا راجع الى المبقر فيقول في المبقر والشيء اختلاف في الالسان  
شائع ولم ينظر منه سوا المشهورات الواضح عند اهل الفقه واللغة نعم قد  
ذكرنا فيهما من اختلاف التي جازها مستوفاة في النثر وكفى والحمد لله  
على ما اوتي وسلام على عباده الذين اصطفى وخاصة المجتبى خاتمة النظر  
فدونكها من حكمة الاسس متقنين      الباء عدا لم ترم شأوها ارم

دونكها الضمير فيه القصيدة ومعناه الاعزاء بها والحث على اخذها من حرف  
جر معناه البيان وان فتحت الكاف من جزم والقاف من متقن فيكونا اسمى  
مفعول من احكم الشيء واتقنه اذا جاز صناعه غاية وان كسرت الكاف  
والقاف منهما فما اسما فاعل من قبلها وهو حرف لابتداء الغاية والاس  
بتثنية الهمزة وتشديد السين المهمل اصل كل شيء ومن البناء اصله  
والعماد بكسر العين الابنية الرفيعة ومنه ارم ذات العماد ولم ترم بضم الراء  
لم تطلب شأوها بفتح الواو على المفعولية وعاملها الفعل المجزوم الذي هو الراء  
وقاعلمها ارم بكسر الهمزة وفتح المهمل والشاؤ بفتح المعجمة وسكون الهمزة وتقلب  
الفتحة خفيفا ومعناها السبق والغاية وارم مدينة عظيمة قصورها من ذهب  
وفضة واساطيرها النياقوت والزبرجد وفيها اصناف الاشجار على مطرات  
الافهار بناها شدا بن عاد في بعض صحارى عدن لما سمع بذكر الجنة فتمت  
في ثلاثماية سنة وكان عمره تسماية سنة فيما قيل لكن على غرابة شكلها وعد  
مثلها برهاناً واضحا وصف الله تعالى اياها بانها لم يخلق مثمها في البلاد وفي  
تشبيه القصيدة بهذه المدينة مع ذكر البناء والاساس والعماد والمدينة

من انواع البديع مناسبة التظير وترشيح الاستعارة بما لا يخفى على اهل  
الذوق والسليم وفي رما اختلافات ذكرها اهل اللغة والتعبير ليس في  
ذكرها بهذا الموضوع خطر علاقة وفائدة فتركناها

تَضَوُّعُ بِالْأَسْرَارِ مِنْهَا وَشَايِعٌ      تَضَوُّعٌ بِالْأَنْوَارِ أَيْمًا الدَّجَى دَلْهُمٌ

تضوع بفتح المشناة من نوق والضاد المجمة والواو المشددة ورفع العين للمهلة  
اصلها متضوع بتايين احادها للوزن والمضارعة الاخرى فحذفت احد التاينين  
تحقيقا وذلك شايع فصيح وكثير منه في كتاب الله تعالى كخوتنك للملائكة  
والروح ومثل تضوع هذا في الشطر الثاني تضوع بالهمزة في موضع العين  
من تلك وباقي الحروف والوزن سواء ويجوز تضوع وتضوع بضم التاء فيهما  
بناء لغير المسمى فاعله ويجوز في الاول ايضا ان يكون بلفظ الماضي ففتح العين  
واجتماع تضوع وتضوع في البيت مع اختلافهما في الحروف المتقاربة فخرج الـكـوـفـهـما  
من الحروف المحلقة هو من باب الجناس المسمى باللاحق في عرف اهل البديع  
والتضوع في المسك ونحوه تفوح نشره وانتشار ريحه والاسرار جمع سر و  
اراد به دقايق العلم التي هي من استنباط اهل لعقل ونظواهر النقل  
والرشايح بالشين المجمة بعد الواو واخرها العين المهملـة جمع وشيعة  
وهي الطريقة في البرد والعلم في الثوب واراد بها مسالك النظر بطريقه  
اي فونه المتكررة وافنائه المتبدلة بثمره العلم التافع والتضوع بالانوار  
اكتساب الاشعة منها تفعل بضم العين من الضياء وهو النور والنور المضيئ  
لغير خاصة والنور اعم ولهذا يستدل بقوله تعالى جعل الشمس ضياء  
والقمر نورا واما بكسر الهمزة اصلها ان الشرطية ارغمت فحما المزينة والزينة  
والدجى جمع دجية بالضم وهي الظلمة وادلهم بتشديد الميم في اخرها اي  
كتف واسود ويقال سود مديهم للمبالغة ومعنى البيت ظاهر

مقالة قوم اقتبوا الفخر القلم

بأمتلها الأقلام تاهت فصدة

تاه يتيه يتهما بالكسر شخ باتفه كبر اوزهي بنفسه مجبا وتاه القصر ناف  
 علوا صدقت بتشديد الدال شهدت بالصدق لمن اثبت الفخر  
 للقلم على غيره من سيف ونحوه وقال بامثالها جمع مثل بالكسر والتحيك  
 كالشبه والشبه في المفرد وفي الجمع كالاشباه وزنا ومعنى لم يقل بها  
 تاهت الا قلام تاد باومتى تاهت بامثالها فقد تاهت وما امثالها  
 الا كتب الملة الخفية والاثار الشرعية المحمدية وما هي الا نتيجة النور  
 السماوي الذي هو شرف الانبياء ووراثة العلماء حياة العالم جميعا وكله  
 في هذه الدار الارضية مثبت عند الاسلام في اللوح المحفوظ ببقا  
 الاقلام فلام مقايسة لمفاخر بغيره البتة ٤

وَلِلّٰهِ حَمْدٌ ذِي الصَّلٰوةِ عَلٰى الرَّسُوْلِ هَكَذَا يَا كُوَاكِرَ الشَّرِيعَةِ فِي الظُّلَمِ

حمدا لله شكره والثناء عليه وفي القاموس هو الرضى الشكر وفي الشمس  
 خلافه لدم قلت وخلاف الهم هو المدح والثناء باللسان على الجميل  
 الاختيارى سواء كان في مقابلة نعمة ام لا هكذا لغة وعرفا هو فعل  
 ينبئ عن تعظيم النعم بسبب كونه منعا والمفسرين في بيان الحمد والمدح  
 كلام لم نتعرض له في هذا والصلاة لله على عباده فيهما ركوع وسجود  
 من الملائكة المخلوق استغفار وولاية لاهلها ومن الخلق المكلفين لبعضهم  
 بعض كذا ومن الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم هي حمته له  
 وتعظيم منزلته وحسن الشناء عليه وابلاغه المقام المجود المختص به  
 صلوات الله عليه ومن الله تعالى لعباده رحمة لهم وحسن الرعاية منه  
 بموجب الرحمة الابدية هو الذي يصلي عليكم وملائكته الالية واهلها  
 الى صراط الحق بنور الشريعة المطهرة هو الفاتح والظالم جمع ظلمة بالضم و  
 هو ويجوز الجمع لحداد لاضلال اللهم بلغ مناروح نبيك للشفقة افضل  
 صلواتك وسلامك الكاملين الذين ترضاهم اله مناروح نبيك بهما اله عنا

وزده شرفاً وأكراماً وجلالة وأعظماً وبلغه المقام المحمود وأبرقنا  
شفاعته في اليوم المشهود وتجاوز عن سيئاتنا وإن جلت وتقبل  
توبتنا وإن اعتلت وتب علينا أنك أنت التواب الرحيم وأمن  
علينا بالخلاص من سجن الطبع أنك ذو الفضل العظيم وصلى الله على  
سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة  
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين  
قد تمت هذه المنظومة بشرحها وكان تمامها آخر يوم من  
شهر شوال سنة ١٣٠٩ هـ على يد الفقير الله راجي رحمة ربه القدير  
منشئ محمد إبراهيم بن فقير صاحب جيوكر مرحوم بإتمام الكامل الصغ  
والحمد لله في سالم بن محمد بن سالم الرواحي الأباخي رزق الله حفظها  
والعمل بما فيها أنه كريمة منان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم  
وقد انطبع في بندر بومباي بمطبعة دت برساد

بتصحيح الأقل محمد بن إبراهيم بن جفيمان

الأحسائي عفا الله عنه والديه و

المسلمين بفضل سبحان ربك رب العزة عما

يصفون وسلام على المرسلين

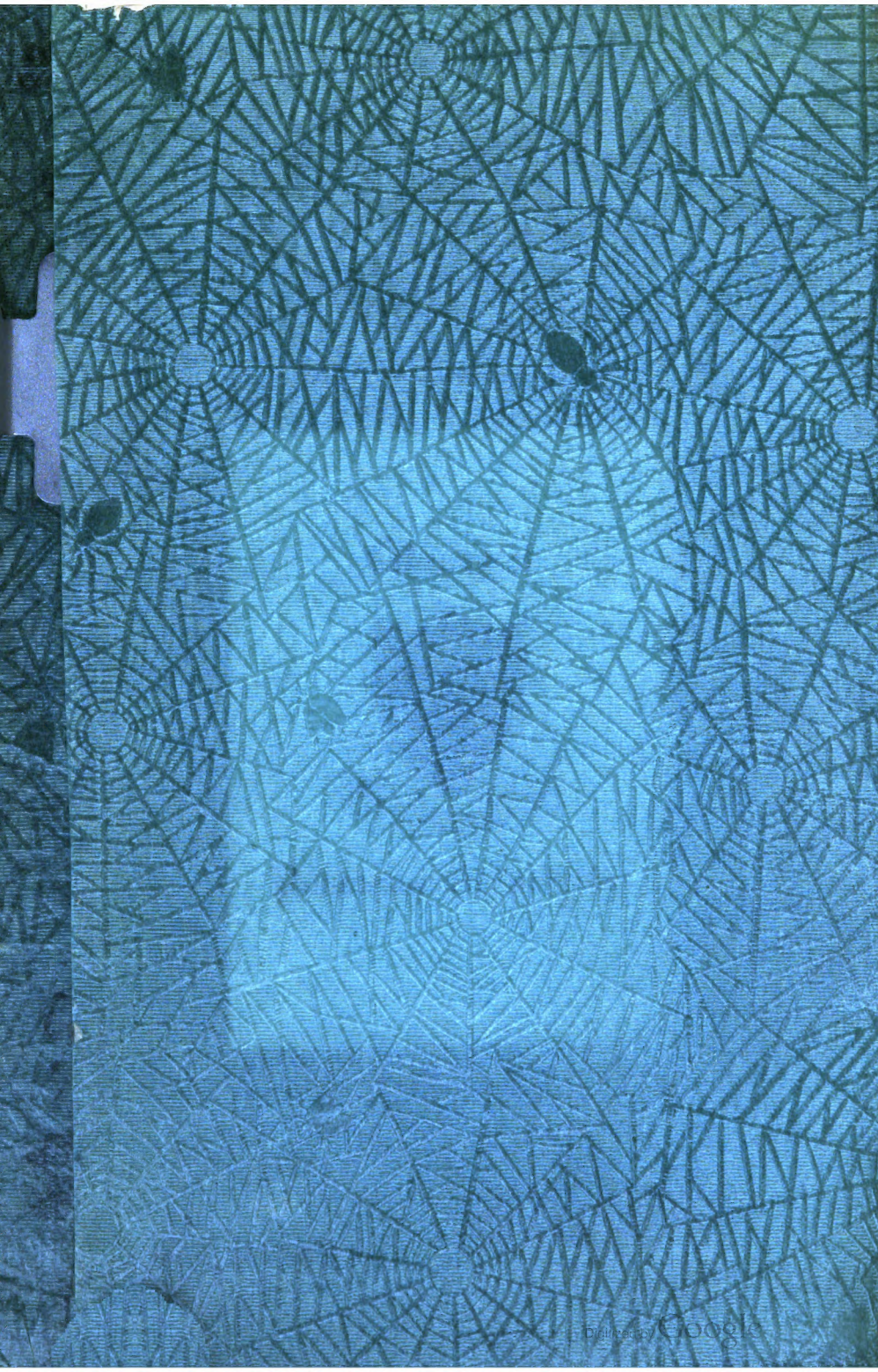
والحمد لله رب

العالمين

م م

م



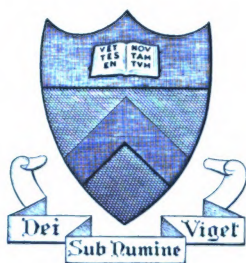








Library of



Princeton University.



32101 077793147